وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية/كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الخطاب القرآني
دراسة
في البُعد التداولي

أطروحة تقدم بها
إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة المستنصرية
مؤيد عبيد آل صوينت
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه
في اللغة العربية وآدابها

بإشراف
أ.د صاحب جعفر أبو جناح

١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م

بسْمِ اللهِ الَرحْمَنِ الَرِحيمِ

﴿ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾

صدق الله العلي العظيم

(آل عمران: ١٤٠)

الإهداء

أحن إلى خبز أمي

وقهوة أمي

ولمسة أمي

وتكبر فيّ الطفولةُ

يوماً على صدر يومِ

[وكنت]

أعشق عمري لأني

إذا متُّ

أخجلُ من دمع أمي!

المحتويات

المقدمة	**ت-ج**
الفصل الأول: مثاقفات في الخطاب والتداولية	**١-٥٠**
المبحث الأول: الخطاب	**١**
المبحث الثاني: الخطاب القرآني	**١٢**
المبحث الثالث: التداولية	**٢٤**
المبحث الرابع: نظرية أفعال الكلام	**٣٩**
الفصل الثاني: البعد التداولي عند النحاة	**٥١-٨٧**
المبحث الأول: الإعراب التداولي	**٥١**
المبحث الثاني: الحذف التداولي لعلم المخاطب	**٦٧**
المبحث الثالث: الحذف التداولي لأبعاد متنوعة	**٧٨**
الفصل الثالث: البعد التداولي عند المفسرين	**٨٨-١٢٩**
توطئة	**٨٨**
المبحث الأول: البعد التداولي للإحالة النصية	**٩٢**
المبحث الثاني: البعد التداولي للمرجعية (الإحالة المقامية)	**١٠٤**
المبحث الثالث: البعد التداولي لتعيين المخاطب	**١١٧**

الفصل الرابع: الأفعال الكلامية	١٢٩-١٦٠
الخاتمة	١٦١
ثبت المظان	١٦٢-١٨١
الملحق رقم (١)	١٨٢-١٨٧
الملحق رقم (٢)	١٨٨-١٩٠
ملخص إنكليزي	

المُــقدِّمة

استرفد التساؤل اللساني بشأن مفهوم الخطاب إشكاليات متعددة، سواء على صعيد الطرح، أم على مستوى التثاقف، مستجلياً إثارة مختلف الآراء والتصورات لهذا الرافد الحديث نسبياً على مائدة اللسانيات، وإذا كان الخطاب في جوهره ممارسة لغوية–طالت أم قصرت– فإن ارتباط اللغة العربية بالمدونة المقدسة (القرآن الكريم) أسهم في إيجاد فواتح فضاءات في المثاقفة لقراءة الخطاب القرآني من منظور مفاهيم تحليل الخطاب وتحديداته.

لا ريب أن الحذر وأخذ الحيطة في التعامل مع الوافد من ثقافة الآخر رأي له وجاهته، وله ما يسوغه، وهو تحاشي الوقوع في ثقافة المطابقة/ المماثلة، إذ تندغم الذات في الآخر، فلا ترى الحقيقة إلاّ بمرآته، ولا ترضى بغير معرفته أساساً لتشييد أنظمة ثقافتها، فتكون بذلك الهامش والأطراف، والأخر هو المركز. لكن هذا لا يعني أن ننغلق على ذواتنا ونقفل عليها في مسعى أوهام المطابقة.

يصدر هذا العمل عن افتراض نظري مفاده أن نظرة فاحصة في المنجز اللساني، تكشف عن نسيج متشابك من الرؤى، والإرهاصات المعرفية التي تعلو على أي توصيف يرتكز على التعصب، ويبتعد من الشمول. ولأن أي عمل لا يحوز قيمته إلا بحوافزه، فإن الدوافع التي حفزتنا على اختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو موضوعي؛ فمن الحوافز الذاتية؛ الرغبة في ولوج اتجاهات البحث اللساني، والتعرف على أهمّ منطلقاتها وأهدافها، وعدم الانحباس في بوتقة الدراسات التقليدية التي غلبت سمة الاجترار عليها.

أما أهم الحوافز الموضوعية، فهي؛ ندرة الممارسة اللسانية التي تقارب المدونة اللغوية العربية بقراءة معرفية تكشف العمل الفذ الذي راز مساراته. وغياب البحوث والدراسات الأكاديمية (العراقية) التي تتناوش المنهج التداولي، سواء على مستوى

التنظير أم على مستوى التطبيق. ومحاولة الانتقال من التقبل إلى الممارسة في الدرس اللساني المعاصر.

لقد استغرقت مرحلة تلقي النصوص المتعلقة بالعمل وفحصها، والتعرف على الرؤى المختلفة التي تناولت مفهوم الخطاب وقضاياه، وقراءات الخطاب القرآني عبر مسيرة معرفية طويلة، جهداً مضنياً. هذه المرحلة بقدر ما كانت شائقة ولذيذة، فإنها في الوقت نفسه قد كشفت عن بعض آليات التلقي لدى -الباحث- التي تتعثر أحياناً وتستسلم أخرى، وفي بعض الأحيان تتحول إلى نوع من الانبهار أو الخيبة، ومن ثمّ مروادة النصوص المتعلقة بالبحث والقبض على مفاصلها، بدأ المشهد يتحول من عنصر إبهار، إلى عنصر توظيف.

تبنت الأطروحة الدراسة الانتقائية في عرض النماذج واستثمارها للبعد التداولي في تلقي الخطاب القرآني، فأينما رصد البحثُ بعداً تداولياً وضع يده عليه، ومن ثم تناوله بالعرض والتحليل مع بيان الأبعاد التداولية التي تكتنفه.

جاءت الدراسة في أربعة فصول وملحقين، ولم يرقن البحث تمهيداً، لإيمانه بأن التمهيد يمثل عتبة الدخول إلى متن المدونة، وهو ما نهض الفصل الأول به، في عرضه لمفهوم الخطاب، وصلته باللسانيات، وموقع الخطاب القرآني في المعرفة الإسلامية، وبث توصيفات المنهج التداولي وأهميته، ودافع بزوغه في البحث اللساني المعاصر، وتخصيص مبحث مستقل لنظرية أفعال الكلام لأنها تمثل لُبّ الدراسة التداولية.

وتوسل الفصل الثاني بآليات المنهج التداولي للحفر والنبش في المدونة النحوية العربية وأقاليمها، للكشف عن الأبعاد التداولية عند النحاة، عبر ما تستضمره مدوناتهم من توظيف التداولية في توصيف الإعراب والحذف.

وخُصص الفصل الثالث لدراسة الأبعاد التداولية عند المفسرين من طريق عرضه للإحالة، والمرجعية، وتعيين المخاطب بأبعاد تداولية لا تنتمي إلى الجانب النحوي الخالص. واختار البحث ثلاثة تفاسير تمثل – برأيه- المدارس الإسلامية

الرئيسة من جهة، وكونها تمثل آخر المحاولات المتكاملة التي ابتعد رأي أصحابها من الاجترار، والتبعية من جهة أخرى.

وختمنا عملنا بفصل رابع اقتصر على أفعال الكلام في تلقي الخطاب القرآني، لإيماننا بأنها تمثل جوهر المنهج التداولي المعاصر. ودُون في الأطروحة ملحقان؛ تناول أحدهما أهم الأعلام الذين وردت أسماؤهم في الأطروحة، فيما عرض الثاني المصطلحات التي بها حاجة إلى شيء من التوضيح.

أما بعدُ:

فهذا عمل شاق أخذ من حياتي الكثير، ومن تفكيري الوقت الأكبر، حتى استوى على سوقه، ولعل من نافلة القول بيان صعوبة الولوج في أخاديد بحث معاصر، لم ترقن فيه الكتابات الكثيرة، ما اضطر الباحث إلى السفر للحصول على بعض المصادر ذات الصلة بالأطروحة من جهة، وما تستضمره طبيعة البحث من قراءة المدونات التي تلقت الخطاب القرآني، ورصد الأبعاد التداولية في تلقيه وفهمه، من جهة أخرى.

وفي الختام أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل، وأخص أستاذي العلامة أ. د صاحب أبو جناح الذي رعى البحث منذ أن كان فكرة في الذهن، حتى استوى واكتسب حلته الأخيرة، إذ لم يدخر جهداً في توجيه الباحث، ومنحه الحرية كاملة في رقن ما يراه مناسباً، فإن كان في البحث فضيلة، فلأستاذي، وإن كان فيه خطل فعلى الباحث. ولا يسعني إلا أن أقول فيه ما قاله سفيان الثوري في الخليل بن أحمد.

وأشكر جميع الزملاء الذين لم يبخلوا على الباحث بالعون والمشورة، وأشكر الإنسانة التي تحملت نوعين من الفوضى؛ فوضاي الشخصية، وفوضى كتبي وجذاذاتي التي أصبحت متن المنزل، وما سواها هامشاً..

مؤيد عبيد آل صوينت

بغداد– حزيران ٢٠٠٩

الفصل الأول

مثاقفات
في الخطاب والتداولية

المبحث الأول : الخطاب

المبــحث الثاني: الخطاب القرآني

المبــحث الثالث: التداولية

المبــحث الرابع: الأفعال الكلامية

المبحث الأول

الخطاب

توطئة:

الخطـب: الشـأن والأمـر صـغر أو عظـم، والخطـب: الأمـر الـذي تقـع فيـه المخاطبـة، والشـأن، والخطـاب والمخاطبـة مراجعـة الكـلام، ويقـال: خاطـب مخاطبـة وخطاباً، وهما يتخاطبان[١]، والخطبة ما يقولـه الخطيب، وهـي مثل الرسالة التـي لـها أول وآخر[٢].

يمكن رصد بعض سمات الخطاب من الكلام السابق وهي:

- السمة الاجتماعية.
- السمة التواصلية.
- السمة القصدية.

وهذه السـمات نجدها مبثوثـة فـي تتبعنـا لمفهـوم الخطـاب فـي التـراث العربـي، فيقول ابن فارس (ت٣٩٥هـ):((الخطاب كل كلام بينك وبين آخر))[٣]، ويقول الكفوي (ت١٠٩٤هـ):((خاطبه، وهذا الخطـاب لـه، لا خطـاب معـه... اللفظ المتواضـع عليـه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه))[٤]، وحاول التهانوي (ت١٢ ق هـ) أن يربط المعنـى اللغـوي بـالمعنى الاصـطلاحي، إذ قـال: (الخطـاب... بحسـب أصـل اللغـة:

---

[١] ينظر: لسان العرب (خطب)، والقاموس المحيط (خطب).

[٢] ينظر: تهذيب اللغة (خطب).

[٣] مجمل اللغة (خطب).

[٤] الكليات: ٤١٩.

توجيه الكلام نحو الغير(كذا) للإفهام، ثم نقل إلى الكلام الموجّه نحو الغير(كذا) للإفهام، وقد يعبّر عنه بما يقع به التخاطب))[١].

ونجد المصطلح يتردد كثيراً بين المفسرين والمهتمين بالدراسات القرآنية، فيطالعنا الباقلاني (ت٤٠٣هـ) بعبارات مثل ((تنزيل متصرفات الخطاب))[٢]، و((ما يقتضيه نظام الخطاب))[٣]، و((وجوه الخطاب))[٤]، و((أجناس الخطاب))[٥]، وغير ذلك[٦].

في مفهوم الخطاب:

يُعدّ مفهوم الخطاب (Discourse) من المفاهيم التي يسوّرها الاختلاف من المهتمين بهذا المفهوم الحديث نسبياً، وقد أرجع الفيلسوف الفرنسي "ميشيل فوكو" هذا الإبهام الذي يحيط بتعريف الخطاب إلى ((اختلاف الفهم وتطوراته لدى الباحثين في النظرة إلى الخطاب))[٧]، وعلّل ذلك بإعطاء اللسانيين لفظ الخطاب معنى، في حين يُعطي المناطقة وأنصار التحليل التواصلي معنى آخر له[٨].

ويمكن القول إن التباين في إعطاء "الخطاب" مفهوماً واضحاً ومحدداً، يرجع أساساً إلى كونه ينتمي إلى أكثر من حقل معرفي واتجاه بحثي في الفكر المعاصر، لذا ينظر إليه من المنظورات الآتية:

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون: ١٧٥/٢.

(٢) إعجاز القرآن: ٦.

(٣) م. ن: ١٣.

(٤) م. ن: ٢٤، ٢٦، ٣١.

(٥) م. ن: ٣٠.

(٦) ينظر: إعجاز القرآن: ٢٢، ٢٧، ٣٨، ٥٧، ٥٨، ٦٣، ٦٤، ١٥٨، ١٩٨.

(٧) حفريات المعرفة: ١٠٢.

(٨) ينظر: حفريات المعرفة: ١٠٢.

١. المنظور اللساني.

٢. المنظور السيميائي.

٣. المنظور الاجتماعي التواصلي.

٤. المنظور الآيديولوجي.

٥. المنظور التأويلي.

نجد لدى الألسنيين تحديداً عاماً للخطاب على أنه ((الصياغة الشكلية للكلام))[١] وعلى هذا التوصيف فـ((من الممكن أن نسمي كل مقاربة تتخذ موضوعاً للوصف وحدة لغوية أكبر من الجملة، تحليلاً للخطاب))[٢].

والخطاب مرادف للملفوظ عند بعض الباحثين، إلا أن "هاريس" يعرّفه بقوله ((ملفوظ طويل أو هو متتالية من الجمل تكون منغلقة يمكن من خلالها (كذا) معاينة بنية سلسلة من العناصر))[٣]، والملفوظ عنده ((كل جزء من أجزاء الكلام يقوم به متكلم))[٤]، ويعدّ ((كلاماً منجزاً ووحدة متكاملة دلالياً))[٥].

ويبدو أثر "القصدية" واضحاً في تعريف "طه عبد الرحمن" الخطاب إذ يحدّه: ((كل منطوقٍ به موجهٍ إلى الغير (كذا) بغرض إفهامه مقصوداً مخصوصاً))[٦]. وهذا يعني أن مدار الخطاب هو وجود العلاقة التخاطبية مع الآخر مع خصيصتها المقصدية فضلاً عن العلاقة اللفظية.

---

(١) مقدمة في نظريات الخطاب: ٢٧.

(٢) لسانيات النص: ٤٧.

(٣) تحليل الخطاب الروائي: ١٧.

(٤) م. ن: ٢٤.

(٥) م. ن: ٢٤.

(٦) البحث اللساني والسيميائي(بحث) ٢١٥.

أما "بنفنست" فيعرّف الخطاب بأنه ((الملفوظ منظوراً إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل))[١]، وهنا يظهر المنظور التواصلي واضحاً في تحديد مفهوم الخطاب.

ويبرز الأثر الآيديولوجي في تعريف "سعيد علوش" للخطاب فيرى أنه ((مجموعٌ، خصوصيٌ، لتعابير، تتحد بوظائفها الاجتماعية ومشروعها الآيديولوجي))[٢].

وينتج الخطاب بين قواعد التمثيل ومبادئ الفهم، هذا الارتباط بالقواعد والمبادئ لا يجعل للخطاب ((أي دلالة على الحجم أو الأسلوب أو النوع، ففي الحد الأدنى يمكن أن تكون هذه الوحدة كلمة أمرٍ مفردة "قف" وفي الحد الأعلى تكون هذه الوحدة مفتوحة... فنحن نباشر كمال الخطاب... على النحو من النظام الذي رتبها المؤدى فيه))[٣]، وهذا يعتمد على ما يميز الخطاب من خصائصه اللسانية، النظمية، المعجمية الدلالية. ومن ثم يمكن القول إن الخطاب هو ((المجال العام لكل المنطوقات ومجموعة متفردة من المنطوقات، أو ممارسة منظمة تتكون من عدد من المنطوقات.. أو هو "ما تم إنجازه فعلياً" أو أنه "مجموعة من المنطوقات التي تنتمي إلى نظام واحد من التشكّل والتكون"، وهكذا أستطيع الحديث عن الخطاب العبادي والخطاب الاقتصادي والخطاب النفسي))[٤].

يمثّل الخطاب جملةً من الملفوظات أو التعابير التي تنظم في سلسلة معينة لتنتج دلالة ما، وتحقق أثراً متعيناً، ويخلق الخطاب تفاعلاً مع المجال الاجتماعي الذي يعدّ مهاداً لتلقي موضوعه، فيتجادل مع غيره من الخطابات، ويشتبك مع وعي المخاطبين في محاولة لدفعهم إلى حقل قناعاته، فالخطاب ((وسيلة المتخاطبين في

---

[١] تحليل الخطاب الروائي: ١٦.

[٢] معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة: ٨٣.

[٣] مقدمة في نظريات الخطاب: ٢٩-٣٠.

[٤] الفلسفة واللغة: ١٥٧.

توصيل الغرض الإبلاغي من المخاطب إلى المخاطب، ويتسم بأنه كتلة بنيوية واحدة متماسكة الأجزاء))[١]، فالخطاب ذو بنية خاصة به، ليست هي بنية التحليل البنيوي، أي بنية الوحدات المنفصلة المعزولة بعضها عن بعض، بل بنية التحليل التأليفي، أي التواشج والتفاعل بين وظيفتي التحديد والإسناد في الجملة الواحدة فهو ((مجموعة من النصوص ذات العلاقة المشتركة، أي أنه تتابع مترابط من صور الاستعمال النصي يمكن الرجوع إليه في وقت لاحق))[٢]، وعلى هذا فإن الخطاب يمكن أن يحيل إلى نفسه.

وخلاصة عامة، نجد أَننا إزاء هذه الامتدادات الواسعة لمفهومه وتنوعاته وسط حقول معرفية، يلوّنه كل منها بصيغته الخاصة، إننا إزاء مصطلح "خطابي- متعدد"، بيد أَنّنا يمكن أن نخلص هنا إلى جملة من السمات العامة، التي يتفق عليها كثير من هذه الاستعمالات المختلفة لمفهوم الخطاب، منها:

١. إن الخطاب متتالية أو (وحدة لغوية) أكبر من الجملة، وتتسم بالكلية.

٢. يخضع الخطاب لنسق دلالي خاص به، ومقنّن له، كما في الشعر، والرواية، والسرد.. الخ.

٣. الاتصال قيمة عليا لكلِ خطاب.

٤. تمثّل القصدية الركن الأبرز في تجليّات الخطاب ومفهومه.

٥. يمثّل الأثر الاجتماعي محوراً أساسياً لكلّ خطاب، فهو يقصد التأثير في السامعين وتغيير معتقداتهم.

٦. لا وجود لحد أعلى للخطاب، فالخطاب نظام يتوافر على ثيمات (تفوهات) دلالية بمعزل عن الطول والقصر.

---

[١] وصف اللغة العربية دلالياً: ١٣٥.

[٢] النص والخطاب والاجراء: ٦ (مقدمة المترجم).

اللسانيات والخطاب:

يجد بعض الباحثين في تحليل الخطاب إمتداداً طبيعياً للسانيات وتطويراً للبحث اللساني، وإذا كان في هذا الرأي قدر من الصحة، فإنه في الوقت نفسه يفسر أثر الحقول والفروع المعرفية التي أدّت إلى ظهور تحليل الخطاب.

إننا نعلم أَن موضوع اللسانيات، أي موضوعها الذي يعيّن عملها وحدودها إنما هو الجملة – مهما كانت المشاكل التي تعتري تعريفها– وخارج نطاق الجملة ((لا توجد لسانيات؛ ذلك لأن الخطاب هو الذي يبدأ حينئذ))[١] لم يصمد رأي "بارت" هذا أمام اتجاهات البحث اللساني طويلاً، فقد اقترح اللسانيون المنخرطون فيما اصطلح على تسميته بـ"تحليل الخطاب" إضافة وحدة لسانية جديدة هي "الخطاب" ففي رأيهم ((لا تُختزل الظواهر الخطابية في تركيب ظواهر تتدخل في مستوى الجملة أو القول، فالخطاب لا يمكن حينئذ أن يُختزل في تسلسل جمل أو الأقوال التي تركبه، إنه كيان قائم بنفسه، ووحدة... تتطلب تحليلاً مخصوصاً))[٢].

يستند موقف محللي الخطاب إلى التماثل بين تحليل الخطاب وعلم التركيب، فالأبنية النحوية تمكّن من تحديد نحوية الجمل "سلامة التركيب" فهل ينطبق هذا على الخطاب؟ يرى محللو الخطاب أن الجمل تكون نحوية أو غير نحوية تبعاً لاتباعها قواعد علم التركيب ويمكن للخطاب أيضاً أن يكون منسجماً أو غير منسجم تبعاً لتقيّده أو عدم تقيّده بقواعد الخطاب[٣].

تعدّ مسألة الخطاب من المسائل الجوهرية في اللسانيات المعاصرة، ويبدأ الاهتمام بالخطاب من اتجاهين متقابلين:

---

(١) الفلسفة واللغة: ١٨٢.

(٢) التداولية اليوم: ٢٠٧.

(٣) ينظر: التداولية اليوم: ٢١٠.

١. تأويـل تعـابير دون مسـتوى الجملـة أو القول وافتـراض أن هـذه التعـابير لا يمكننـا حلها موضعياً في مستوى الجملة أو القول.

٢. الخطاب، وعدّ تأويل الخطاب ليس حاصل تأويل الأقوال المؤلفة له.

وتستند الإشكالية الأولى، إلى عدد من الظواهر اللسانية:

أولاً: ضمائر الغيبة، وبصورة أعمّ جميع التعابير التي تشير إلى شيء ما في الكون، ولكنهـا إشـارة غيـر مباشـرة، ظاهريـاً فـي الأقـل، مـن طريـق تعيينـه فـي قـول سـابق بوساطة تعبير إحالي مختلف.

ثانياً: الروابط التداولية، لأنها تعطف بين مختلف الأقوال والأزمنة النحوية التي تمكن من تحديد موقـع حـدث مـا فـي خط الـزمن بالقيـاس إلـى معلم محدد غالبـاً فـي قـول سـابق. وتعتمـد الاشـكالية الثانيـة علـى أمـر لا يمكـن تجـاوزه يتمثـل فـي عـدم تركيبيـة الخطاب ظاهرياً، أي عدم عدّ الخطاب مجرد سلسلة من الأقوال التي تكونه(١).

وينبغي أن نشير هنا إلى اختلاف تحليل اللغة عن وصف الخطـاب، فتحليل اللغـة مفتـوح فـي حين أن تحليـل الأحـداث الخطابيـة تحليـل لعينـة توسم بأنهـا مغلقـة ((والفرق بين تحليل اللغـة ووصـف الخطـاب يكمن فـي أن الأول يجيب علـى السـؤال التالي: ما هي القواعد التي شكّلت منطوقاً من المنطوقات؟ والثـاني: كيف حدث وأَن ظهر منطوق معين، ولماذا ظهر هذا المنطوق ولم يظهر غيره؟... ووصف الخطـاب يهتم بالسؤال التالي: ما هي الفرادة التي ظهرت فيما قيل أو في ما يقال؟ ولماذا لم تظهر في مكان آخر؟))(٢).

وحاول بعض الباحثين تأسيس لسانيات ثانية يكون محورها الخطـاب "النص" بحجـة أن اللسـانيات التقليديـة تقف عند تخـوم الجملـة ولا تتجاوزها، ولا يتفق الباحث مع هذا الطرح لأن ((استقلال التركيب لا يعزل وجود ارتباط معنوي، فالنص بأكمله

(١) ينظر:التداولية اليوم ٢٠٤–٢٠٥.

(٢) الفلسفة واللغة: ١٦٦.

مجال دلالي واحد، والجمل من النص تقوم على تسلسل معنوي عام بحكم انتمائها إلى نفس المجال الدلالي، ولكن هذا الارتباط المعنوي ليس من الحتمي أن يشكّل في ارتباط تركيبي نحوي))[١]. ويبين "فان دايك" أن هناك فرقاً بين الجملة المركبة ومتواليات الجمل، ولاسيما على مستوى الوصف التداولي، فمعنى الجملة يمكن أن يرتبط بمعنى جملة أخرى من اللفظ نفسه، إن المقصود بالنص تبعاً لهذا التحديد، هو البناء النظري المحدد المنظور إليه عادة تحت اسم "الخطاب"[٢].

تحليل الخطاب:

يعنى التداوليون بالاقتراب من الخطاب بوصفه موضوعاً خارجياً، أو شيئاً يفترض وجود فاعل منتج له، وعلاقة حوارية مع مخاطب أو مرسل إليه. ومن الوجهة الألسنية، تعدُّ فكرة الفاعل ضرورية لمتابعة تحولات اللغة في الخطاب، ففي علم اللغة نجد أن تصور الفاعل المنتج للخطاب تقترب به ملاحظة حضوره في الخطاب نفسه[٣]، فمحلل الخطاب يعد الكلمات والعبارات والجمل التي تظهر في المدونة النصية لخطاب ما، دليلاً على محاولة الباث توصيل رسالة إلى المتلقي، مما يجعله يُعنى –على وجه الخصوص– ببحث كيفية وصول متلقٍ ما إلى فهم الرسالة التي يقصدها المنتج في مناسبات معينة، وكيف أن متطلبات المتلقي المفترض تؤثر في تنظيم خطاب المنتج[٤].

ويرى محللو الخطاب أنه ينطلق لمعالجة مشكلتين أساسيتين: تتمثل الأولى في مدّ البحث اللساني لتناول ملفوظات أبعد من حدود الجملة التي تتوقف عندها، والثانية تتناول الربط بين اللغة والثقافة، أي الربط بين المقام الاجتماعي واللغة.

---

(١) الشرط في القرآن: ١٣٦.

(٢) ينظر: انفتاح النص الروائي: ١٣.

(٣) ينظر: علم لغة النص: ٢٨.

(٤) ينظر: إنسان الكلام: ٣٧، علم لغة النص: ٢٥.

ازدهر اتجاهان في تحليل الخطاب منذ عقد الستينيات من القرن الماضي، أحدهما لغوي، يبحث في علاقات النص على مستوى "ما فوق الجملة" بتتبع مظاهر الإحالة النحوية وظروف استعمال الملفوظ وبنية الدلالة الكلية للخطاب.

والثاني، يتمثل في تحليلات المدرسة الفولكلورية البنيوية. وأسفر تطور هذين الاتجاهين عن منظومة متسقة من الإجراءات المنهجية التي تفيد من المنظور التداولي في اللغة، بقدر ما تستثمر إمكانيات التحليل السيميائي للوحدات الوظيفية في النصوص تحت عنوان شامل هو "تحليل الخطاب"[١].

ويدخل تحليل الخطاب مباشرة في تحليل العلاقة، وحينما نلتقي أحرفاً هجائية مثل "ط، هـ" أو "أ، ل، م" فمن الواضح أن هذه منطوقات لا تشكل جملاً لغوية ولكنها منطوقات، وحينما تنسب إلى ثقافة عربية وإسلامية، فإن تلك الحروف تصبح دالة على علامات قرآنية لا تزال موضع خلاف في التفسير والتأويل[٢].

وإجمالاً يمكننا القول إن المنطوق يتماثل والفعل اللساني والقضية والجملة والعلامة ويختلف عنها، ولعلّ اختلافه مع الوحدات المذكورة سلفاً يكمن في مرجعيته القائمة على الممارسة والوظيفة مما يربطه بنوع من التداولية الخطابية، لذا إن ((المنطوق ليس بنية، وإنما وظيفة تنتمي إلى العلامات))[٣]، ويرمي مفهوم تحليل الخطاب إلى توسيع الأدوات المعرفية لدى المتلقي، فيقوم محلل الخطاب بجمع كل المعلومات وتركيبها، والبيانات التي تساعد في فهم الخطاب في مختلف مراحله: إنتاجه وتداوله وتلقيه وتفسيره، فضلاً عن الترتيب البنيوي للملفوظ، ويقوم المحلل بربط هذه المعلومات فلا يتوقف عند حدود النص وبنيته السطحية "بنيته النحوية، أو الدلالية"، بل يتعداها إلى المعلومات الحافة بالملفوظ، وكل ما يخصّ المشاركين في عملية التخاطب، فالخطاب مرتبط بشكل نسقي مع الفعل التواصلي، لذا، فإن

---

(١) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص: ١٠٦.

(٢) ينظر: الفلسفة واللغة: ١٦٠.

(٣) الفلسفة واللغة: ١٦٠.

((المكون التداولي لن يحدد فقط الشروط المناسبة بالنسبة للجمل، بل سيحدد أيضاً الشروط المناسبة لأنواع الخطاب))[١]، والمقصود بالمناسبة هنا، سواء فيما يتعلق بالجمل أم بأنواع الخطاب، مناسبة الجمل والخطاب للسياقات التواصلية التي تنجز فيها، فهدف محلل الخطاب الوصول إلى إطرادات، لا صياغة قواعد معيارية؛ ذلك أن معطياته خاضعة للسياق الاجتماعي وأغراض المتكلمين والشروط الخارج– لغوية، لذلك يتبنى محلل الخطاب ((المنهجية التقليدية للسانيات الوصفية محاولاً وصف الأشكال اللغوية التي ترد في معطياته، دون إغفال المحيط الذي وردت فيه))[٢].

ويتميز مفهوم تحليل الخطاب بمجموعة من الخصائص أهمها:

١. إن الخطاب جهد لغوي، لأن الخطاب يفترض استعمال اللغة، أي يفترض ناطقاً (مرسلاً) ومستقبلاً أو باعثاً ومتلقياً. وكما قال "بنفنسيت"، إن الخطاب "هو اللغة في حالة حركة" كما يعني تحليل الخطاب "ظهور اللغة في التواصل الحي، وفي تقديره، فإن الخطاب يتعلق (بكل منطوق يفترض مرسلاً ومستقبلاً)، وإنّ للأول قصداً هو التأثير بطريقة من الطرق.

٢. إن كل خطاب يكون في وضعية تواصلية، ولا ينفصل عن العوامل الآتية: الباث، والمتلقي، وزمان التواصل ومكانه، والقصد التواصلي للباث، وموضوع الخطاب، ومعرفة مشتركة بين الباث والمتلقي.

٣. إن الخطاب نتيجة لعملية تركيبية يقوم بها الناطق في وضعية تواصلية، وبهذا المعنى نعرّف الخطاب بأنه "دراسة الاستعمال والتوظيف في وضعية معطاة للقدرات اللغوية" ومن ثم، نستطيع القول إن معيار الخطاب هو الوظيفة أو الوظيفة الخطابية، والمقصود بوظيفة الخطاب، أن كل خطاب هو نتاج وضعية معينة وسياق معين"[٣].

---

(١) لسانيات النص: ٢٩.

(٢) م.ن: ٢٣.

(٣) ينظر: الفلسفة واللغة: ٢١٤.

وبصـورة عامـة، يمثـل الاتصـال نقطـة ارتكـاز للخطـاب، فـلا يقـف تحليـل الخطـاب عند حدود التفاعل اللفظـي، وإنمـا يتعداه إلـى تنـاول شـمولي يرصـد مجمـل عناصر العمليـة الاتصالية وظروف استعمالها، فهو يتابع آليات الإنتاج والاستعمال والتلقـي والتأثير، بمـا فيها سياقاتها الاجتماعيـة والمعرفيـة، وهذا الفهم الشـمولـي يثمـر عن مقترب متمازج المعارف يستعير أدوات علـوم وحقول معرفيـة متعددة بمـا يهيئـه لدراسة مختلف جوانب العملية الاتصالية.

المبحث الثاني

الخطاب القرآني

- القرآن واللغة:

ليست النصوص الدينية نصوصاً مفارقة لبنية الثقافة التي تشكّلت في حال من الأحوال، والمصدر الإلهي لتلك النصوص لا يلغي إطلاقاً حقيقة كونها نصوصاً لغوية بكل ما تعنيه اللغة من ارتباط بالزمان والمكان التاريخي والاجتماعي، ما هو خارج اللغة وسابق عليها[١].

أُنزل القرآن على نسق الكلام العربي، وهذا يعني أن القرآن يخاطب بحدود هذا الكلام، ولو أنه يتميز بخصائص فارقة تكون الأسلوب المعجز[٢]، وإننا لنجد من زاوية أخرى أن الحضارة العربية في علاقتها العضوية باللغة، قد تحولت هي نفسها من نسق تقول اللغة فيه ما تقول إلى فعل لغوي يقول النص القرآني فيه كل ممكناته الدلالية التي لا تتناهى، فالقرآن الكريم تحمله نصوص لغوية ((لابد من الاطلاع على طبيعة تأليفها وتراكيبها ومعاني مفرداتها، وكلها تحتاج إلى معرفة لغوية ومعرفة في حدود زمنية معينة هي التي نزلت فيها))[٣]، وعربية القرآن لغته التي نسج لحمتها وسداها الواقع التاريخي الذي نزل الوحي فيه ((رؤيته التي قدمتها ثقافة ذلك الواقع وتكونت عناصرها من مفاهيمه))[٤].

والنص القرآني بحكم طبيعته اللغوية ومنحى إخراج القول فيه، كان محتملاً الاختلاف، كأنه يدفع إليه، فقد جاء القرآن بلسان العرب ((دليلاً على صدق النبي

---

(١) ينظر: النص– السلطة– الحقيقة: ٩٢.

(٢) ينظر: العرفان الشيعي: ٦٦٥، الفكر الإسلامي المعاصر: ٦٢، مجاز القرآن (الصغير): ٦١، أساليب العطف في القرآن الكريم: ٢.

(٣) البحث الدلالي في تفسير الميزان: ١٣٩.

(٤) كلام الله: ٢٩.

ومتضمناً رسالته، والله تعالى أراد أن يكون القرآن في أعلى طبقات الفصاحة ليكون علماً دالاً على صدق النبي "عليه السلام" وعلم أن ذلك لا يتم بالحقائق المجردة وأنه لابد من سلوك طريق التجوز والاستعارة، فسلك تلك الطريقة ليكون أشبه بطريقة العرب وأدخل في الإعجاز))[١].

ومثّل النص القرآني منطقة جذب للباحثين، إذ تجمعت حوله الدراسات اللغوية والتفسيرية والتشريعية، فلا يستطيع دارس أن يصل إلى ما يطمع فيه بعد درس النص دراسة وافية فيها الكثير من الاستيعاب والفهم إلا إذا ((عرف تاريخ اللغة التي نزل بها النص وأسرارها في التعبير ومقاصدها في البيان))[٢].

وإذا كان الحديث عن النص القرآني فهو نص يمتلك 'كلاماً' وليس نصاً تنطقه "اللغة" وإن كان يستمد مقدرته القولية أساساً من "اللغة" النص، القرآني يستمد مرجعيته من "اللغة" لكنه 'كلام" في "اللغة" قادر على تغييرها[٣]. فلغة النص القرآني تتعامل مع اللغة العربية وبها تعاملاً خاصاً فتنقلها من وظيفتها الدلالية الإبلاغية وتحولها إلى علامات تحيل إلى معان ودلالات "معقولة" ودائماً ما تلجأ لغة النص في سياق هذا التحويل إلى حفز المتلقي على "التعقل" و "التذكر" و "التدبر" وفي هذا ما يثبت التحويل من النظام اللغوي إلى النظام السيموطيقي[٤]، بل إن حدود النظام اللغوي للنص تتجاوز الأطر التقليدية إلى آفاق بعيدة وغائرة، إنها لغة تحاول تشكيل أنساقها الخاصة التي تبدأ بالصوتي، فالصرفي، فالتركيبي لتصل إلى مستوى تشكيل مجالها الدلالي المتفرد.

والنص هو سياق المعنى، والقرآن يبنيه على وفق نظام خاص به، وإذا كانت اللسانيات تستعمل مصطلح الخطاب للدلالة على مقطع مكتوب أو شفوي، بغض

---

[١] شرح الأصول الخمسة: ٦٠٠، العربية والغموض: ٩١.

[٢] التصّور اللغوي عند الأصوليين: ٣٩.

[٣] ينظر: النص- السلطة- الحقيقة: ٨٦-٨٧.

[٤] ينظر: م.ن: ٢١٨.

النظر عن طوله، ولكنه يشكل كلاً متماسكاً، فإن الخطاب القرآني ينماز من بقية النصوص ((بفرادة تماسكه وكيفية هذا التماسك، فهو نص يقدم نفسه بوصفه نصوصاً متداخلة في إطار السورة الواحدة، كما يقدم نفسه بوصفه نصوصاً متداخلة في إطار السور المتعددة))[١]، فالنص القرآني رسالة لسانية في حد نفسه ولكنها شهادة عن رسالة عقائدية، ولاسيما أنه نص خلو من الطلاسم أو الملغزات، فلم يكن مبهماً ولا مستعصياً، كيف وقد نزل تحدياً وإعجازاً لحضارة البيان بمنطوق البيان، وإذا بالتفسير علم شرعي لا يتجدد بالاحتمال والإمكان، بل بالاقتضاء والوجوب، حتى خشي بعض علماء الدين على مرّ الزمان عقاب الآخرة إن هم لم يتوجوا حياتهم بتفسير القرآن[٢].

ويجد الناظر في الإرث الفكري للحضارة الإسلامية تداخلاً بين البحث اللغوي والدراسات القرآنية يتجلى من جانبين:

١. فعلى مستوى إنتاج المعنى التفسيري كانت اللغة عند المفسرين إحدى وسائل الفهم، فكانت بذلك آلية من الآليات التي لا يقوم التفسير بغيرها، ويرجع هذا الأمر إلى أن القرآن خطاب لغوي أخص خصائصه عند المفسرين مظهره اللفظي. ولا يقف دور اللغة في عملية انتاج المعنى القرآني عند كونها وسيلة من وسائل القراءة، وإنما يتكل عليها أيضاً في كثير من الأحيان في نقد التأويلات المختلفة وترجيح بعضها على بعض، فالتحليل اللغوي- بما له من موضوعية صارمة- وبما يصاحبه عادةً من تغييب للذات المحللة، يمكن أن يُعدُّ مؤشراً موضوعياً به يقاس مدى صلاحية التفسير، وبه تنفى كل صبغة منفعية ذاتية.

---

[١] اللسانيات والدلالة: ١٢٠.

[٢] ينظر التفكير اللساني في الحضارة العربية: ١٣.

٢. وعلـى مسـتوى إنتـاج القاعـدة اللغويـة، مثّـل الـنص القرآنـي فـي الحضـارة العربيـة الإسـلامية المدونـة المثلـى[١] التـي تقارب اللغـة انطلاقاً منها، فكـان بذلك مـادة العمل اللغوي التـي تمكن العلمـاء من وضـع القوانين اللغويـة وجمـع شتات الظـاهرة اللسـانية في نظرية واحدة، وقد أصبح في الوقت نفسه حجة القاعدة اللغوية التـي تعتصم بها من ذاتيـة التنظير. وقد نتج من هذا التداخل بين اللغة والنص القرآنـي في الحضـارة العربية الإسلامية تداخل بين ثقافة المفسر وثقافة اللغوي أصبح من المستحيل فصل رجال اللغة عن رجال التفسير في الملّة الإسلامية[٢].

والـنص القرآنـي فـي مباحـث المفسـرين يقـف مـن اللغـة مـوقفين، فهـو ينميهـا ويذهب بها إلـى أبعد مما وصلت إليه في دلالات الألفاظ ونظام التركيب، وهو من أجل ذلك يتخذ طريقاً مختلفاً بعض الاختلاف عن الطرق المعبّدة، فضـلاً عن تمتعه بحريـة تامـة فـي اختيـار الألفاظ والتراكيـب[٣]، ومثّل هذا الاتصـال العميق بين اللغـة العربيـة والقرآن الكريم سبباً مباشراً فـي أن تتسم اللغـة العربيـة ببعض مـا يتصـف بـه القرآن الكريم من قداسة، فتأثر الباحثون في اللغة بنوع من الإحساس العميق باحترام اللغـة، يكـاد يقترب مـن درجـة القداسـة[٤]. ولا نبتعـد مـن الحقيقـة إذا مـا قلنـا إن نـزول القرآن كـان تتويجاً لمـا وصـلت إليـه هذه اللغـة مـن تطـور، فعكسـت ألفاظـه وتراكيبـه وأنسـاقه الدلاليـة كـل الخصـائص اللغويـة التـي وصـلت إليهـا العربيـة عبـر مـدياتها الطويلـة، بل أضـاف إليها القرآن فواتح فضـاءات، وأظهـر قدراتها اللغويـة فـي التعبير

(١) ليس لنعت "المثلى" هنا حمل عقائدي تقديسي- وإن كنا نعتقد أن كثيراً من النحاة لم يسلموا من هذه النظرة إلى القرآن- وإنما نعني به أن القرآن قد مثّل للنحويين مدونة جاهزة لاشك في كونها تعكس إلى حدّ كبير الواقع اللغوي العربي آنذاك، وتتضح قيمة هذه الملاحظة حين نضع في الحسبان أن مدونات التنظير الأخرى (الشعر- كلام الأعراب) لم تكن متوفرة مثل الآيات القرآنية بل كانت تقتضي من النحوي بحثاً وتنقيباً وتنقلاً.

(٢) ينظر: التركيب والتأويل (بحث): ٢٣٩-٢٤١.

(٣) ينظر: اللغة بين البلاغة والأسلوبية: ٢٢٣.

(٤) ينظر: أصول التفكير النحوي: ١٦١.

والتصوير ومن ثم أجمع الباحثون قديماً وحديثاً على أن ((أهم حدث في تاريخ هذه اللغة هو نزول القرآن وظهور الإسلام))[١].

ولابد من التنويه بالحقائق المنهجية لمسيرة لغة القرآن العظيم، فهي لغة غير جامدة، تستمد معينها الثر من مواصفات أكثر عمقاً من سطحية التقول، ويمكن النظر إليها كصيرورة تاريخية استغرقت أكثر من عشرين عاماً عبر مرحلتين هما المكية والمدنية، وإذا كان الباحثون في الحقل القرآني يرون ((أن الشكل التعبيري في القرآن كامل))[٢]،فإن وجهة النظر المغايرة لا تخفي رأياً بأن القرآن ((يشكل قفزة هائلة في الأسلبة العربية والارتقاء الأدبي والكتابي))[٣]، ومعنى ذلك أَن القرآن الكريم كان أهم النصوص التي أُستقيت منها مقاييس الجمال في العبارة الأدبية، وجل ما نراه من قوانين تتعلق بجودة الكلام أو قبحه، إنما انبنت على لغة القرآن واستنبطت منها[٤]. فقد نزل القرآن متحدياً في بيئة ثقافية تعودت أن ترى في الصياغة اللغوية مسلكاً من مسالك التحدي، ومن ثم انبنت حجج النص القرآني الانبناء المتسق مع بنية الثقافة التي نزل فيها وهذا ما جعله خطاباً إقناعياً، بمعنى أنه ((خطاب يسعى إلى تغيير مواقف قائمة لاستبدالها بمواقف جديدة))[٥]، ويمكن القول إن المظهر اللغوي للقرآن يشكل مرآة صافية لمظهره العقائدي معبراً أدق تعبير عما أتى به من جديد في قضاياه ومسائله، فمعرفة مقصود السورة لا يتم إلا بمعرفة جميع جملها، وتدبر سياقها من بدايته إلى منتهاه.

- مفهوم الخطاب القرآني:

---

(١) العربية (فك): ١٣، وينظر: إعجاز القرآن: ص١٩-٣٥، العربية والغموض: ٤٧، نظرية السياق القرآني: ٣٧، العربية والحداثة: ١٣٩.

(٢) الثابت والمتحول: ١١١.

(٣) مقالات في الشعر الجاهلي: ٨٥.

(٤) ينظر: فصول في اللغةو النقد: ١٦٦.

(٥) الهرمونيطيقا والفلسفة ٤٧٧

انفردت الحضـارة العربيـة الإسـلامية بخطـاب خـاص بهـا، وبـه تميـزت مـن سواها، أنه الخطاب القرآني، ولهذا أمكن تسميتها "حضارة النص" ولكي يتخذ النظر الدارس صيغة منهجية يتجلى فيها البعدان: التداولي والإدراكي بوصفهما مستويين متميزين ومتراتبين نظاماً وفيهما تتموضع الأفعال والأحداث التي يصفها النص يمكن المرء أن يتعامل مع الخطاب القرآني من ثلاثة منظورات: الدلالة التاريخية والدلالة النصية، والدلالة الآنية[١]، وكل مستوى من مستويات سياق الخطاب يتجلى في بنية لغوية خاصة في داخل إطار النسق العام للنص، الأمر الذي يعني أن تعددية النص على مسـتوى سـياقه الـداخلي فضـلاً عـن تعـدد مسـتويات الخطـاب، تثمـر تعدديـة للدلالات الثاوية للخطاب.

ومثلت ثنائية "المقال والمقام" ((مناط الخطاب القرآني وحددت معالمه))[٢]، ومؤدى هذا، أن معنى النص القرآني يتوصل إليه من خارجه في أحايين كثيرة، على أسـاس مـن مواضـع أخـرى فـي الـنص، أو مـن تفسـير مـأثور أو مناسـبة نـزول أو لاعتبار شرعي، أو عقائدي، وهو ما أدى إلى عملية من الفصل بين ظاهر العبارة القرآنية و صورتها الباطنة التي وكل إليها حمل المضمون الملائم في عبارة "سليمة" من الوجهة اللغوية والنحوية. وهذا هو الخط الرئيس الذي سلكه جميع المدافعين عن النص القرآني[٣].

ولفظ الخطاب ورد في القرآن على ثلاثة معانٍ، كل منها يكمل الآخر ويتمّمه، فمرة حمل اللفظ معنى "التوجه بالحديث" في قوله تعالى ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَانِ لاَ يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾(النبأ: ٣٧).

---

[١] ينظر: اللسانيات والدلالة: ص١١٨.

[٢] النص القرآني من الجملة إلى العالم: ٢٤.

[٣] ينظر: نظرية اللغة في النقد العربي: ٤١١.

وفي مرة ثانية حمل اللفظ معنى "التفصيل للكلام والمعاني" في قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾(ص: ٢٠)، وفي مرة ثالثة حمل اللفظ معنى "الجدال والحجاج" في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾(ص: ٢٣)[١].

أما عبارة "قل" التي تدل على فعل الكلام في هذا الخطاب، فقد تكررت أكثر من ثلاث مئة مرة في القرآن الكريم الذي لا يتعدى مجموع سوره مئة وأربع عشرة سورة، كأن القرآن خطاب متشبع إلى أقصى درجة "بالتنبيه على فعل المخاطبة" وتأكيده حدّ أن يبلغ الحضّ على هذا الفعل عددياً ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد السور التي تحتويه[٢].

وإذا ما انتقلنا من خصوصية اللغة في كل خطاب إلى خصوصية النص، لأمكننا أن نقول: إن النص نظام ولكنه نظام يقول نفسه على نحو مخصوص على وفق انتمائه إلى صنف معين من أصناف الخطاب، فهو في الخطاب الأدبي يدور على مبدأ الأجناس الأدبية، وهو في الخطاب اليومي يدور على مبدأ الاتصال النفعي والتداولي، وفي الخطاب القرآني يدور على مبدأ الإعجاز، ويبدو لنا من هذا، أن الدلالة لا تأخذ معناها مما يقوله النص فقط، ولكن من انتماء النص إلى نوع معين من أنواع الخطاب[٣].

انطلاقاً من هذه المُسلّمة النظرية بشأن أجناس الخطاب، لاحظ علماء الإعجاز أن النص القرآني لا يخضع لخصائص أي جنس أو أي نوع قولي ولا لمعايير الكلام الاعتيادي، لأن مصدره مصدر إلهي، في حين أَن الخطاب الأدبي مصدره إنساني وبشري، أي المفارقة في الجنس والمقارنة في المصدر، ودراسة

---

(١) ينظر: الكشاف: ٧٤، ٩٢١-٩٢٢.

(٢) ينظر: النص القرآني: ٢٤.

(٣) ينظر: اللسانيات والدلالة: ١٥.

الخطاب القرآني تتطلب التدخل على كل مستويات ((إنتاج المعنى وآثار المعنى من أجل توضيح ملابسات هذا النص المؤسس، وحينما أقول آثار الفن فإني أقصد تلك المنتشرة داخل الأمة المفسرة))[١].

والعلاقة بين مستويات النص ((تقوم على التداخل))[٢]، فالقرآن مكان لغوي، وثمة تبادل ينشأ فيه بين البنية من جهة والحدث من جهة أخرى، وبين اللغة بوصفها نظاماً والكلام بوصفه إنجازاً، واستطاع الخطاب بثّ قيمه الجديدة رويداً من طريق سياسة طويلة المدى، نستطيع أن نرى في الخطاب القرآني "مخططاً قصدياً" يحف الخطاب بشكل مستمر[٣]، وينبغي أن نذكّر باستمرار أَن القرآن نص لغوي ترتبط تراكيبه وبناه ودلالاته بنصوص أخرى فضلاً عن صلاته مع ثقافة العرب وواقعهم المجتمعي، وهذا يؤكد عدم إمكانية فهم القرآن إلا بأخذ الظروف المحيطة بالنص بشكل دائم، فإلوهية المصدر القرآني لا تنفي بأي حال من الأحوال مدى الارتباط بين النص والواقع التاريخي، وهو ما يفسّر مسألة تنجيم القرآن، والنص هو سياق المعنى، والقرآن يبنيه على وفق نظام خاص، فالقرآن نزل بلسان عربي مبين لا بنحو عربي مبين، وامتدت تراكيبه على رحابة اللغة، ولم تنحبس في بوتقة القواعد النحوية، فالقرآن يهيمن على اللغة كلها، ما اطرد منها وما لم يطرد[٤]. وإذا كانت اللسانيات تستعمل مصطلح "النص" للدلالة على مقطع شفوي أو مكتوب بغض النظر عن طوله، ولكنه يؤلف كلاً متماسكاً فإن النص القرآني ينماز من بقية النصوص باتساقه العجيب، وانسجامه المعجز، وهو ليس مجرد بنية، وإذا كان كذلك في أحد مستوياته ((إلا أنه في مستوياته الأخرى يظهر تداولياً، ولذا إن ذات القارئ المتحولة به تتدخل أيضاً في إعطاء تأريخيته معنى مضافاً غير المعنى المتصل بأسباب نزوله وزمن

---

(١) الفكر الإسلامي المعاصر: ١٠٤.

(٢) فلسفة التأويل: ٢٨٩.

(٣) ينظر: اللسانيات والدلالة: ١٢٥، النص القرآني: ١٨.

(٤) ينظر: البيان في روائع القرآن: ١/١٩٩-٢٠٠، الدراسات اللغوية للقرآن الكريم: ١٩.

حدوثه))[١]، ويعلن النص القرآني نصاً حياً، لأن الفهم المتعلق به لم يكتمل، بل أنه يعيد نقد الأفهام السابقة باستمرار، مما يجعله في كل مرة ((منتجاً لنص أو لنصوص هامشية تتحول مع شروط الوعي بالتاريخ إلى نصوص مركزية والاشتغال على رمزية النص بالتأويل لا يتأتى إلا حينما تستبق اللغة نفسها أي حينما تعطى كقوة محايثة لفعل الفهم نفسه))[٢]، ولم يقف جهد المشتغلين بقراءة الخطاب القرآني عند حدود التفسير بالأثر، وإنما راحوا يتلمسون آفاق الخطاب ودلالاته ويقرأونه في ضوء ما استجد من أفكار، وما طرأ من مشكلات، وما شاع من ثقافات وآليات النظر والتأويل، وينبغي أن نشير إلى أن هذا التعدد لم يكن من الممكن أن يبلغ ما بلغ لو لم يكن ((النص القرآني يحمل في نفسه بذور قابلية فهم كثيرة متعددة))[٣].

وقراءة النص وتأويله في نطاق الهيرمنيوطيقيا هو غير إدراك معناه اللغوي، وبذا يتضمن عدداً من القراءات، وإن شئت قلت من الفهوم والتأويلات التي ستتحول إلى قراءات مفتوحة بلحاظ ما يستنبطه قارئ النص مشفوعة بما تفيض به خلفية المخاطب الذهنية من مسبقات ومصادرات، لأن سيرورة القراءة تفرض على المتلقي ((الانتقال عبر وجهات النظر والمستويات الدلالية المختلفة التي تمنحها إياه الأجزاء النصية المتتالية باستمرار أثناء القراءة، وتدفعه إلى تنسيقها في تشكيل دلالي متناغم ومتماسك))[٤].

وفي الفضاء الإسلامي نجد القرآن الكريم قد أنتج عدداً لا يحصى من التفاسير، وهذا التراكم في التفاسير قد حدث على مدى خمسة عشر قرناً، أي منذ نزوله، وفي كل التفاسير يمكن أن نلاحظ انزياحاً بين النص الأصلي ((باعتباره لغة

---

[١] اللسانيات والدلالة: ١٥.

[٢] اللغة والتأويل: ٩٥.

[٣] العرفان الشيعي: ٦٥.

[٤] من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة: ١٨٢.

ذات محمولات دلالية متعددة))[١]، ونص التفسير ((باعتباره لغة شارحة لمستويات اللغة الأولى))[٢].

ويشير محمد مفتاح إلى قضية اختلاف مستويات النص القرآني في الفهم، فالقرآن نزل متعدد الفهوم، وكل متلقٍ يتلقاه بما أوتي من قدرات على الفهم والتلقي شريطة ألاّ يخرج هذا الفهم عن مقاصد الشريعة، فيقول ((إن الشرع راعى في خطابه الجمهور من الأميين والخطابيين والجدليين، ولذلك جاءت التصورات والتصديقات والقياسات مجراة على عادة العرب في مخاطباتها))[٣].

ويقول بعض الباحثين إن ((ما ينتج المعنى، ليس النص نفسه، بل هي القراءة المستعادة في شكل اللغة))[٤]، من هذا المنطلق يمكننا التمييز بين النص القرآني المقدس الثابت والفهم الديني السيال المتغير المتجدد دائماً، عبر علاقة تبادلية مفتوحة بين المعرفة الدينية والمعارف التي تنتجها البشرية في كل عصر، فتتعدد أبعاد المعنى في النص ((طبقاً لتعدد القراء ومستوياتهم في الفهم داخل إطار اللغة الواحدة))[٥]، ومثّل وجود المخاطَب في النص القرآني أمراً جوهرياً لأنه يكمل عملية التواصل، فهو عنصر من عناصرها، لا تقوم إلا به، وهو يبقي التلقي عملية مستمرة فـ((كان المخاطب المتلقي في الوحي موجوداً منذ أول النزول، بل كان حاضراً حضوراً بيناً في أول لفظ: إقرأ))[٦].

ويمكن رصد الأبعاد التداولية للخطاب القرآني في الفهم والإفهام بشكل جلي عند علمائنا القدماء، فنجد الطبري(ت ٣١٠هـ) يشير في مقدمة تفسيره إلى أهمية

---

(١) نظرية النص: ٨٥.

(٢) م. ن: ٨٦.

(٣) التلقي والتأويل: ١٢٣.

(٤) اللغة والتأويل: ٣٧.

(٥) فلسفة التأويل: ٢٨٨.

(٦) كلام الله: ٣٧.

الفهم في عملية التواصل، فيقول: يقتضي جلال الله وعظمته أن لا ((يخاطب جلّ ذكره أحداً من خلقه إلا بما يفهمه المخاطب، ولا يرسل أحد منهم رسولاً برسالة إلا بلسان وبيان يفهمه المرسل إليه.. لأن المخاطب والمرسل إليه إن لم يفهم ما خوطب به، وأرسل به إليه فحاله – قبل الخطاب وقبل مجيء الرسالة وبعده سواء))[١].

وينبغي أن نشير هنا إلى ثلاثة أمور تتعلق بعلاقة المتلقي مع الخطاب القرآني:

أولاً: يتمثل المتلقي في علاقته مع الخطاب في نوعين من الأفعال، فعل ناقص، ويتجلى في المتلقي السلبي الذي يكتفي بفهمه للخطاب كيفما يكون، وفعل تام، ويتجلى في المتلقي الإيجابي الذي يحوّل فهمه للخطاب إلى تفسير أو تأويل. وهذا يعني أنه لا ينتج الخطاب الأصل، ولكنه ينتج خطابَ فهمه للخطاب الأصل.

ثانياً: إن المتلقي، في إعادة إنتاجه للخطاب إن تفسيراً وإن تأويلاً، إنما من نقصه ينهل لا من تمام الخطاب، وإنه سيبقى دون تمامه ناقصاً، ولذا، إن صورة الخطاب الأصل ستكون في إدراكه لها، سبراً وفهماً ومعايشةً، على مثاله نقصاً لا على مثال مرسله تماماً وكمالاً.

ثالثاً: إن التفسير ناتج ثقافي، قائم على الممكن والنسبي، وحاصل في الأفهام على مقدار اختلافها وتفاوتها، لذا هو رهن بشروط تاريخية وزمانية وبظروف ذاتية وإنسانية بحت، في حين أن الخطاب الأصل، كلام إلهي، وهذا ما يجعله على الدوام للتاريخ مجاوزاً، وعلى الزمان متقدماً وأمام الظروف الذاتية والإنسانية لا خلفها[٢].

ويعدّ المتلقي في ضوء هذه الرؤية شرط النص في بلوغ تمامه دلالة، وشرط النص في حصوله أداءً، كما أنّ النص يعدّ من هذا المنظور أيضاً شرط الكائن في بلوغه تمامه كينونة، وشرط الكائن في حصوله تعيناً[٣].

---

[١] جامع البيان: ١/١١.

[٢] ينظر: اللسانيات والدلالة: ١٢٨–١٢٩.

[٣] ينظر: القرآن وعلم القراءة (مقدمة المترجم): ١٩–٢٠.

وإذا اتجهنا إلى الخطاب القرآني نجد انفسنا أمام نمط خاص من اللغة في تراكيبها وأنساقها ودلالاتها، مما يحمل المتلقي على التعامل مع بنية الخطاب على وفق ما يتطلبه سياق الممارسة نفسها، لاسيما إذا أخذنا بالحسبان أن النص القرآني يظلّ نصاً مفتوحاً تتناوله الأجيال المتعاقبة بحسب مرجعياتها الثقافية.

المبحث الثالث

التداولية

- التداولية: **المفهوم**:

التداول لغةً: مصدر تداول، يقال: دال يدول دولاً: انتقل من حال إلى حال، وأدال الشيء: جعله متداولاً، وتداولت الأيدي الشيء: أخذته هذه مرة وتلك مرة(١).

التداولية اصطلاحاً: يسود الإبهام كثيراً من المصطلحات والمفاهيم المتاخمة للحقل التداولي، فالتداولية نفسها عبارة عن مجموعة من النظريات نشأت متفاوتة من حيث المنطلقات، ومتساوقة في النظر إلى اللغة بوصفها نشاطاً يمارس ضمن سياق متعدد الأبعاد. وعلى الرغم من عدم الوضوح الذي اكتنف التداولية، فإن مجمل الأفكار والملاحظات والتساؤلات- التي لم تتمكن المدارس اللسانية (ومنها البنيوية) من الإجابة عنها – قد وجدت سبيلها في هذا الاتجاه.

تعني لفظة Pragma في الإغريقية فعالية أو عملا أو مسألة(٢)، وتعني التداولية عند رائدها الأول (تشارلز موريس ١٩٣٨م): ((دراسة العلاقة بين العلامات ومفسريها))(٣)، فهي تهتم بمنتجي اللغة لا باللغة فقط، ويعدّ هذا التعريف المؤسس الوعاء الذي انصبت فيه التحديدات اللاحقة التي ترى أن اللغة بوصفها نشاطاً كلامياً، تتحكم فيها مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية فأي ((تحليل تداولي يستلزم بالضرورة التحديد الضمني للسياق الذي تؤول فيه الجملة))(٤).

---

(١) ينظر: لسان العرب مادة: دول.

(٢) ينظر: شظايا لسانية: ٥٩.

(٣) وصف اللغة العربية دلالياً: ١١٧، وينظر: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية:٨، شظايا لسانية: ٢٩.

(٤) تحليل الخطاب المسرحي: ٨.

ويتجاذب التداولية أكثر من تعريف، فقد حدّت على أنها: اتجاه في الدراسات اللسانية، يعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ، ولاسيما المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق[١]، وتشمل هذه المعطيات:

- معتقدات المتكلم ومقاصده، وشخصيته وتكوينه الثقافي ومن يشارك في الحدث اللغوي.
- الوقائع الخارجية، ومن بينها الظروف المكانية والزمانية والظواهر الاجتماعية المرتبطة باللغة.
- المعرفة المشتركة بين المتخاطبين، وأثر النص الكلامي فيها[٢].

وقد تعددت تحديدات التداولية، وإن انصبّت كلها -كما أسلفنا- في معالجة العلاقة بين المتكلمين والسياق الذي يرد فيه الملفوظ، إلا أن اختلاف تصور السياق وإدراكه جعل تلك التحديدات تختلف، فمن الباحثين من يحدّها بأنها ((أقوال تتحول إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية بمجرد التلفظ بها))[٣]، وهذا التحديد أقرب إلى الفعل الكلامي منه إلى التداولية كما سيأتي في مبحث "الأفعال الكلامية".

ومنهم من يلخص التداولية في دراسة الآثار اللغوية التي تظهر من الخطاب، وتنظر في عنصر الذاتية للخطاب، ويشمل هذا التداول ضمائر الشخص ومبهمات الزمان والمكان، وينظر في الجانب الضمني والتلميحي والحجاجي للكلام، والسياق يفرض على الباحث احترام مجموعة من قوانين الخطاب في أثناء مخاطبته الآخر[٤].

---

[١] ينظر: البراغماتية وعلم التركيب: ١٢٥.

[٢] ينظر: البحث اللساني والسيميائي (بحث): ٣٠١-٣٠٣.

[٣] تحليل الخطاب المسرحي: ٨.

[٤] ينظر: شظايا لسانية: ٥٩.

وحدّها بعض الباحثين بوصفها ((الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية))[١]، ونلمح في هذا التحديد إعطاء المجاز أهمية خاصة، وهو ما تحفل به التداولية كثيراً لكنه ليس المجال الوحيد الذي تتناوله بالدرس والمعالجة، ورُصد للتداولية تعريف آخر ((أنها تمثل دراسة تهتم باللغة في الخطاب، وتنظر في الوسميات الخاصة به))[٢]، وينزع هذا التعريف إلى حصر مجال التداولية في الخطاب والابتعاد عن الدراسة التقليدية للجملة.

في حين يعرض "فيرشورن" تعريفاً عريضاً بقوله ((تدرس التداولية كل شيء إنساني في العملية التواصلية، سواء كان نفسياً أو بايولوجياً أو اجتماعياً))[٣]، يضع "لنفسن" تعريفاً أضيق فيقول ((التداولية دراسة العلاقات بين اللغة والسياق كما هي مقعدة أو كما تعكسها بنية اللغة))[٤].

ويعرف "فان دايك" الخطاب التداولي بأنه ((الخطاب الذي يهتم بالعلاقات المطردة الموجودة بين بنيات النص والسياق))[٥].

وترى "فرانسواز أرامنكو" أن الشروط القبلية هي جوهر التداولية فتحدها بالقول: ((هي دراسة الشروط القبلية التواصلية كما هي، فلا يوجد لها طابع يرتبط بالظروف التجريبية، بل بشروط تواصلية عامة))[٦].

ولا يبتعد مفهوم "هلل" عن التعريف السابق فهو يرى أن التداولية هي ((دراسة الارتباط الضروري لعملية التواصل في اللغة الطبيعية بالمتكلم والسامع بالمقام اللغوي

---

[١] النص والسياق: ٢٧٣.
[٢] التداولية واللسانيات www.droob.com .
[٣] شظايا لسانية: ٥٩.
[٤] م. ن: ٥٩.
[٥] النص والسياق: ٢٧٥.
[٦] المقاربة التداولية: ٨٤.

وبالمقـام غيـر اللغـوي وارتباطهـا بوجـود معرفـة أساسـية وبسـرعة استحضـار تلـك المعرفة))[١].

ومن الباحثين من يعطي التداولية مفهوماً أكثر عمومية بالقول ((إن التداولية أحدث فروع العلوم اللغويـة، وتعنـى بتحليل عملية الكلام والكتابة ووصـف وظـائف الأقوال اللغوية وخصائصها خلال إجراءات التواصل بشكل عام))[٢].

ويقدّم (مسعود صحراوي) تعريفاً إجرائياً للتداولية إذ يربطها بالتواصل على نحو يجعلهما شديدي الالتصاق فهو يحدّها ((هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير "التداولية" من ثم جديرة بأن تسمى علم "الاستعمال اللغوي"))[٣].

وتعنـى التداوليـة بالشـروط والقواعـد اللازمـة للملاءمـة بـين أفعـال القـول ومقتضيات المواقف الخاصة به، أي العلاقة بين النص والسياق، ويلاحظ باستمرار تلك العلاقة الوثيقة بين التداولية والدلالة والنحو، إذ يجمع بينهما مستوى السياق المباشر، بما يجعل التداولية قاسماً مشتركاً بين أبنية الاتصال النحوية والدلالية والبلاغية[٤]، ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة بعبارة "مقتضى الحال" التي خرجت من رحمها المقولة الشهيرة "لكل مقام مقال".

ولعل انصرافها إلى المقام جعل بعض الباحثين يرى فيها ((دراسة لهيمنة المقام على معنى العبارة))[٥]، أو هي ((العلم الذي يدرس تأثير المقام في معنى

---

(١) السيمياء وفلسفة اللغة: ٤٥٥.

(٢) الخطاب القرآني: ٢٨، وينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص: ٢٦.

(٣) التداولية عند العلماء العرب: ١٦–١٧.

(٤) ينظر: علم لغة النص: ٢٣٨، بلاغة الخطاب وعلم النص: ٢٦، اللسان والميزان: ٤١.

(٥) القاموس الموسوعي: ٦٧٧.

الأقوال))[١].ويرى الباحث أن التداولية هي: دراسة الاستعمالات الفعلية لحظة الكلام وما يتولد عنها من دلالات في المقامات الخطابية، في إطار التواصل ومقاصد الخطاب اللغوي.

فالتداولية تتجاوز الوصف التركيبي للجملة ودرجة نحويتها، "وهذا مدار علم التركيب" أو علاقة المعجم المكوّن للقضية بالخارج، "وهذا مدار علم الدلالة" وتتخذ موضوعاً للبحث: القول منزلاً في المقام المعين، وتؤكد أثر المعارف غير اللغوية في تأويل الأقوال وفهم المقاصد، فثمة قضية جوهرية بالنسبة إلى التداولية تكمن في تحديد العلاقات بين هذين المقامين: الداخلي والخارجي للعبارة، وفي رؤية كيف أن المقام الثاني يتدخل في بناء المقام الأول والتفاعل بين الاثنين في تأويل الملفوظ وتفسيره.

- نشأة التداولية:

ينظر إلى التداولية على أنها مبحث لساني جديد، لكن البحث فيها يمكن أن يؤرخ له منذ القدم، إذ كانت تستعمل كلمة Pragmaticus اللاتينية، وكلمة Pragmaticas الإغريقية بمعنى "عملي" ويعود الاستعمال الحديث والمتداول على تأثير "البراغماتية"[٢].

وإذا حاولنا البحث عن الجذور الأولى "للتداولية" فيمكن تلمسها في الاتجاه التحليلي في الفلسفة "الفلسفة التحليلية"، وهو الاتجاه الرئيس في فلسفة اللغة، أو التيار الغالب في الفلسفة المعاصرة الذي ركّز على موضوع اللغة، وحاول تغيير مهمة الفلسفة وموضوعها وممارستها.

---

(١) التداولية اليوم: ٢٦٤، وينظر: التراكيب الإعلامية: ٥٧.

(٢) ينظر: التداولية واللسانيات.

وقد تـأثر بالتجديد الفلسفي الـذي جاء بـه "فريجـه" عـدد مـن الفلاسـفة مـنهم "هوسـرل" و "كارنــاب" و "فيتغنشــتاين" و "اوســتن" و "ســيرل"، وتجمــع بــين هــؤلاء الفلاسفة مسلمة عامـة مشتركة، مفادهـا: أن فهـم الإنسـان لنفسـه وعالمـه يرتكـز فـي المقام الأول على اللغة، فهي التـي تعبّر لـه عن هذا الفهم، وتلك رؤيـة مشتركة بين جميع تيارات الفلسفة التحليلية واتجاهاتها، ويمكن إجمال سمات الاتجاه التحليلـي بما يأتي:

١. ضرورة التخلي عن أسلوب البحث الفلسفي القديم ولاسيما جانبه الميتافيزيقي.

٢. تغيير بؤرة الاهتمام الفلسفي من موضوع "نظرية المعرفة" إلى "التحليل اللغوي".

٣. تجديد بعض المباحث اللغوية وتعميقها، لاسيما مبحث الدلالـة، والظواهر اللغويـة المتفرعة عنه[١].

ويتكـون الاتجـاه التحليلـي مـن تيـارات فرعيـة أهمهـا تيـار اللغـة الاعتياديـة عنـد "مـور ورسـل وفتغنشـتاين"، وتيـار اللغـة الاصـطناعية الـذي يـدرس اللغـة الشـكلية أو الصورية، وهو الاتجاه الـذي تمثلـه الوضـعية المنطقيـة بزعامـة كارنـاب وآير"، وتقـوم علـى التحليـل المنطقـي للجمـل والقضـايا اللغويـة، وتيـار أفعـال اللغـة بزعامـة "سـيرل واوستن" ضمن مدرسة اكسفورد[٢].

ولم يكن المنـهج الوظيفي التداولي محط اشتغال هذه التيارات كلها، فقد اهتم مـنهج الوضـعية المنطقيـة باللغـات الصـورية المصـطنعة، ونهـض مـنهج "دافيـوس" بشروط الصدق، وبذلك خرجت من الاهتمام التداولي، فلم يبـق ضـمن الاهتمامـات التداولية إلا تياران هما: التيار الفلسفي الاعتيادي، وتيار أفعال اللغة.

---

[١] ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ٢٢، الفلسفة واللغة: ٢٠٢.

[٢] ينظر: الفلسفة واللغة: ٢٠٢، اللسانيات الوظيفية: ٢٦ .

ويرى بعض الباحثين أن بدايات التداولية –لاسيما نظرية أفعال اللغة– زامنت نشـأة العلـوم المعرفيـة، فقد جرى التفكيـر فـي معالمهـا فـي سـياق عقليـة جديـدة هـي العقلية التي مكنت من ظهور العلوم المعرفية[١].

ويمكـن القـول إن البدايـة الفعليـة للتداوليـة تبلـورت مـن أعمـال فلاسـفة اللغـة، لاسيما مناقشات "جون اوستن J. Austin ١٩٥٠م" في جامعة هارفارد، ويجب أن نذكر هنا أنـه لم يفكر في تأسيس اختصاص فرعي للسانيات، وإنما توخى تأسيس اختصـاص فلسـفي جديـد هـو فلسـفة اللغـة، ووضـع "أوسـتن" وتلميـذه "سـيرل" نـواة التداولية، وطورا من وجهة نظر تحليلية مفهوم "الفعل اللغوي"[٢].

وفـي العـام "١٩٥٧م" نشر فيلسوف آخر هو "بول غرايس" مقالاً في الدلالـة كانت لـه أهمية تاريخية، وبعد مرور عشر سنوات ألقى "غرايس" "محاضرات وليام جيمس" هذه المحاضرات التي لم تسمح فقط بإحداث تقدم في مستوى معرفتنا باللغات الطبيعية، وإنما أحدثت تغييراً طال حتى هندسة اللسانيات، فاكتشاف الأبعاد التداولية للغة فتح آفاقاً أرحب وأنتج أسئلة جديدة ستكون مسوغاً للاعتراف بالتداولية بوصفها أحدث بحث أفرزتـه اللسـانيات الحديثـة، البحث الـذي يـولي الشـروط الخـارج –لغويـة أهميـة قصـوى والمتعلقة بالمقام والمتكلمين ومقاصدهم، وحيثيات الاستعمال والأفعال اللغوية، أو بعبارة التوليديين أصبحت جزءاً من دراسة الإنجاز[٣].

ويـرى "صـلاح فضـل" أن تيـار تحليـل الخطـاب التداولي أخذ يفيد فـي الآونـة الأخيرة من جملة المبادئ السيميولوجية، غير أن بدايته كانت تدين في الازدهار إلـى اتجـاهين كبيـرين فـي تحليـل الخطـاب منذ عقد الستينيات أحدهما لغوي يبحـث فـي علاقـات النص علـى مستوى "ما فوق الجملـة" الواحدة[٤]، إذ بدأت تطفو فوق سطح

---

[١] ينظر: التداولية اليوم: ٤٣.

[٢] ينظر: الفلسفة واللغة: ١٠٤.

[٣] ينظر: البعد التداولي عند سيبويه (بحث): ٢٤٥-٢٤٦.

[٤] ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص" ١٠٥-١٠٦.

الـدرس اللسـاني مقـولات تداوليـة جديـدة مثـل "البـؤرة" و "الاقتضـاء" و "الاسـتلزام الخطابي"[١].

وفـي أواخـر السـتينيات تُبنّـي مفهـوم "كارنـاب" الـذي سـاوى بـين التداوليـة والسيمياء الوصفية، وأدخل "كارناب" مفهوم السياق المتضمن هويات المشاركين في الحدث الكلامي والمحددات الزمانية والمكانية والمعتقدات ومقاصد المشاركين[٢].

ويـذهب بعـض البـاحثين إلـى تـاريخ أقـرب للتداوليـة، إذ يـؤرخ لهـا ببدايـة السبعينيات[٣]، ولم أجد فيما اطلعت من يشاطره هذا الرأي.

وخلاصة القول إن الدرس التداولي نشأ في أجواء معرفية انكبت على اللغة دراسة وفهماً وتوضيحاً، وأسهمت إسهاماً واضحاً في فتح فضاءات لدراسة ظواهر دلالية وتداولية كانت توسم بأنها مهملة أو مهمشة، إذ تم الانتقال من الإرث السوسيري وتأثيرات المدرسة البنيوية للغة في تهيئة الأجواء لبروز اللسانيات التداولية وما صاحبها وانبثق عنها من اتجاهات لسانية وظيفية أعطت الدرس اللغوي روحاً جديدة لم يألفها من قبل بطريقة ممنهجة وعلمية.

مهام التداولية:

لا يـزال الجـدل يسوّر مهـام التداوليـة وإسـهامها فـي اللسـانيات المعاصـرة، فالقواعد التداولية تحاول أن تبحث عن المشتركات الدالة لفحوى الخطاب والثيمات التي ترد فيه، وهذا يعني اجتراح دراسة منظمة تسعى للكشف عن العلاقات بين متواليات الجمل والقضايا التي تحملها، وتتطلع للتعرف على الروافد الخارج – لغوية، وتسخيرها لفهم أكمل للخطاب المروم تلقيه ودرسه.

---

[١] ينظر: مناهج التحليل النحوي في القرن العشرين: ٢٧٠ .

[٢] بلاغة الخطاب وعلم النص: ١٠٦.

[٣] ينظر: شظايا لسانية: ٦١.

وتقف مجموعـة مـن الأسـباب للانشـغال بالتداوليـة مـؤخراً، بعضـها تـأريخي وبعضها غير ذلك، فقد بدأ الاهتمام بها بصفتها منهجاً يمثل ردة فعل على معالجات "جومسكي" للغة بوصفها أداة تجريدية أو قدرة ذهنية قابلة للانفصال عن استعمالاتها ومستعمليها، فضـلاً عـن التوصـل إلـى اقتنـاع مفـاده أن المعرفـة المتقدمـة بـالنحو والصوت والدلالة لم تستطع التعامل مع ظواهر معينة ذات أهمية بالغة، ويمكن عدّ الإدراك المتزايد بوجود فجوة بين النظريات اللسانية من جهة ودراسة الاتصال اللغوي من جهة أخرى سبباً آخر للاهتمام بالتداولية.

ومن الأسباب الأخرى، توجه معظم التفسيرات اللسانية إلى سمة لغوية أخرى أو إلـى جوانـب معينـة مـن داخـل النظريـة، وبظهـور الحاجـة إلـى تفسير ذي مرجعيـة خارجية، ظهرت الوظيفية اتجاهاً ممهداً للتداولية.

وتسعى التداولية من طريق الأهداف المحدَّدة لها إلى الإجابة عن تساؤلات من النمط الآتي: من يتكلم؟ من يقع عليه الكلام؟ ماذا تفعل حينما تتكلم؟ ما قيود الحديث؟ أين يكمن الغموض في الكلام؟ لماذا يكون التلميح أبلغ من التصريح...؟.

وتكمن وظيفة التداولية في استخلاص العمليات التي تمكن الكلام من التجذر في إطاره الذي شكل الثلاثية الآتية: المرسل، والمتلقي، والوضعية التبليغية، فالتحليل التداولي يستلزم بالضرورة التحديد الضمني للسياق الذي تؤول فيه الجملة[1].

وتتلخص مهام التداولية في:

– دراسة "استعمال اللغة" التي لا تدرس "البنية اللغوية" نفسها، وإنما تروم دراسة اللغة في الطبقات المقامية المختلفة، أي بوصفها "كلاماً محدداً" صادراً عن "متكلم محدد" وموجهاً إلى "مخاطب محدد" بـ"لفظ محدد" في "مقام تواصلي محدد" لتحقيق "غرض تواصلي محدد".

---

[1] ينظـر: الـنص والسـياق (دايـك): ٢٩، العلاماتيـة وعلـم الـنص: ١٧٣، تحليـل الخطـاب المسرحي: ٨.

- شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

- بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر، وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر.

- توضيح أسباب فشل المعالجة اللسانية البنيوية في دراسة الملفوظات.

- تجسير العلاقة بين الأنشطة الإنسانية الآتية: اللغة والتواصل والإدراك؟ -بيان القواسم المشتركة بين الفروع المشتغلة بهذه الأنشطة "أي علم اللغة وعلم التواصل وعلم النفس المعرفي"، ودراسة الوجوه الاستدلالية للتواصل الشفوي، فتقيم من ثم روابط وشيجة بين علمي اللغة والتواصل.

- العناية بالشروط اللازمة كي تكون الأقوال اللغوية مقبولة وناجحة وملائمة في الموقف التواصلي[1].

- دراسة كيفية ربط اشتراطات نجاح الملفوظ وأسس التفاعل الإبلاغي ببنية الخطاب وتفسيره.

- دراسة مكونات التخاطب "المخاطِب، والمخاطَب، والخطاب والمساق"، وتأثيرها في المقولات اللغوية من ناحية التفسير والتأويل[2].

ويشير بعض الباحثين إلى أثر التداولية في تعيين المجال التجريبي القائم على القواعد المتواطأ عليها في اللغة، والبرهنة على نجاح العبارة بوصفها فعلاً إنجازياً، ومبادئ فعل مشترك لإنجاز التواصل مع بنية الخطاب[3].

ويمكن القول بشكل عام إن الجانب التداولي يضم أثر المتلقي، والموقف، وهدف النص، والمقام، ونوع المعلومة المطروحة، وأنواع التفاعل، وأشكال السياقات، وكيفية التواصل، وغير ذلك مما يختص بالعلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات.

---

(١) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ٢٦-٢٧، وينظر: الخطاب القرآني: ٢٨.

(٢) ينظر: وصف اللغة العربية دلالياً: ١١٨.

(٣) ينظر: النص والسياق: ٢٥٠، الصورة الشعرية: ٢٩.

- التداولية والعلوم الأخرى:

تعد بنية النص بنية معرفية معقدة ذات أبعاد أفقية وتدرّج هرمي بها حاجة إلى النسق المتكامل من علم النحو، وعلم الدلالة، والتداولية، وينبغي أن نذكر هنا، أن تأويل الملفوظات يوافق نوعين من التصنيفات: الأول ترميزي ولغوي، والثاني استدلالي وتداولي، وفي ضوء هذا المنظور تعد التداولية بمنزلة شعبة لسانية مناظرة للشعب التقليدية؛ كعلم الأصوات الوظيفي، وعلم التركيب وعلم الدلالة.

ويتبوأ المستوى التداولي في النظريات الوظيفية موقعاً مركزياً، إذ يحدد والمستوى الدلالي الخصائص الممثل لها في المستوى التركيبي والصرفي، في حين أنه في النظريات غير الوظيفية – إذا وجد– لا يقوم إلى جانب المستوى الدلالي إلا بدور تأويلي[١].

وتوليد الدلالة ووضع العلامات "أي التواصل في الواقع" يكمن فى ثلاث علاقات بينية: العلاقة الدلالية: وهي علاقة العلامات بالأشياء، والعلاقة الإعرابية وهي العلاقة القائمة بين العلامات نفسها، والعلاقة التداولية وهي علاقة العلامات بالمتخاطبين، لذا يصف موريس التداولية بأنها ((قسم من الدلائلية يعنى بالصلة القائمة بين العلامات ومستعمليها))[٢].

ويقول بعض الباحثين لبيان الفرق بين التداولية والعلوم اللسانية الأخرى إن الأقوال في مقام التركيب ينبني بعضها على مقتضى صورها، لكن الأقوال في مقام الدلالة ينبني بعضها على بعض على مقتضى مضمونها، فتكون القيمتان اللتان تتحدد بهما الأقوال في هذه الطبقة الثانية هما: "صادق" و "كاذب"، أما الأقوال في مقام "التداول" فينبني بعضها على بعض أساساً على مقتضى استعمالها، فتكون

---

(١) ينظر: اللسانيات الوظيفية: ١٤.

(٢) ينظر: وصف اللغة العربية دلالياً: ٧٥، وعلم لغة النص: ١٢٨.

القيمتان اللتان تتحدد بهما الأقوال في هذه الطبقة الثالثة هما "متفق عليه" و "مختلف فيـه"، إذا صـح هـذا، صـح معـه أن الانبنـاء التركيبـي غيـر الانبنـاء الـدلالي وغيـر الانبناء التداولي[١].

ونشير هنا إلـى أن مفسر الخطـاب ينتقل بين هذه المستويات الثلاثـة مستنداً إلـى تصـورات ومفـاهيم وقيـود اصـطلاحية ومعرفيـة، وتتـآزر هـذه المسـتويات لتقـديم تفسـير يتسم بالتكامـل والشـمولية، فـالنحو يقوم بتحليـل العلاقـات بـين العلامـات فـي المستوى الأفقـي، وتحلـل الدلالـة صـلة العلامـات بالمدلولات والواقـع، وتعنـى التداولية بتوصيل دلالات العلامات، فهي تعتمد المنجز المقدم من المستويات السابقة لتنظر إلى علاقة الكل المنجز بالمتكلم وما يحيط به من أحوال، فمعاني المدونـة اللفظيـة قد تتغير في أثناء تغير الوضعية الاجتماعية والنفسية للباث "المتكلم".

ويشـترك المحـوران الـدلالي والتداولي فـي أنهمـا مختصـان بمـا يتجـاوز الرمـز اللغوي نفسه إلى أبعاد أخرى، غير أنهما يفترقان في أن الدلالة تدرس المعنى المجرد خـارج إطـار المقام، أمـا التداوليـة، فتهـتم بمـا يرمـي إليـه المـتكلم مـن معـان تتجـاوز المعنـى الـدلالي للكلمـات، بمـا يسـتدعي الإحاطـة بالمقـام والمرجعيـة الثقافيـة للمـتكلم والمخاطَب معاً[٢].

وينبغـي ألاّ يغيـب عـن ذهننـا أن التداوليـة والدلالـة كلاهمـا معنـي بقضـية المعنى، ويوضح "ليتش Lech" الفرق بينهما بالجملتين الآتيتين:

١. ماذا تعني "أ"؟

٢. ماذا تعني أنت بـ"أ"؟

---

[١] ينظر :اللسان والميزان: ٤٣.

[٢] ينظر: علم الدلالة السيمانتيكية والبراغماتية: ١٥٧-١٦٣.

إن الفرق بينهما هو أن الدلالة تهتم بالمعنى Meaning في نفسه "الجملة رقم "١" في حين تستحضر التداولية لفهم المعنى عنصر المتكلم "Speaker" أو مستعمل اللغة "الجملة رقم ٢" مع ما يقصده من قصود(١).

ويفرق "طه عبد الرحمن" بين الدلالة والتداول، فيصف الدلالة بأنها مؤشر إلى معنى معين، في حين أن التداول يشتمل على ثلاثة عناصر، هي: عنصر ذاتي يتمثل في التعبير عن معتقدات المتكلم ومقاصده واهتماماته ورغباته، وعنصر موضوعي يتمثل في الوقائع الخارجية ومن ضمنها الظروف الزمانية والمكانية، وعنصر ذواتي ويدل على المعرفة المشتركة بين المتخاطبين(٢).

وعلى الرغم من الكلام السابق لبيان الفرق بين الدلالة والتداولية، يمكن أن يوسم علم الدلالة بكونه أقرب الحقول إلى التداولية، يقول 'كرستال" في معرض حديثه عنهما: ((يدرس كلاهما تصميم المتكلم وتأثير التفوه في السامع والتضمينات الناجمة عن التعبير عن شيء ما بطريقة والمعرفة والعقائد والافتراضات المسبقة... عن العالم الذي يتحدث عنه المتكلم والسامع))(٣).

ويقول "اوستمان" ((وحدة التحليل في علم الدلالة المعنى، أي معنى الكلمة والعبارة والتركيب الأوسع... ويمكن القول أن وحدة التحليل في التداولية وظيفة اللغة))(٤).

ويقدم مجيد الماشطة فرقاً بين الحقلين بقوله: دعنا ننظر في هذا المثال: (هنالك حصان في الحديقة). فيقول: تهتم الدلالة بحقيقة أن الحصان (وهو الحيوان) موجود في الحديقة وليس في خارجها. أما التداولية فتهتم بالمعنى الإضافي الذي يضفيه المتكلم حينما يقول هذه الجملة ضمن سياق معين: ما الغرض الكامن في

---

(١) ينظر: البعد التداولي عند سيبويه: ٢٦٨.

(٢) ينظر: البحث اللساني والسيميائي (بحث): ٢٩٩.

(٣) شظايا لسانية: ٦٣.

(٤) م. ن: ٦٣.

ذهن هذا المتكلم؟ ربما يقصد المتكلم تحذير الأطفال من الخروج إلى الحديقة، ويقصد آخر أن نستعمل الحصان للذهاب إلى مكان ما، ويقترح ثالث أن نسرقه. تدرس الدلالة –إذن– المعنى الثابت المشترك لكل السياقات المحتملة، وتدرس التداولية الهالة التي تحيط بالمعنى الثابت والتي تتغير من سياق لآخر وهي بالتأكيد ليست أقل أهمية من الناحية العملية[١].

وهناك من الباحثين من يرى عدم جدوى إقامة تلك الحدود بين العلمين، فكلا العلمين يتناول المعنى وهذا الأخير ذو صلة بالمقام، وإذا احتج بأن الدلالة محصورة في المعنى المجرد خارج إطار المقام والتداولية تختص بالمعنى المتصل بالمقام، فإن هذا التقسيم يختل عند تطبيقه، فكثير من التراكيب تتجرد من مضامينها الدلالية إن أغفل المقام، فالعرب تفهم معنى المثل (يداك أوكتا وفوك نفخ)[٢]، بالإشارة إلى المقام الذي انبثق منه المثل، وهي قصة الرجل الذي نفخ زقاً وأراد بوساطته أن يعوم في البحر وهو لا يعرف السباحة فغرق، فكان أن قال رجل كان يرقبه هذا المثل، الذي صار يضرب في مواقف مشابهة ... فليس من الممكن إذن أن يكون للجملة معنى دلالي بمعزل عن المقام. ويقال الأمر نفسه في هذا الضرب من القصص التي ذهبت مثلاً في الآداب واللغات كلها[٣].

ويرى الباحث صعوبة الوصول إلى نظرية منسجمة ذات حدود واضحة بشكل قاطع لبيان التداخل بين التداولية والعلوم الأخرى، فالدرس التداولي درس ممتد على مساحات معرفية واسعة ومختلفة بما يجعله حقلاً يركز على مناطق متداخلة: علم الدلالة وعلم اللغة الاجتماعي والسياقات خارج – اللغوي، بيد أن الحدود غير قابلة للتحديد الدقيق حتى الآن، فالارتباط وثيق بين المحورين الدلالي والتداولي، وكلاهما يحتاج إلى المقام والسياق عند النظر فيه، غير أن المحور التداولي ((يولي اهتمامه

---

[١] ينظر: شظايا لسانية: ٦٣–٦٤.

[٢] مجمع الأمثال: ٣/٢١٩.

[٣] ينظر: علم الدلالة السيمانتيكية والبراغماتية: ١٥٧.

للعلاقة بين التراكيب اللغوية والمقام مباشرة. أما المحور الدلالي فيدرس أولاً الصلات بين الرموز اللغوية ومسمياتها، وهو بالإضافة إلى ذلك يلتفت إلى المقام، ولكنه لا يعنى بتفصيل القول فيه، تاركاً عبء ذلك على التداولية))[١].

وينبغي أن نذكر هنا أن التداولية حملت ندوب تطورها المتصل باللسانيات الخالصة، فأفردت مجالاً لدراسة الاعتماد المتبادل بين اللغة والسياق الاجتماعي لم يكن متوفراً قبل ظهور التداولية منهجاً للتحليل والفحص، لذا التداولية أقرب لأن تكون مستوى إضافياً في الدرس اللساني يملأ الفجوات التي تركتها المستويات الأخرى.

---

[١] التراكيب الإعلامية: ٥٧.

المبحث الرابع

نظـرية أفعـال الـكلام

تقع نظرية الأفعال الكلامية في موقع متميز من المنهج التداولي في تصورات اللسانيين المعاصرين وتشكل جزءاً أساسياً من بنية النظرية بحسب العلماء المؤسسين للتداولية[١].

وتعد هذه النظرية من بين أهم النظريات التي حاولت بحث العلاقة بين اللغة والاتصـال، فقد مثلت مقولـة "مالينوفسكي" ((إن اللغـة أسـلوب عمـل وليسـت توثيـق فكـر))[٢] الحجـر الأسـاس للنظريـة، فدلالـة الملفوظـات تتـداخل بـين التقريـر والأداء، وترتبط مباشرة بالموقف الذي تقال فيه أو تنجز فيه، لذا نجد أن لاينز يقول: يجب علينا في تحليل الأفعال الكلامية أن نضع في بالنا أن الجمل تنطق ضمن سياقات معينـة، وأن جزءاً من معنـى المنطوق يستمد من السياق الذي ينتج فيـه[٣]، ويـذكر مالينوفسكي أن اللغة ((وسيلة من وسائل الفعل وليست أداة للتأمل))[٤].

يعود مصطلح "الأفعال الكلاميـة" إلـى "بـوهلر ١٩٣٤م"، وقصـد بـه الاقتضـاء الموافق للكلام، ومع ازدهار تحليل الملفوظ "كبنية للبحث" تبناه رواد التداولية وعلى رأسهم "أوستن ١٩٦٢" فأكسبه المدلول الحالي[٥].

والفكـرة الأساسـية عنـد "أوسـتن" هـي أن دراسـة المعنـى يجـب أن تبتعـد مـن التراكيـب الجـوف مثـل "الجليـد الأبـيض" بمعـزل عـن سـياقاتها، لأن اللغـة –عـادة –

---

(١) ينظر: النص والسياق: ٢٥٥، التداولية عند العلماء العرب: ٥.

(٢) علم الدلالة: ٢١٢.

(٣) ينظر اللغة والمعنى والسياق: ٢٠٠.

(٤) علـم اللغـة الاجتمـاعي: ١٧٢، وينظـر: المـدارس اللغويـة التطـور والصـراع: ٢٣٤، دلالـة السياق: ٢٢٣.

(٥) ينظر: اللغة والدلالة: ٦٤.

تستعمل داخل سياق الكلام لتأدية الكثير من الوظائف، فحينما نتكلم فإننا نقدم اقتراحات، ونبذل وعوداً، ونوجه الدعوات، ونبدي مطالب، ونذكر محظورات، وما إلى ذلك، فاللغة مؤسسة تتكفل بتحويل الأقوال التي تصدر بضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صيغة اجتماعية، حينما يقول القاضي "فُتحتْ الجلسةُ" يكون قد أنجز فعلاً اجتماعياً هو فتح الجلسة، تقول "أوركيوني": ((إن الكلام بدون شك هو تبادل للمعلومات ولكنه أيضاً تحقيق لأفعال مُسيَّرة وفق مجموعة من القواعد... من شأنها تغيير وضعية المتلقي وتغيير منظومة معتقداته و/أو وضعه السلوكي، وينجرّ عن ذلك أن فهم قول معين يعني التعريف بمحتواه الإخباري وتوجهه التداولي))(١).

إذا تتبعنا تقسيم "أوستن" للجمل والقضايا والعبارات، لا نجده يقول بالتقسيم التقليدي أي تقسيمها إلى خبرية وإنشائية، ومن ثم الاحتكام إلى معيار الصدق والكذب، وإنما ينطلق من موقف جديد هو أن كل الجمل والعبارات مهما كانت طبيعتها –قابلة– ومعدة للتواصل ومن ثم فإن الوحدة الأساسية للغة هي الأفعال الكلامية التي ((تم انتاجها في الموقف الكلي الذي يجد المتخاطبون أنفسهم فيه))(٢)، وإذا اعتددنا الأقوال أفعالاً، فإنها تعمل وتسعى لتحقيق شيء ما أو غرض ما، وعلى وفق هذا المنظور فإن القضية لا تتعلق بالصدق والكذب فقط، بل بالسياق والمناسبة أيضاً، يقول: ((إن صدق أو كذب حكم ما، لا يتعلق بدلالة الكلمات وحسب، بل بالمناسبات الدقيقة التي تم فيها))(٣).

وقد ميّز "أوستن" نوعين من الأقوال:

– **النوع الأول:** هي تلك الأقوال التي تصف حالاً معيناً لشيء أو شخص ويسميها "الأقوال التقريرية".

---

(١) تحليل الخطاب المسرحي: ١٧٥–١٧٦، ينظر: الفلسفة واللغة: ١٠٤، اللسانيات الوظيفية: ١٨.

(٢) عندما يكون الكلام هو الفعل: ٤١.

(٣) م.ن: ٤١.

- **النـوع الثـاني:** فهـي لا تصـف ولا تخبـر وغيـر خاضـعة لمعيـار التصـويب، وبـل مزيتهـا الأساسـية أن الـتلفظ بهـا يسـاوي تحقيـق فعـل فـي الواقـع ويسـميها "الأقـوال الإنشائية" وسنعرض لها بشيء من التفصيل فيما يأتي من البحث.

وفي سيرورة بحثه عن الفروقات الدقيقة بين هذه الجمل والملفوظات، اكتسب "اوسـتن" شـهرته بوصـفه أحـد الأعمـدة الأساسـية للتداوليـة، لكـن، ولمجـاوزة نقـاط الضـعف عنـد أسـتاذه قـام "سـيرل" ((بـدفع نظريـة أفعـال الكـلام إلـى أقصـى حـدودها الدلاليـة الممكنـة مـن حيـث أنـه قسّم الأفعـال نفسـها إلـى أفعـال مباشـرة وأفعـال غيـر مباشـرة، وقـام بتطـوير بعـدين أساسـيين مـن أبعـاد اللغـة أهملهمـا أوسـتن فـي نظريتـه وهما: المقاصد والمواصفات، فمقاصد الأفعال اللغوية، ولكي تفهم، لابد لها من توفر مواصفات يتفق حولها المتخاطبون))[١].

الأقوال الوصفية والأقوال الإنجازية:

ميز "اوستن" نوعين من الأقوال:

- **الأقوال الوصفية "المنطوق التقريري"**: هـي تلـك الأقـوال التـي تصـف حـالاً معينـاً لشيء أو شخص، وقد أسماها النحاة العرب بالأساليب الخبرية، وهي ((أن الكلام إن احتمل الصدق والكذب لنفسه، بحيث يصح أن يقال لقائله إنه صـادق أو كـاذب، إنـه سمي كلاماً خبرياً، والمراد بالصادق ما طابقت نسبة الكلام فيه الواقع وبالكاذب ما لم تطـابق نسـبة الكـلام فيـه الواقـع))[٢]، ومـن خصـائصـها أنـهـا تـصـف حالـة الأشـياء فـي الكون التي تسبق التلفظ، بحيث لا يرتهن وجود هذه الحالة بالتلفظ[٣].

---

[١] فلسفة التواصل: ١٢، وينظر: نظرية الأفعال الكلامية، الموسوعة الفلسفية: ١٣٣.
[٢] الأساليب الإنشائية: ١٣.
[٣] ينظر: التداولية اليوم: ٢٧٢.

- **الأقـوال الإنجازيـة (المنطـوق الإدائـي)** وتقابـل مـا يسـمى فـي العربيـة الإنشـاء الإيقـاعي، وهـي لا تصـف، ولا تخبـر، ولا تمثـل، وغيـر خاضـعة لمعيـار التصـويب، ولكن مزيتها الأساسية أن التلفظ بها يساوي تحقيق فعل في الواقع، وهي أقوال توجد بوجود شروط وملابسات معينـة يقترب التلفظ بها بتغيير حالـة الأشياء فـي الكون، مثال ذلك:

١. أعلن الجلسة مفتوحة.

٢. أتحداك على صعود الجبل.

٣. آمرك بفتح الباب.

وينبغي أن تتوافر هذه الأقوال على مجموعة من الشروط، فقول القاضي: "أعلن الجلسة مفتوحة" ينتج منه فعل الافتتاح؛ وهو الوحيد الذي لـه الحق في ذلك، والمثال الثاني يمثل فعل التحدي، وللتحدي شروط، أهمها القدرة على القيام به.

أمـا المثـال الثالـث فيمثـل الأمـر، ولتحقيـق الأمـر لابدّ أن يكـون هنـاك آمـر ومأمور، ونسق تحليلي يسمح بتحقيق الأمر، هذه الشروط يسميها أصحاب الفلسفة التحليلية بـ"القواعد التأسيسية" التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

إن أفعـال الكـلام حـين إصـدارها تنجـز وضـعيات جديـدة، فقـد أنجـز الـتلفظ بالمثال الأول افتتاح الجلسة بعدما كانت مرفوعة، ومن ثمّ، فإن الحقيقة الوحيدة التي تستند إليها الأفعال الكلامية هي الإنجاز(١). ومن أمثلة الأفعال الكلامية في العربية بعض صيغ العقود مثل "بعتك" و "أنت حر".

هيمنت فكرة الأدائية على ذهن "اوستن" حتى أصبح لا ينظر بحدّة إلى هذين القسـمين بوصـفهما متمـايزين، بـل حـاول النظـر إلـى الجمـل أو المنطوقـات بمعيـار الأدائية التي تحققها هذه المنطوقات بالفعل، ولذا إن جملة مثل "في الحقل ثور"، قد

---

(١) ينظر: تحليل الخطاب المسرحي: ١٥٧، المقاربة التداولية: ٦١، علم الدلالة (بالمر): ٢٤٥.

تكون تحذيراً وقد لا تكون، فإذا كانت تحذيراً تصبح جملة "أدائية"، وقد تكون خبرية فقط تبعاً للظروف المحيطة بالملفوظ[١].

والفعل الإنشائي يتميز بكون مرجعيته ودلالته تظهران في الفعل الذي يشكل تأديته، حينما يأتي على صيغة المتكلم المفرد في الزمن الحاضر، فقولنا "أعدك" لا يعني أني قمت بالوعد فقط، ولكنني حققت فعلاً هو فعل الوعد، إن قولنا لأحدهم "نهنئك" يجعلنا نقوم بفعل التهنئة، ولكن حينما نقول "اشتمك" فإن الكلام هنا ليس إنشائياً. إن هذا الكلام تعود مرجعيته إلى فعل الشتم، ولكنه لا يساعد على تحقيق هذا الفعل.

الغرض من الكلام المزبور بيان تميز الفعل الكلامي من الإنشائي من جهة البنية اللغوية، وبما أن الفعل الإنشائي يتحقق بصيغة المفرد والمتكلم في الزمن الحاضر، فإن الفعل الكلامي لا يشترط ذلك، إذ بإمكانه أن يتحقق بكلمة مثل "شكراً" للدلالة على الشكر.

ويرى بعض الباحثين أن علامة الفعل الكلامي، غالباً، هي صيغة الأمر، والأمر قد يتحقق بوسائل أخرى غير لغوية مثل الإشارة والحركة[٢]. ويبدو لي أن هذا الكلام غير دقيق، فماهية الفعل الكلامي هي الإنجاز الذي يتحقق من طريق الملفوظ، لذا أسمى اوستن كتابه "كيف ننجز الأشياء بالكلام" فهو مرتبط بالكلام والنطق، أما الأفعال التي تتحقق من طريق الإشارة فهي غير داخلة في حقل الأفعال الكلامية وإنما تدخل في مجال السيمياء.

أنواع الأفعال الكلامية:

ميّز الباحثون في المنهج التداولي ثلاثة أنواع من الأعمال اللغوية:

---

(١) ينظر: دلالة السياق: ٢٢٥.

(٢) ينظر: تحليل الخطاب المسرحي: ١٦٣.

أ- العمل القولي "الفعل التعبيري" ويقصد به الأصوات التي يخرجها المتكلم، أي جملة الأفعال الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية.

ب- العمل المتضمن في القول "الفعل الغرضي" ويراد به أن المتكلم حين يلفظ بقول ما فهو ينجز معنى قصدياً أو تأثيراً مقصوداً، وهو ما أسماه "أوستن" قول الفعل وقد اشترط لتحقيق هذا المعنى الإنجازي ضرورة توفر السياق المعرفي الاجتماعي كالوعد على سبيل المثال.

ج- عمل التأثير بالقول "الفعل التأثيري: ويعني أن الكلمات التي ينتجها المتكلم في بنية نحوية منتظمة محملة بمقاصد معينة في سياق محدد تعمل على تبليغ رسالة وتحدث أثراً عند المتلقي أو المستمع. ويتمثل بما يحققه القائل بقوله من نتائج وما ينجزّ عنه من تبعات، كإزعاج المخاطَب وتخويفه وإقناعه أو حمله على سلوك معين أو صرفه عنه[١].

وبالقراءة الفاحصة للتقسيم السابق نجد أن "اوستن" يرجع أفعال الكلام إلى "فعل الكلام" و "قوة فعل الكلام" و"لازم فعل الكلام"[٢]، ويمكن بيان هذا بتحليل الملفوظ الآتي: "إن لم تتعلم فسأهجرك" ففعل الكلام إنما هو التلفظ بهذه الجملة في حدّ نفسه، أما الفعل الإنشائي فيتمثل في التهديد أو التحذير، في حين أن الفعل التأثيري يتعلق في هذه الحال، باستثارة الخوف أو العدوانية أو التصميم على التعلم.

ويشترط علماء التداولية في تحقيق "الفعل الغرضي" عامل القصد، والمقصود بذلك، أن الفعل الإنشائي الذي يصدر عن شخص يرفض في قرارة نفسه دلالته، يعدّ فعلاً غير متحقق، فإذا قال شخص معزياً شخصاً آخر: إنا لله وإنا إليه راجعون، وهو

---

[١] ينظر: الفلسفة واللغة: ١٠٧-١٠٨، التداولية اليوم: ٢٦٧، مدخل إلى علم النص: ٢٣، نحو نظرية أسلوبية لسانية: ص٢١٥.

[٢] ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة: ٧.

لا يشعر بأي أسف نحو ذلك الشخص، فلا نقول إن فعل التعزية قد تحقق لأن المتكلم قد يقصد أشياء أخرى وراء تلفظه بصيغة التعزية[١].

وقدم "سيرل" تلميذ "اوستن" محاولة لتطوير هذا التقسيم الثلاثي، ودمج الفعلين "التعبيري والغرضي" في نوع واحد أطلق عليه "الفعل التلفظي"، وقصد به النطق بكلمات على نحو معين، وسمى القسم الثالث "الفعل التأثيري" تسمية أخرى هي الفعل القضوي [٢].

وعرض الباحث المغربي"طه عبد الرحمن" أنواع الأفعال الكلامية على النحو الآتي:

- **الفعل الكلامي:** وهو فعل التلفظ بصيغة ذات صوت محدد وتركيب محدد وتركيب مخصوص ودلالة معينة.
- **الفعل التكلمي:** وهو الفعل التواصلي الذي تؤديه هذه الصيغة التعبيرية في سياق معين.
- **الفعل التكليمي:** وهو أثر الفعل التكلمي في المستمع[٣].

وقدّم الباحث العراقي هشام عبد الله الخليفة مصطلحات أخرى للمفاهيم السابقة وهي:

- فعل القول.
- الفعل البكلامي.
- الأثر البواسطة- كلامي.

وهذا التقسيم -كما هو واضح- تقسيم مصنوع لغرض التحليل، فهذه الأفعال غالباً ما تحصل جميعها في آن واحد عند النطق بالمقولة ولا يختار فعلاً دون آخر[١].

---

(١) ينظر: تحليل الخطاب المسرحي: ١٥٨.

(٢) ينظر: دلالة السياق: ٢٣٠، مدخل إلى علم النص: ٢٦.

(٣) ينظر: اللسان والميزان: ٢٦٠.

تصنيف الأفعال الكلامية:

قدّم باحثو الحقل التداولي تصنيفاً للأفعال الكلامية، وهذا التصنيف يعتمد على الاختلافات المقترنة بأفعال الكلام:

أ- فهي قد تختلف بحسب علاقتها بالعالم الخارجي "أو ما يسميه اللغويون العرب: الخارج"، يقول "سيرل" إن جزءاً من أهداف بعض الأفعال الكلامية ينصب على محاولة مطابقة الكلمات أو محتواها الخبري للعالم الخارجي، أما البعض الآخر فيحاول مطابقة العالم الخارجي للكلمات، تقع المقولات الإخبارية التقريرية ضمن النوع الأول، في حين تعدّ المقولات الطلبية ضمن النوع الثاني "وهذا الكلام يكاد يطابق كلام اللغويين والبلاغيين العرب نصاً".

ب- وهي تختلف بحسب الوضع النفسي الذي تعبّر عنه، وهنا يستعمل التداوليون ثلاثة أفعال تبنى عليها الأفعال الأخرى. والأساسيات هي "يعتقد" و "يريد" و "ينوي" على افتراض أن الإخبار أو التفسير يتضمن الاعتقاد بالقضية، في حين يتضمن فعل الأمر الرغبة في القضية.

ج- وهي قد تختلف بحسب الغرض أو القصد من الفعل الكلامي، وهذا أهم المعايير الثلاثة[٢].

وفي ضوء هذه المعايير صنفت الأفعال الكلامية على النحو الآتي:

١. **التقريرات** "**التوضيحات**"، يتعهد المتكلم فيها أن محتوى التفوه حقيقي، وأنّ كلماته تطابق العالم الخارجي، مثل التفوه الذي يبدأ بـ أنا أؤكد، اعتقد، استنتج، افترض.

٢. **التوجيهات:** يحاول الباث دفع السامع إلى فعل شيء ما لفظي أو غير لفظي، مثل: يسأل، يتحدّى، يصرّ، يسمح...الخ، وخلافاً للتمثيلات تحاول التوجيهات أن

---

[١] ينظر: نظرية الفعل الكلامي: ٨٠.

[٢] ينظر: نظرية الفعل الكلامي: ١٢٤، التحليل اللغوي للنص: ١٣٣، اللسانيات الوظيفية: ٢١.

تجعل العالم يطابق الكلمات: يقوم السمع بعمل ذي نتيجة إيجابية للمتكلم، فتأتي النصيحة بعمل لصالح السامع، أما السماح فيعني أن المتكلم لن يعترض على ما سيقوم به السامع من عمل لمصلحته وقد يكون على حساب المتكلم، وهذه المجموعة تحوي أفعالاً صريحة "يأمر، يطلب" وتشمل أفعالاً خفية مثل "يتحدى".

٣. التعهدات "الالتزاميات" يلزم المتكلم نفسه بعمل ما، مثل أضمن، اتعهد، أعد، أقسم، ويكون الاتجاه بمطابقة العالم للكلمات، كما هي الحال في التوجيهات، لكن في هذا الصنف، المتكلم نفسه هو الذي يتعهد بالقيام والعمل، ومن ثم يكون للقصد أو النية شأو في هذا الصنف.

٤. **التعبيرات** "**المعبرات**" وهي أقل وضوحاً من الأصناف الأخرى، إذ لا توجد هنا علاقة متحركة بين الكلمات والعالم الخارجي، ومغزى هذا الصنف من المقولات هو التعبير عن حالة نفسية يحددها شرط صدق النية المتعلق بموقف يحدده المحتوى الخبري، مثال ذلك الأمثال "يشكر"، يعتذر"، "يرثي".

٥. **الحكميات** "**الاعلانيات**" وهي أفعال يتغير العالم بعد النطق بها، وتتضمن أغلب الأفعال الشعائرية، ومن أمثلتها: استقيل، أنت مفصول، وهي تتطلب مؤسسات غير لغوية تحدّد قواعد استعمالها، مثل المحكمة أو لجنة، ويعد الصنف الأخير مفتاح التداوليين أو مدخلهم لاكتشاف نظرية أفعال الكلام[١].

ويشير الباحثون إلى تداخل هذه التصنيفات، إذ يتدخل السياق أحياناً ليجعل من فعل الحكم فعل ممارسة أو بالعكس. وهكذا في جميع المجموعات، كما أن هذا التقسيم لم يحظ بإجماع الباحثين في الحقل التداولي، فالأفعال الكلامية أفعال كثيرة يستحيل حصرها في مجموعات تصنيفية محددة.

---

[١] ينظر: التحليل اللغوي للنص: ١٣٣، دلالة السياق: ٢١٣، نظرية الأفعال الكلامية (بحث): ١٣٣٥-١٣٣٦، نظرية الفعل الكلامي: ١٢٤-١٢٦، تحليل الخطاب المسرحي: ١٦٠.

الأفعال الصريحة والأفعال الضمنية:

لاحظ التداوليون أن التأويل الكافي لجمل اللغات الطبيعية يصبح متعذراً إذا اكتفينا بما تحتويه الصيغة من معلومات، وأبرز مثال على ذلك المثال المشهور "هل يمكنك أن تناولني الملح؟.. وظاهر العبارة الاستفهام، ولكن دلالتها لا تشير البتة إلى الاستفهام، وإنما تشير إلى الطلب[1].

انطلاقاً من هذه الإشكالية، نطرح على أنفسنا السؤال الآتي: كيف للمتكلم أن يقول شيئاً يصوغه في عبارة خاصة وهو يقصد شيئاً آخر؟ ولكي نكون أكثر دقة، نقول انطلاقاً من المثال السابق: هل بإمكانك أن تناولني الملح؟ لِمَ الانتقال من الاستفهام إلى الالتماس بالضبط دون غيره من الأفعال الكلامية الأخرى؟ رصد التداوليون أن مثل هذه الفهوم أضحت أعرافاً في لغات متعددة، وحاولوا تفسير ذلك انطلاقاً من دراسة أفعال الكلام والمعلومات المشتركة بين المتكلم والمستمع وقدرة المتلقي على القيام باستنتاجات.

ميز التداوليون ثلاثة أنواع من الملفوظات، المعنى الحقيقي، والاستعارة، وفعل الكلام غير المباشر، وخلصوا إلى نتيجة مفادها أن المعنى الحقيقي ينتصب وجوده بين الملفوظ والمعنى الذي يقصده المتكلم ويفهمه السامع، وهو ما يتحقق ضمن سمات سياقية محددة. أما الاستعارة فعلى العكس من ذلك، فهي تجبر المتلقي على الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الذي يسنده المتكلم إلى قوله، مثال ذلك قولنا "لباس الجوع"، أما الفعل الكلامي غير المباشر فهو فعل إنشائي ثانوي، فقولنا "إنك تدوس قدمي" هو فعل ثانوي للطلب من شخص الكف عن دوس القدم، أو فعل أولي لتأكيد دوس القدم[2].

---

[1] ينظر: تحليل الخطاب المسرحي: ١٦٤، علم الدلالة (بالمر):٢٤٥.

[2] ينظر: تحليل الخطاب المسرحي: ١٠١.

ونقول هنا: إن القائل ((متى أراد بالضبط وبصفة حرفية ما قاله كان العمل اللغوي المتحقق مباشراً))[١]، و((إذا أراد خلاف ما يفهم من ظاهر اللفظ وبلغ أكثر مما قال وسمع كان العمل اللغوي المتحقق غير مباشر))[٢].

وفي مثال "الملح" أراد القائل الالتماس وتوسل بالاستفهام لتحقيق مقصده، وعند "سيرل":

- **الالتماس:** عمل أولي "مقصود/ دلالة غير حرفية".
- **الاستفهام:** عمل ثانوي "غير مقصود/ دلالة حرفية"

وتبعاً لذلك، فإن العمل اللغوي غير المباشر يتمثل في أن القائل يحقق عملاً أولياً متضمناً في القول بوساطة عمل ثانوي متضمن في القول، وهو يقصد ذلك والمخاطب يعلم ذلك.

ولاحظ التداوليون أن للمقام أثراً في التفرقة بين المعنى الحرفي والمعنى القضوي، لنتأمل المثال الآتي: يكتب الأستاذ (أ) للأستاذ (ب) متسائلاً عن استعداد الطالب (ج) لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة، فيجيب الأستاذ (ب) أن الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز.

إذا تفحصنا الحمولة الدلالية للجملة وجدنا أنها تدل على معنيين في الوقت نفسه: معناها الحرفي بأن "الطالب (ج) من لاعبي الكرة الممتازين"، ومعنى مدرك مقامياً "أنّ الطالب (ج) ليس له أي استعداد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة"[٣].

إن الفكرة الأساسية التي تطرحها الأفعال الكلامية غير المباشرة هي معرفة كيف يمكن للباث أن يقول شيئاً ويعني ذلك، وهو في الوقت نفسه يريد أن يقول شيئاً آخر، ومن ثم، معرفة إمكانية المخاطَب في فهم الفعل الكلامي غير المباشر، لذا

---

[١] التداولية اليوم: ٢٦٨.

[٢] م. ن: ٢٦٨.

[٣] ينظر: اللسانيات الوظيفية: ٢٢.

يأخذ "سيرل" بالفرضية الآتية في الأفعال الكلامية غير المباشرة: ((يستطيع المتكلم أن يبلّــغ المخاطَــب أكثــر ممــا يقولــه بالفعــل اســتناداً إلــى مقــدرات المخاطــب والاستدلالية))[١] وبوجه أدق، فالأنموذج التفسيري لما هو غير مباشر من الأفعال الكلامية يتضمن نظرية الأفعال الكلامية، وبعض المبادئ للمشاركة في الحديث، على غرار تلك المبادئ التي وضعها "غرايس" وخلفية مسبقة من المعلومات المشتركة بين المتكلم والمتلقي، كما أنه يفترض قدرة المخاطب على إقامة الاستدلالات.

[١] نظرية الأفعال الكلامية (بحث): ١٣٤٠، وينظر: المقاربة التداولية: ٧١-٧٢.

الفصل الثاني

البعد التداولي عند النحاة

المبحث الأول: الإعراب التداولي .
المبحث الثاني: الحذف التداولي لعلم المخاطَب.
المبحث الثالث: الحذف التداولي لأبعاد متنوعة.

المبحث الأول
الإعـراب التـداولـيّ

لم يكن اهتمام النحاة الأوائل بعلاقة المعنى بالإعراب في ذلك الوقت المبكر من تاريخ الدرس اللساني العربي هامشاً محضاً على متن القواعد التي وضعوها، بل ضرورة اقتضاها وعيُهم بأن هذه العلاقة نشاط يفضي إلى آفاق معرفية متشعبة، فلقد أوصى النحاة بأن يراعى المعنى في الإعراب، فلا يقدّر الإعراب إلاّ بما يقتضيه المعنى؛ لأن الإعراب إنما يقع لإيضاح المعاني وبيان الاختلاف فيما بينها، يقول الرماني (ت٣٨٤هـ) ((ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب، وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب لتكون قد ميّزت فيما تجيزه أو تمتنع عنه صوابَ الكلام من خطئه)) [١]، ويدعو ابن جني (ت٣٩٢هـ) إلى أن يكون تقدير الإعراب على سمة تفسير المعنى، فإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، ينبغي أن يُتقبل تفسير المعنى على ما هو عليه، ويُصحَّح طريق تقدير الإعراب[٢]، وقد ربط أغلب النحاة بين المعنى والإعراب فقد حُدَّ الإعراب بأنه ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[٣]، ويرى عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) أنّ ((الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنَّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها))[٤]، وفضلاً عن ما ذكروه من ارتباط الإعراب بالمعنى، فقد عمدوا إلى تأكيد ذلك من طريق بعض المقولات والمفاهيم التي تتصل بالإعراب، ومنها مراعاة النيّة والقصد. فمما يراعيه

---

(١) الرماني النحوي: ٢٥٢.

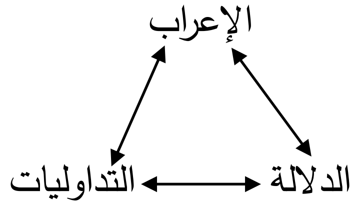
(٢) ينظر: الخصائص: ١/٢٨٤-٢٨٥.

(٣) م. ن: ١/٢٣.

(٤) دلائل الإعجاز: ٤٩.

النحاة تأكيداً لمراعاتهم المعنى في تقدير الإعراب، نية المتكلم وقصده كأنهم يقرأون ما بداخله في ضوء ما تبيَّن من كلامه، فهم يربطون بين النية والقصد الذي يفسّرونه بأنه أفكار المتكلم والمعاني التي في نفسه، فضلاً عن أنهم كانوا يحددون وجوه الإعراب في أثناء تفسير النص بربطه بظروفه الخارجية، فضلاً عن مراعاة السياق اللفظي، فلم يكن النحو غافلاً عن المقام ولا مغفلاً له، ذلك أنّ القرائن الحالية تقف جنباً إلى جنب مع القرائن المقالية في تعاطي المعربين مع النص[١].

وتحدّث أهل الصناعة من النحاة عن الإعراب التقديري و المحلي والإعراب بالحروف أو الحركات أو بالحذف، ولا خلاف بينهم في إحالة الإعراب على المستوى الدلالي، فالإعراب إبانة للمعاني المختلفة[٢]، وهو علم للمعاني[٣]، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني[٤]، غير أنّ الإعراب يكاد لا يخلو من أسباب وصلات مع المستوى التداولي ويمكن تمثيل العلاقة بين المستويات الثلاثة على النحو الآتي:



واقترح أحد الباحثين لتخصيب أرضية البحث (الإعراب التداولي) مصطلحاً جديداً وهو من باب الاشتراك المقدر كما يسميه (طه عبد الرحمن) يتغيا بقاء

---

(١) ينظر: الأصول دراسة ابيستمولوجية: ٣٥٣. وينظر: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: ٥١.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٧٨/١، همع الهوامع: ٥٩/١.
(٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ١٩١/١.
(٤) ينظر: همع الهوامع: ٩٣/١.

الاعتراض مفتوحاً، لحاجة المعرفة العقلية إلى دوام الاعتراض، إذ على قدر ما يوجد من أسباب الاعتراض على الدليل، يوجد من أبواب تجديد الفهم فيه[١]، وقراءة أولية للجهاز المفاهيمي النحوي كافية للتدليل على التداخل بين المستويات الثلاثة المذكورة سلفاً، فالحال والتوكيد والبدل والظرف والتمييز وغيرها دوالّ اصطلاحية ليست سلمّا في بنائها لمستوى التركيب (أو النحو) بل تظلّ وفيّةً لبعدين آخرين تأخذ عنهما وتعكسهما بنصيب وافر هما البعد الدلالي والبعد التداولي[٢].

ولننظر في توجيه سيبويه (ت١٨٠هـ) لقوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾(النساء ١٦٢).

وإدخاله البعد التداولي في إعرابها فيقول: ((زعم يونس أنّ من العرب من يقول: "النازلون بكلّ معتركٍ والطيبين" فهذا مثل و"الصابرين"، ومن العرب من يقول: الظاعنون والقائلين، فَنَصْبُهُ كنصب "الطيبين" إلاّ أنّ هذا شتمٌ لهم وذمّ كما أن "الطيبين" مدحٌ لهم وتعظيمٌ))[٣]، فالقراءة الفاحصة لكلام سيبويه في إعراب كلمتي (والمقيمين) في الآية الأولى، و (الصابرين) في الآية الأخرى تكشف عن محاولة تخريج النصب على محمل تداولي وسجّل صاحب الكتاب أولى المحاولات المدوّنة في هذا الصدد، فتحدث فيما أطلق عليه "باب ما ينتصب على التعظيم والمدح"، وجعل من ذلك قولهم: (الحمدُ لله أهلَ الحمد) و(الحمدُ للهِ الحميدُ هو)، ثم قال ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿والمقيمين الصلاةَ﴾[٤]، فتخريج صاحب الكتاب للنصب

---

[١] ينظر: اللسان والميزان: ٦٠.

[٢] ينظر: البعد التداولي عند سيبويه: ٢٥٠.

[٣] الكتاب: ٦٥/٢.

[٤] ينظر: الكتاب: ٦٢/٢.

على المدح والتعظيم يكشف عن نباهة شيخ النحو العربي في هذا المقام، فقد حاول تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة، ولمّا سعى إلى تعليلها ((انتبه رأساً إلى ما لجهاز التحاور من سيطرة على نواميس الحدث التخاطبي، حتى أنّ مبدأ التفاهم قد غدا بمنزلة المعيار الضابط لطاقة الاختزال أو التصريح في الكلام))[١]، ويكشف الكلام الذي دونه سيبويه عن قدرة مدهشة على تلمس البعد التداولي وتوظيفه لفهم الخطاب القرآني، فنجده يرقن ((زعم الخليلُ أنّ نصب هذا على أنّكَ لم تُرد أن تحدِّث الناس ولا من تخاطِبُ بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد عَلمتَ، فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنّه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكرُ المقيمين، ولكنه فِعْلٌ لا يستعمل إظهارُه))[٢]، فالمعنى المتحصل من النص لا يبتعد كثيراً عن الطرح التداولي القائل: ((إن لصاحبٍ خطاب ما – إلى جانب مقاصده التواصلية الموحدة من كل قول بنتجه – مقصداً تواصلياً إجمالياً يتعلق بمجموع خطابه))[٣]، فإدراك سيبويه للظروف المحيطة بالحدث اللغوي جعله يضع يده على مقصدية الخطاب في تخصيص تلك الصفة بشيء من التعظيم والاهتمام لتمتاز عما قبلها من الصفات، فحركة النصب على تقدير المدح حولت المعنى من مجرد إخبار محايد يجهله المتلقي إلى معنى أعمق، وهذا ما وعاه بدقة شارحه السيرافي (ت٣٦٧هـ) حينما قال بهامش الكتاب: ((إنه في إعراب (المقيمين) وجهان: أحدهما أن يكون منصوباً على المدح))[٤]، وهذا جار على سنن العربية وطريقة أهلها في الكلام، فالعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو

---

(١) التفكير اللساني في الحضارة العربية: ٣٣٢.

(٢) الكتاب: ٢/٦٥-٦٦.

(٣) التداولية اليوم: ٢٠٦.

(٤) الكتاب: ١/٢٤٨- ٢٤٩، بولاق.

الذم فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً وينصبون بغرض المدح فكأنّهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مُجدَّد غير مُتبِعٍ لأول الكلام، من ذلك قول الشاعرة خرنق بن هفّان:

لا يَبعْدنْ قومي الذين همُ — سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزُرِ
النازلينَ بكلّ مُعتَركٍ — والطيّبُون مَعاقِدِ الأُزُرِ[1]

فالمخالفة الإعرابية هي التي أوحت بإفراد هذه الصفات بمدح مجدّد، وأظن أن هذا الفهم الدقيق جعل أبا علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) – يرى، فيما ينقل عنه – أنه ((إذا ذُكرتْ الصفات الكثيرة في معرِض المدح والذم، فالأحسن أن يُخَالفَ في إعرابها، ولا تُجعل كلها جارية على موصوفها، لأنّ هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف، والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل))[2]، والنص له آلياته الخاصة التي تسمح بها اللغة في التعبير عن العالم، والمتلقي يفترض حالة من الانسجام والتوافق بين النص والسياق الخارجي، وحين يقف على حدوث ما يشبه الانزياح يسارع الى العالم الخارجي أو إلى اللغة لشرح هذا الانزياح، فاللغة هي مجموعة من البنيات والتراكيب، ولكن الخطابات هي وحدات وظيفية ((إذ تعنى المناهج الوظيفية في الأصل بالمعالجة التداولية لأهداف مستعمل اللغة التي يحققها من خلال أشكال لغوية معينة))[3]، ويتبدّى هذا الأمر

---

[1] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٠٥/١، تأويل مشكل القرآن: ٥٣-٥٤، معاني القران للنحاس: ٢٦٢/١، والتوجيه البلاغي: ١١١.

[2] البحر المحيط: ٧/٢، ٨، البرهان في علوم القرآن: ٢٤٩/١، ومعترك الأقران: ٣٥٤/١، ويوازن بنتائج الفكر في النحو: ٢٣٧، نقلا عن التوجيه البلاغي: ١١٢.

[3] ستراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية: ١٥٢.

بشكل واضح عند الوقوف على تعبير شيخ النحاة: ما ينصب على التعظيم والمدح... إلخ، فهذا العنوان يقترب كثيراً من البحث التداولي المعاصر فـ ((التأويل اللساني المعتمد على المنظومة اللسانية والذي يكشف عن الصيغة النطقية للقول لا يكفي لتحديد ما يقال؛ إذ ينبغي اثراؤه بواسطة عمليات تداولية للتوصل إلى تحديد تام لما قيل))[١].

وجاء في باب (ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه من الكتاب) ((وبلغنا أنّ بعضهم قرأ هذا الحرفَ نصباً))[٢] ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (المسد ٤)، لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنّه قال: أذكُرُ حمّالةَ الحطب، شتْماً لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهارُه))[٣]، وذكر الفرّاء (ت٢٠٧هـ) أوجه الرفع والنصب في الكلمة ثم قال: ((والوجه الآخر أن تشتمها بحمالة الحطب، فيكون نصبها على الذم))[٤]، وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة (ت٢١٠هـ) بقوله: ((كان عيسى بن عمر يقول: حمّالةَ، نصب، يقول: هو ذم لها))[٥]، ويقدر أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) نصبها على الذم بقوله ((أعني حمّالةَ الحطبِ))[٦]، وأيّاً كان التقدير فهو كما قال سيبويه فعل لا يستعمل إظهاره، بل يتوسل به لينقدح ما انْبَهمَ من معاني المحذوف، والتقدير عنده دال على وعي بالرابط بين التركيب النحوي للخطاب والأجواء التي قيل فيها، فمحلل الخطاب يحتاج إلى معرفة ((موضوع الخطاب، وفي أي جوَ ٍ قيل، وأيّ مكان، وأيّ

---

[١] التداولية اليوم: ١٠٠.

[٢] قرأ عاصم وحده حمالة الحطب نصباً، وقرأها الباقون بالرفع، ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٧٠٠، الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٣٧٧، حجة القراءات: ٧٧٦.

[٣] الكتاب: ٧٠/٢

[٤] معاني القرآن: ٢٩٨/٣.

[٥] مجاز القرآن: ٣١٥/٢.

[٦] معاني القرآن وإعرابه: ٣٧٥/٥.

زمان، وكيف يقال، وما الداعي لقوله، وغير ذلك من العناصر الكثيرة جداً التي يؤثر كل منها تأثيراً مباشراً على كيفية قول الكلام وعلى تركيبه وعلى معانيه وعلى الغرض من قوله))[1]، فقد استعمل شيخ النحاة تعبير المنصوب على الشتم في تقدير عامل النصب بـ ((أشتم)، وقد مثّل له بـ(أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ))[2]، فإنّ (الفاسق) لا تقدم معلومة إخبارية، ولكنه أراد أن يشتمه بذلك على وفق تحليل سيبويه، فقد وجّه قراءة النصب استناداً إلى معطى تداولي في ذهنه، فتقديره للفعل لا يستند إلى إعراب جافٍ معزولٍ عن مستوى التداول، بل يستند في أساسه إلى استنباط الدلالة من طريق المقام و فهم المخاطبين، باستحضار الشروط التداولية لتأويل الخطاب وفهمه، وقد استند النحاة العرب ولاسيما الوظيفيون منهم إلى (القصدية ومعرفة غرض الباث) بوصفه قرينة تداولية في استكناه الدلالة المستقاة من الخطاب، وهذا ما رصده بدقة شارح سيبويه السيرافي بقوله: ((وإنّما تنصبه بإضمار (أذكر)، والذي يصيّره مدحاً وثناءاً أو شتماً وتقبيحاً قصد المتكلم إلى ذلك))[3]، وعلّل مكي ابن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) توجيه النصب على الذمّ لها، لأنّها كانت قد اشتهرت بالنميمة، فجرت صفتها على الذم لها للتخصيص، وفي الرفع أيضاً ذم، لكن هو في النصب أبين، لأنّك إذا نصبت لم تقصد ان تزيدها تعريفاً، و..... إنما قصدت إلى ذمها لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصصتها بها[4]، فتحليل الخطاب على أساس المكون الكلي (المقال، المقام) هو المركز الذي تدور عليه أبحاث الدرس

---

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ١٢٣، وينظر: التفكير اللغوي عند العرب: ٣٧٥، الإعجاز البياني: ٨٨.

(٢) الكتاب: ٢/٧٠.

(٣) الكتاب: ١/ ١٧٧، وينظر: البعد التداولي في كتاب سيبويه، (بحث): ٢٥٢.

(٤) ينظر الكشف عن وجوه القراءات: ٢/٢٩٠، وينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢/٤٤٦.

المعاصر فـ ((العلاقة بين المقام والمقال تسير في اتجاهين على نحو مستمر، فكما أنّ المقال دليل على المقام، فكذلك نجد المعرفة بالمقام ضرورية في فهم المقال))[١].

ويبّين البحث التداولي باستمرار أَنّ العنصر الدلالي التداولي هو المقام بكل ما يشتمل عليه من مكونات، منها الزمان والمكان، ومنها المتكلم والمخاطب وما لهما، وما يصل بينهما من علاقات وما يتصل بهما من أوضاع ومواقع[٢].

وتمّيز الفرّاء في كتابه (معاني القرآن) بقراءة تداولية للخطاب القرآني في كثير من القضايا، ففي تفسير قوله تعالى: **﴿وحورٌ عينٌ﴾** (الواقعة: ٢٢)، يرقن: ((خفضهما أصحاب عبد الله وهو وجه العربية، وإن كان أكثر القرّاء على الرفع[٣]، لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العِين يطاف بهن، فرفعوا على قولك: لهم حورٌ عينٌ أو عندهم حورٌ عينٌ، والخفض أن تُتبع آخرَ الكلام بأوله وإن لم يحسن آخره ما حسُن في أوله، أنشدني بعض العرب:

إذا ما الغانيات برزن يوما   وزججّن الحواجبَ والعيونا

فالعين لا تُزجّج إنّما تُكّحل، فردّوها على الحواجب لأن المعنى يعرف)) [٤] فهناك إذن وجهان (للحور) أحدهما الخفض، ومؤداه الوقوع في محذور عند تلقي النص وفهمه وصفهُ الفراء بقوله: إنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن،

---

[١] الدراسات الإحصائية للأسلوب: ١١٥.

[٢] ينظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية: ٨٨.

[٣] قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: (وحورٌ عينٌ)، رفعاً، وقرأ حمزة والكسائي (وحورٍ عينٍ) بخفضهما، وروي الخفض أيضاً عن ابن عاصم، ينظر: السبعة في القراءات: ٦٢٢.

[٤] معاني القرآن: ١٢٣/٣.

والآخر الرفع، وهو اختيار الفراء وكثير من القراء. ويكشف هذا الاختلاف عن أن لكل بنية تركيبية معناها ومقصدها وغايتها التداولية، ولكل مبنى نحوي وظيفة إبلاغية توجهها ملابسات الخطاب وأغراضه ((ومن أهم تلك الملابسات مراعاة حال السامع والفائدة التي يجنيها من الخطاب))[١]، وهذا يدل على أنّ الخطاب القرآني يمثل بنية وكياناً مستقلاً من العلاقات التي ترتد داخلياً على نسقها ونظامها لتدل عليه، وتقوم هرمياً لتدل على تماسكه.

وانظر إلى هذا الإعراب المستند إلى أبعاد تداولية، ففي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: ١٨٥)، نجد النحاس(ت٣٣٨هـ) يدوّن: ((يقال ما الفائدة من هذا والحاضر والمسافر يشهدان الشهر؟ فالجواب: أنّ الشهر ليس بمفعول، وإنّما هو ظرف زمان، والتقدير فمن شهد المصرَ في الشهر))[٢]، ويعرب الزمخشري (ت٥٣٨هـ) الشهر منصوب على الظرف، وكذا الهاء في (فليصمه) ولا يكون مفعولاً به كـ (شهدتُ الجمعة)، لأن المقيم والمسافر كليهما شاهد للشهر[٣]، ولا يبتعد الأنباري (ت٥٧٧هـ) عن هذا التوجيه بقوله (الشهر منصوب على الظرف لأن التقدير فيه: فمن شهد منكم المصر في الشهر؛ لأن المسافر قد شهد الشهر ولا يجب عليه الصوم، فدلّ على أنّه لابد من إضمار المصر))[٤]، فالمعرب هنا يرمي إلى حدوث توافق بين البناء التركيبي للنص، والحكم الشرعي القائم في ذهنه سابقاً، فالعدول النوعي للمعرب استند إلى قرينة (الحكم الشرعي) كإحدى الوسائل الإجرائية الأساسية التي رصدها الفكر الإعرابي للزجّاج والنحاس والزمخشري والأنباري وغيرهم

---

[١] التداولية عند العلماء العرب: ١٩٢– ١٩٣.

[٢] إعراب النحاس: ١٥٤.

[٣] ينظر: الكشاف: ١١٣.

[٤] البيان في إعراب غريب القرآن: ٦٥/١ .

معبرين عنها بالقول (ولا يجب عليه الصوم فيه)، لتجاوز إشكالية الالتباس الدلالي الناشئ من إعراب (الشهر) مفعولاً به، فنرى أن مجال القرينة عنده امتدَّ ليشمل الثقافة كلّها، فهو يتدرج في قراءة تداولية للخطاب ينطلق فيها من القول المفحوص لينفتح بعد ذلك على التشريع الديني، وبلغة تداولية نقول: ((إن البنية النحوية قادرة على استيعاب المقام الذي يجعل معنى الجملة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمعنى بحيث لا تكون العلاقة الدلالية بين الجملة وما تحيل عليه سوى مظهر من وضع تداولي... ويسهم في تحديده كل من المتكلم والجمل التي يلفظ بها، وما تحيل عليه من أشياء، والمخاطب والسياقين الشكلي والمقامي))[١] فالحكم الشرعي جانب تحراه المعرب في قراءته للنص وهو جزء من ثقافة المفسر ومدخل واسع من المداخل التي اهتمت بها اللسانيات الاجتماعية ((فمعرفة ظروف الخطاب، تسمح في تحقيق التحليل النحوي الدقيق))[٢]، فالمعرب لجأ إلى (العدول النوعي) ليتسق المعنى مع الواقع الذي يجعل الحاضر غير المسافر في الحكم، فالمعرب قد يتراجع عن مقتضيات صناعته مراعاة لمقتضيات معنى متعلق بالشرع، وهذا ما صرح به العزّ بن عبد السلام فـ((قد يقدر بعض النحاة ما يقتضيه علم النحو ولكن يمنع منه أدلة شرعية، فيترك ذلك التقدير، ويقدّر آخر يليق بالشرع))[٣].

وتكشف القراءة التداولية للخطاب عند النحاة عن وصف العناصر الخطابية على وفق دليل نظمي مائز للمعنى وكاشف له، فالمعربون للخطاب القرآني اهتموا اهتماماً بالغاً بمواضع العطف، ووقفوا عند معناه في النص، ومتى يقصد بالجملة القطع ومتى يقصد بها الاتصال، في أثناء نظرهم في معاني الجمل والمفردات

---

(١) الانشاء في العربية بين التراكيب والدلالة دراسة نحوية تداولية: ٨٢.

(٢) التحليل النحوي للنص، فان دايك: ٦١، وينظر: الصورة والصيرورة: ٥٣ .

(٣) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز: ٢٢، وينظر: نظرية اللغة في النقد العربي: ٤١٠.

المتجاورة ((ولعل هذا يعد مدخلاً من مداخل نحو النص الذي ينظر إلى ما يسبق الجملة وما يليها))[١]، ولنتأمل رأي عبد القاهر الجرجاني في إعراب قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ (الحديد: ٢٧)، يقول: ((إعلم أنّ قوله تعالى (ورهبانية ابتدعوها) لا يخلو من أمرين أحدهما أن تكون الرهبانية منصوبة بالعطف على قوله (ورحمة). والثاني أن تكون منصوبة بإضمار فعل يفسره الظاهر، كما كان (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا)[٢]، كذلك على ما فسرنا فلا يجوز الوجه الأول، لأجل أنّك إذا عطفت (رهبانية) على قوله (ورحمة) وجب أن تجعل (ابتدعوها) صفة لها، حتى كأنك قلت: ورهبانية مبتدعة لهم، وهذا غير جائز لأنّ الرهبانية لو كان حكمها حكم الرحمة ما وصفت بأنّها مبتدعة من جهتهم))[٣]، فهذا التناول اللساني للخطاب في اختيار وجه إعرابي واستبعاد آخر (العطف) قائم على أساس الإحاطة بالعلاقات النسقية للتركيب مع السياق الحاف بالنص للأطراف المشاركة في الإنجاز الكلامي بضمن اللسانيات التداولية التي تهتم ((اهتماماً رئيساً بعلاقات الرسالة اللسانية مع مجمل ظروف الإبلاغ أو الاتصال))[٤]، وكلام الجرجاني لا يبتعد كثيراً عن كلام التداوليين على القصد وأثره في العملية التخاطبية، فالتعامل مع القصد (مفهوماً تداولياً) يحتاج إلى منظور سيميائي يخرج به من إطار الكلمة المفردة ليقرأ دلالته في إطار الخطاب ككل، وهذا ما فعله عبد القاهر بشكل دقيق. ويمكن تلمس الإعراب التداولي في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ

---

[١] الخطاب القرآني:دراسة في العلاقة بين النص والسياق ٣٧٠.

[٢] النازعات/٣٠.

[٣] المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٢٣٩.

[٤] الخطاب القرآني: دراسة في العلاقة بين النص والسياق: ٣٧.

﴾ (البقرة: ٢١٧)، يرقن مكي بن أبي طالب: (المسجد الحرام) عطف على (سبيل الله) أي قتالٌ في الشهر الحرام كبيرٌ وهو صدٌّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام. وقال الفراء: والمسجدِ معطوف على الشهر الحرام، وفيه بُعد؛ لأن سؤالهم لم يكن عن المسجد الحرام، إنما سألوا عن الشهر الحرام، هل يجوز فيه القتال فقيل لهم: القتال فيه كبيرٌ (الاثم) ولكن الصدّ عن سبيل الله، وعن المسجد الحرام والكفرُ بالله وإخراجُ أهل المسجد الحرام منه أكبرُ عند الله إثماً من القتال في الشهر الحرام، ثم قيل لهم: والفتنةُ أكبرُ من القتل، أي: والكفر بالله عزّ وجلّ الذي أنتم عليه ايها السائلون أعظم إثماً من القتل في الشهر الحرام الذي سألتم عنه وأنكرتموه فهذا التفسير يبين إعراب هذه الآية [1]، فالمعرب هنا استبعد وجهاً من الإعراب وهو عطف المسجد على الشهر الحرام، واتكأ في هذا الاستبعاد على موقف الخطاب، حوار المتخاطبين وأسئلتهم، وطبيعة ما أرادوه في السؤال، ومعنى الجمل في الخطاب، فهو إذن مرتبط بسياق النص الخارجي، الذي تبدّى داخل النص وعلاقاته بما يدل على الكفاءة التخاطبية التي يمتلكها المتلقي كمعرفة متطلبة لفهم ما تعنيه الأنماط الخطابية من الدلالات والمقاصد وكيفية تحليلها في ضوء السياقات والمقامات التي تتداول فيها الأطراف المشاركة في الحدث الكلامي ولاسيما المخاطب لكونه مفسراً للكلام[2]، فهو ألمّ بالأحداث المحيطة بالنص وفي سبب النزول والعودة إلى الأجواء الحافة بالنص.

وتجسّد الآليات ((المختلفة التي يستخدمها القارئ في تعامله مع النص لفك أسراره وفهم معانيه))[3]، آليات متفاعلة متكاملة تسعى لتحقيق فهم أكبر للخطاب، والنحاة يرون الإعراب فرع المعنى، والمعنى مرتبط بالحقائق الخارجية المحيطة بالنص.

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٩٥.

(٢) ينظر: الخطاب القرآني: ٣٦٤، وصف اللغة العربية دلالياً: ١٢٧-١٢٨.

(٣) فعالية القراءة: ٧٥.

ويدرس البحث التداولي المنجز اللغوي في إطار التواصل وليس بمعزل عنه، لأنّ اللغة لا تؤدي وظائفها إلا فيه، ولما كان الملفوظ يحدث في سياقات متنوعة، فمن المهم رصد تأثير هذه السياقات في فهم الخطاب المنجز وكيفية تفسيره، وإذا نظرنا إلى توجيه النحاة لقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الأنبياء/٢٢)، نجد العكبري (٦١٦هـ) يقول: (إلا الله) بالرفع على أن (إلا) صفة بمعنى غير، ولا يجوز أن يكون بدلاً... ولا يجوز النصب على الاستثناء لوجهين أحدهما: أنّه فاسد في المعنى، وذلك أنّك إذا قلت: لو جاءني القوم إلاّ زيداً لقتلتهم، كان معناه أنّ القتل امتنع لكون زيد مع القوم، ولو نصبت في الآية لكان المعنى أن فساد السماوات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة، وفي ذلك إثبات إله مع الله، وإذا رفعت على الوصف لا يلزم مثل ذلك، لأنّ المعنى: لو كان فيهما غيرُ اللهِ لفسدتا[1]، فالبعد الاعتقادي مارس أثراً في الفكر الإعرابي لدى النحاة، وهو معرفة خارج ملفوظ النص – معرفة تداولية – والعُكبري لا يخفي أنّ العامل الاعتقادي كان وراء اختياره الرفع في الآية الكريمة متجاوزاً إشكالية الإعراب المنعزل عن سياقات الملفوظ بما يجعل دلالته طيعة لأيّ توجيه يراد لها، و((واضح أن السبب الأساس هو النظر العقدي أو الديني عامة والذي يقتضي حمل كل ما يخالف الاتجاه المأخوذ به على خلاف ظاهره))[2]، فالنحاة احتكموا إلى البعد التداولي في التحليل النحوي إثباتاً للتوحيد واستندوا إليه لبيان ((ما استبهم وإيضاحه))[3]، فالاعتقاد بالتوحيد يفرض على المعرب الإيمان باستحالة وجود آلهة مع الله عز وجل، لاسيما إذا لاحظنا أن انتظام السماوات والأرض أمر ملحوظ وواقع فهو استلزام

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٩/٢، شرح المفصل: ٨٩/٢، مغني اللبيب: ٩٩/١.

(٢) نظرية اللغة في النقد العربي: ٤٣٠.

(٣) الأبعاد المعنوية: ١٣٧.

دلالي، بلغة البحث التداولي المعاصر، مما دعا المعرب إلى توجيه المبنى إلى معنى يتفق والجانب الاعتقادي لحامله، وهذا الاتساق التداولي الذي نراه قائماً بين ((الجملتين ينهض بدور حجاجي مهم في علاقة الخطاب القرآني بمتلقيه))[١].

وتستجلي القراءة التداولية للخطاب عند النحاة مدى حرصهم على جانب المعنى بمقدار حرصهم على جانب الصناعة، بمعنى أن يتم إيراد المعنى في عبارة تستوفي شرائط الصحة اللغوية والنحوية والتداولية، فقد يردّ البعد التداولي المرتكز في ذهن المعرب احتمالاً من احتمالات الصورة الإعرابية، ففي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: ٩٧)، حملت (من) الموصولة على الفاعلية، فقيل إنّها في موضع رفع فاعل بالمصدر فيكون المصدر قد أضيف إلى المفعول، ورفع به الفاعل نحو: عجبت من شُربِ العسلِ زيدٌ[٢]، وهذا القول ضعيف من حيث المعنى، فإنه لا يصح أن يكون الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم؛ أن يحجّ البيت مستطيعِهم، وقد وهم ابن السيد البطليوسي (ت٤٣١هـ) حينما حمل الموصول هذا المحمل، فالمعنى يكون حينئذ، لله على جميع الناس أن يحج المستطيعُ وفي هذا تأثيمهم جميعاً، إذا تخلف مستطيعٌ عن الحج، وهذا خلاف الحكم الفقهي السائد المشفوع بالسيرة المطهرة، وإنما يكون الصواب بجعل ((من في محل جر بدلاً من الناس، ليصير وجوب الحج على المستطيع وحده))[٣]، فنجد أن هذا التوجيه تبنى المنهجية التداولية في وصف الأشكال النحوية التي ترد في الخطاب، مستعيناً بإدخال بعض القرائن القبلية المنفصلة – السيرة النبوية – بما يؤدي إلى صياغة المعنى النحوي وتحديده تبعاً لمنبهات القرائن

---

[١] الحِجاج في القرآن: ٣٥٤.

[٢] ينظر: مغني اللبيب: ٢/٦٩٤.

[٣] التحليل النحوي: ٦٨.

التداولية المختزنة في ذهن المتلقي كمعرفة مُتَطلّبة لفهم ما تعنيه الأنماط الخطابية وكيفية تفكيكها في ضوء السياقات والمقامات التي ترد فيها[١].

وينْهد تحليل الخطاب لسبر الملفوظات الواردة في المدونة النصية بما ينم عن كفاءة تداولية للفهم، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾(يوسف/ ٣٣) يتوهم بعض المعربين أنها ضمير جماعة الذكور، ولكن إذا علموا أن امرأة العزيز آلمها ما تناقلته النساء بشأنها، من مراودتها ليوسف وتمنّعه، فدعتهن إلى وليمة فاخرة، وأخرجته عليهن في زينة وأبّهة، لتوقعهن فيما وقعت فيه، فأمرنه بطاعة سيدته ودعونه إلى أنفسهن، إذا علم هؤلاء المعربون ذلك عرفوا أن (الواو) هي لام الفعل نفسه، والنون بعدها ضمير لجماعة النساء في محل رفع فاعل[٢].

فالمعرب هنا صدر صدوراً تداولياً في توجيهه للعناصر الشكلية المكونة للبناء التركيبي للملفوظ في ضوء رصد علاقته بالسمات والعالم الخارج – لغوي، بما يجعلهُ يُعنى ((ببحث كيفية وصول متلقٍ ما إلى فهم الرسالة المقصودة من قبل المنتج في مناسبات معينة))[٣]، فالنحاة العرب جاوزوا حدود الخطاب الذاتية ومادته (العبارة الكلامية الخاصة)، واعتدّوا محيط الحدث الكلامي وسياقه والمتغيرات الخارجية التي تكتنف مادة الكلام (أصلاً) في وصف المباني النحوية وتفسيرها في ((سياق تواصلي معين))[٤]، والتحليل إنما ينبثق من معرفة دقيقة لمناسبة الجمل والخطاب للسياقات

---

[١] ينظر: لسانيات النص: ٩٣، وصف اللغة العربية دلالياً: ١٢٧–١٢٨.

[٢] ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته: ٧٥.

[٣] علم لغة النص: ٢٥.

[٤] العلاماتية وعلم النص: ٩٣.

التواصلية التي تنجز فيها، وتجاوز الجملة إلى الخطاب لتحقيق غاية أعم هي ((تفسير العلاقات النسقية بين النص والسياق التداولي))[١].

---

(١) لسانيات النص: ٣٠.

المبحث الثاني

الحذف التداولي لعلم المخاطَب

أولت التداوليات الحديثة المخاطب (المتلقي المشارك في عملية التخاطب) اهتماماً خاصاً، انطلاقاً من الاعتقاد بأن الخطاب يتوجه (من وإلى) أحد الطرفين، ولم يكن هذا الأمر غائباً عن أنظار النحاة الأوائل فلا ينقطع حديثهم بشأن الحذف عن الإشارة إلى العلم بالمحذوف بعدّه القطب الذي ارتكز عليه الحذف والإضمار ((ويشبه "علم السامع" أن يكون مسوغاً ثابتاً للحذف وهو يجري من كتبهم كالأصل الثابت المتواتر، وهم يصرّحون به تصريحاً غير ملتبس))[1]، وجاء في أقدم مؤلفات النحو، وتردد استعماله، واعتمد عليه النحاة اعتمادهم على المألوف المعروف من المفاهيم، فقد جاء في الكتاب ((أُضْمرَ لعلم المخاطَب بما يعني))[2]، ولعل هذا الموضع هو الأول الذي ذكرت فيه كلمة الإضمار[3]، جاء ذلك تعليقاً على قول الشاعر عمرو بن شأس:

بني أسدٍ هل تعلمونَ بلاءَنا   إذا كانَ يوْماً ذا كواكب أَشْنَعا

فنلاحظ أن سيبويه ذكر الإضمار في هذا الموضع وذكر سببه وعلته – أي علم المخاطَب – من دون تفسير ولا تفصيل، ذكر الأمر المستقر المتعارف المألوف، فالإضمار جاز لعلم المخاطب بما يعني، وعرض المبرد (ت٢٨٥هـ) لهذا المنوال وعقب على بعض الشواهد التي جاءت برفع (يوم) بالقول ((لم يأت بخبر

---

[1] الصورة والصيرورة: ١٢٨.

[2] الكتاب: ٤٧/١.

[3] ينظر: اصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: ١١٤٨.

لعلم المخاطب ومثل هذا الكلام كثير))[١]، ووضع باباً عريضاً هو ((هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفاً واجتزئ بعلم المخاطَب)).

ويقول ابن السراج (ت٣١٦هـ): ((والمحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود، إذا آنسوا بعلم المخاطَب ما يعنون))[٢]، ولم يكن النحاة الذين تناولوا النص القرآني بعيدين من روز هذه القضية حينما رقنوا عبارات مثل والعرب تختصر لعلم المخاطب ما أريد به[٣]، أو ((حذف الخبر لتمامه عند السامع))[٤]، و((أُضمر لأنّ هذا الكلام قد كثر حتى عرف معناه))[٥]، ونطالع عند ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) رأيه بميل العربية إلى الإيجاز الشديد بقوله: ((إنّ المحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً وهي إذا ظهرت تّم الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ)[٦]، ويرقن البحث التداولي المعاصر الاختصار قانوناً أساساً من قوانين التخاطب، ويقضي هذا القانون بأن يضمر المُلقي في كلامه ما دلت عليه القرائن مقالية كانت أو مقامية، فاللسان العربي ينماز بميله إلى إيجاز العبارة وطي المعارف المشتركة طياً، اعتماداً على قدرة المخاطَب على تداول ما أُضمر من الكلام، وفي استحضار أدلته التداولية متى اقتضت إلى ذلك حاجة الفهم[٧].

---

(١) المقتضب: ٨١/١.

(٢) الأصول في النحو: ٣٢٤/٢.

(٣) ينظر: مجاز القرآن: ١٠٠/١.

(٤) معاني القرآن للأخفش: ٦٦٦/٢.

(٥) م. ن: ٦٥٨/٢، ٦٨٤.

(٦) الرد على النحاة: ٦٩، وينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٩٧/١.

(٧) ينظر: اللسان والميزان: ١١٢.

وعبّر التداوليون عن هذ الأمر بأكثر من تعبير فمنهم من دعاه ((كيفيات القول))[١]، ومنهم من أسماه ((الاستدلال التجسيري))[٢]، الذي يقوم على عمد المتكلم عند صياغة الكلام إلى اختصار الحلقات التي يقدر أنّ المخاطب قادر على إرجاعها عند التأويل اعتماداً على سابق المعرفة المختزنة في ذهنه.

وعلم المخاطب هو سبب (السعة)، و(الإيجاز)، و(الإضمار)، و(الاستغناء)، وهي مسالك في القول يخرج فيها الكلام على غير مقتضى الظاهر، وتصّرف في البناء اللغوي مع بلوغ المعنى المراد اعتماداً على الملابسات الحافة، يقول سيبويه: ((وإنما أضْمَرُوا ما كان يقع مُظْهَراً استخفافاً، ولأن المخاطَب يعلم ما يعنى))[٣].

ومثله في الاتساع قوله عزّ وجل: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (البقرة: ١٧١)، فلم يُشبّهوا بما ينعق، وإنما شُبِّهوا بالمنعوق به، وإنّما المعنى: مَثلكم ومثلُ الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يُسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم هذا المُخاطَب بالمعنى[٤]، فالآية فيها إيجاز، والمتلقي يعلم أن في الآية إيجازاً، ولولا هذه القرينة التداولية لما جاز الإتيان بالإيجاز في الآية كي لا يغمض الأمر على المخاطب، فمن غير المعقول أن يُشبّه الكافر بالداعي للإيمان ولا يجدُ من ينُصت إليه أو يلبّي دعوته، ولكن المعقول أن يشبه وعظ الكافرين الذين لا يستجيبون بدعوة الأغنام التي لا تعي[٥]، ومن يسمع الآية يقفز إلى ذهنه هذا المعنى فيعلم أنّ في الآية اختصاراً، فالعلاقة بين المرسل والمتلقي التي حرصت البلاغة على إبرازها قد وجدت طريقها

---

[١] بلاغة الخطاب وعلم النص: ٩٩.
[٢] أصول تحليل الخطاب: ٧٨.
[٣] الكتاب: ١/٢٢٤.
[٤] ينظر: م. ن: ١/١١٢، التفكير البلاغي عند العرب: ١٠٥. النحو والدلالة: ١٦٧.
[٥] ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي: ١٢٦.

إلى نظرية الاتصال ومن ثم إلى التداولية التي عنيت بالسياقات المختلفة وأطراف الموقف التواصلي عناية كبيرة على أساس أن ((النص اللغوي في جملته إنما هو نص في موقف فكل رسالة لها قصدها وموضعها وظروف تلقيها))[١]، ويعقب الزجاج على رأي شيخ النحاة ويلتمس وجهاً آخر للإيجاز فيدوّن: ولأنّ الله تعالى أراد أن يشبه شيئين بشيئين، الداعي والكفار بالراعي والغنم، فاختصره لكنه اكتفى بذكر الكفار من المشبه والداعي من المشبه به فدلّ ما أبقى على ما ألقى، وهذا معنى كلام سيبويه[٢]، ويقترب قول الزجاج من البحث التداولي الواصف للحذف، فكثيراً ما يحذف بعض أجزاء الكلام ثقة من المخاطِب بعلم المخاطبَ، إذ يقوم الباث بحذفه عادة اعتماداً على إدراك السامع، ويقدّر السامع المحذوف اعتماداً على قصد المتكلم الذي يجتهد في إدراكه، معتمداً على كفاءته التداولية في معرفة الحذف في مثل تلك المواضع ((وقد يكون للقرائن الخارجية الدور الأهم في الحذف والتقدير))[٣].

ويبين صاحب الكتاب أهمية علم المخاطب فيما كتبه تحت عنوان (هذا بابُ يُحذفُ المستثنى فيه استخفافاً)، قال: وذلك قولك: (ليس غَيْرُ) و(ليس إلاّ)، كأنّه قال: ليس إلا ذاك وليس غَيْرُ ذلك، ولكنهم حذفوا تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطَب ما يعني. وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنّما يريد ما منهم واحدٌ ماتَ. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (النساء/ ١٥٩)، أي وإنْ من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنَنّ به قبل موته. ومن ذلك في الشعر قول النابغة:

---

(١) علم اللغة والدراسات الأدبية: ١١٦.

(٢) ينظر: إعراب القرآن: ٤٧/١.

(٣) المعنى وظلال المعنى: ١٥٧.

كأنّك من جِمالِ بني أُقيشٍ   يُقعقعُ خلفَ رجليهِ بشَنِّ

أي كأنّك جملٌ من جمال بني أقيش... ومثل ذلك حذف تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب بما يعنى[١]، فهذا التحليل للنص يكشف عن ذهنية تداولية يمارس شيخ النحاة بها قراءته الفاحصة للخطاب القرآني اعتماداً على علم المخاطب، مؤكداً فهمه من طريق إيراد أمثلة من الاستعمال العربي والشعر، ممّا يمكنّنا أن نفترض بناء على ما ورد في الكتاب أن البنية النحوية قادرة على استيعاب المقام التداولي الذي يمثله أساساً المتكلم والمخاطب وظروف استعمال القول، وذلك باشتمالها على موضع قار للوسم بما يحدد عناصر المقام، ويجعل معنى الخطاب مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بعلم المخاطب واستعمال العرب، بحيث لا تكون العلاقة الدلالية بين الخطاب وما يحيل عليه سوى مظهر من وضع تداولي معقد يسهم في تحديده كل من المتكلم، والجمل التي يلفظ بها، وما تحيل عليه، والمخاطب، والسياقين المقالي والمقامي للقول، وإننا نفترض أنّ النحو عند سيبويه غير مستقل بنفسه وأنّ قوانين اللغة المنتجة للملفوظات مدعوة لكي تمتلك المساند الدلالية والتداولية على مستوى الكلام، وأن ترتبط بعناصر خارجة عنها (علم المخاطب مثلاً) بيد أنه معنى يريد الباث أن يعنيه، وأن يعبّر به عن موقف في إطار سياق محدد، وهذا عين ما نبّه عليه أحد الباحثين حين تحدث عن الجملة في النظر النحوي عند سيبويه، واصفاً إياها: ((بأنّها ليست بنية جامدة، ولكنها حية ومتداولة بين متكلم ومخاطّب يراعي المتكلم ويأخذ باهتمام مُخاطبه، فيقدّم ما يجب تقديمه ويؤخر ما يجب تأخيره، ويوجز إن كان المقام يقتضي الإيجاز ويُطنب إذا كان المقام يقتضي الإطناب))[٢]، فقراءة سيبويه وتقديره للمحذوف في الآية القرآنية استند إلى منهجية تداولية لم تتأسس من فراغ، بل تستقي

---

[١] ينظر: الكتاب: ٢/٢٤٤-٢٤٦.

[٢] التركيب في كتاب سيبويه: ٢٧٥، وينظر: البعد التداولي عند سيبويه: ٢٥٩.

من فكرة سابقة عن النص، وتفاعل هذه الفكرة ولقائها مع البناء التركيبي للنص المؤلف أساساً من إشارات متواضع عليها، وهذا البناء التركيبي مع علم المخاطب هو الذي وجه فعل القراءة عند شيخ النحاة.

ومن الحذف التداولي قول سيبويه: ((ومما يقوّي تركَ نحو هذا[١]، لعلم المخاطَب قوله عز وجل: ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾[٢]، فلم يُعمِل الآخرَ فيما عمِل فيه الأولُ استغناءً عنه))[٣]، ففي الآية الكريمة حذف المفعول به في قوله تعالى (والحافظات والذاكرات) إيجازا واختصاراً لعلم السامع وفهمه، وبين صاحب الكتاب أن الحذف مرتكن للمتلقي ومقدرته على استجلاء المعنى وإدراكه فقال: ((وإنّما أضْمروا ما كان يقع مُظْهراً استخفافاً، ولأنّ المخاطَب يعلمُ ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليكَ، ولا ضيرَ عليكَ، ولكنه حُذِفَ لكثرة هذا في كلامهم))[٤]، فالمتلقي (شيخ النحاة) اعتمد على قرائن السياق اللغوي والحالي في تقدير المحذوف، مما يكسب الخطاب الحركة والتفاعل، ويقحم المتلقي في خضم عملية تفسير الخطاب وتحليله، ((وفي طبع اللغة أن تسقط من الألفاظ ما يدل عليه غيره أو ما يرشد إليه سياق الكلام أو دلالة الحال، وأصل بلاغتها في هذه الوجازة التي تعتمد على ذكاء القارئ والسامع))[٥]، فالأطروحة الأساسية عند سيبويه في هذا التحليل هي تعذر تفسير المعنى اللغوي تفسيراً تداولياً من غير الانبناء على مقام التواصل، فهو يدرك أن مدلولات العبارات اللغوية تتحدد بنسق من القواعد التركيبية والدلالية إلا أنه يؤكد تعذر فهم مقاصد هذه القواعد من

---

[١] يشير إلى (باب الفاعِلَيْن والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به).
[٢] الأحزاب: ٣٥.
[٣] الكتاب: ٧٤/١.
[٤] م. ن: ٢٢٤/١.
[٥] خصائص التركيب: ١١١.

دون ربطها بالقصد التواصلي للباث، فالتداوليون يوضحون أن ((أية خصائص للخطاب تتحدد بواسطة نيّة المتداولين اللغة والمستعملين لها... ومن ناحية ثانية فإن بنيات خطاب ما يمكن أن تنشئ هي بذاتها جزءاً من السياق التواصلي))(١)، فقراءة سيبويه التداولية تمثلت في تجاوز المعنى الحرفي إلى المعنى الكلي للتركيب، فهذا المعنى وحده – بتعبير فاليري– هو التكملة السرية للنص التي تكمن فيه وظيفة القراءة(٢).

وما يتصل بالإيجاز والاختصار تفسير أبي عبيدة (ت٢١٠هـ) للآية الكريمة ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (آل عمران ١٠٦)، فنجده يدون: ((العرب تختصرُ لعلم المخاطَب بما أُريد به، فكأنّه خرج مخرج قولك: فأمّا الذين... فيقول لهم أَكفرتم، فحذف هذا واختُصر الكلام، وقال الأسدي:

كذبتمْ وبيتِ الله لا تُنكِحُونَها ... بني شابَ قَرْنَاها تَصرُّ وتَحْلبُ

أراد: بني التي شاب قرناها))(٣)، نجد أبا عبيدة في هذا التحليل يستند إلى علم المخاطب في تقدير المحذوف، وهو يذهب إلى أنّ المتلقي ((عنصر هام في صياغته وتكوينه، إذ يكون مركز الاهتمام في عملية الإيجاز، ليتسنى التبليغ المناسب وإبراز المقصد المطلوب، ولهذا إن معرفة حال المخاطب... وصلته بالكلام على وفق وروده، تسهم في تحقيق التحليل النحوي الدقيق))(٤)، ونجد أبا عبيدة يرجع البناء إلى أصوله التركيبية فـ((الترتيب بين أجزاء التركيب وسيلة من الوسائل التي

---

(١) النص والسياق، دايك: ٢٧٥.
(٢) ينظر: التركيب اللغوي للأدب: ١٧٦.
(٣)مجاز القرآن: ١/١٠٠-١٠١.
(٤) أصول التحليل النحوي: ٦١.

تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب والمقصود به))[١]، ولعله من الملاحظ أن إيجازاً واختصاراً يمكن أن يُعلل في ضوء (علم المخاطَب) لذلك نجد المبرّد (ت٢٨٥هـ) يقول بشأن هذا ((فكل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس، فحذفه جائز لعلم المخاطب))[٢]، وقول المبرد هذا يتضمن أمرين بخصوص الحذف لعلم المخاطب:

١. أن يكون هذا الحذف مرتبطاً بما هو معلوم ويمكن استخراج المحذوف مما قيل.
٢. أن هذا الحذف مرتبط كذلك بما يجري على ألسن الناس[٣].

ويمكن القول إن فهم المحذوف وتحقيق دلالة النص عملية معقدة تبدأ من قبل الشروع في فعل القراءة، وتتطور عبر استثمار القارئ لآليات متنوعة وتفعيله لملكاته الإجرائية ليصل إلى بلورة المعنى وتشكيله، وفي أثناء سيرورة عملية القراءة تتفاعل آليات متعددة بحسب نوع القراءة المعتمدة وطبيعة النص المقروء، فالقراءة التداولية تتغيا الإحاطة بمجمل الظروف المحيطة بالخطاب لتفسيره وفهمه، فكلما أتيح لنا – بدقة – رصد ((السياقات التي تحيط بعملية الإبداع استطعنا فهم الكثير من العلاقات بين أجزاء الكلام))[٤].

وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ (١) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ (الانشقاق ١–٢)، ذكر المبرّد مختلف الآراء بشأن تعيين الجواب فقال: وقوم يقولون فأما من أوتي كتابه بيمينه هو الجوابُ، فهذا قول حسن جميل، وقال قوم: الخبر محذوف لعلم المخاطب، كقول القائل عند تشديد الأمر إذا جاءَ زيد، أيْ اذا جاء زيد علمت،

(١) الظواهر اللغوية في التراث النحوي: ١٣٥.
(٢) المقتضب: ٢٥٤/٤.
(٣) ينظر: قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين: ٢٢.
(٤) البلاغة الأسلوبية: ٢٤٢.

وكقوله: إن عِشْتَ، وَيكلُ ما بعدَ هذا الى علم المخاطب كقول القائل: لو رأيت فلاناً وفي يده السيف(١).

لن نتوقف عند البحث عن التأويل الأنسب للآية، فهذا ليس من غايات البحث، لكن ما يستوقفنا هو التأويل القائم على تقدير الجواب وعدّه محذوفاً، ونوع الحذف الذي أرجع إليه والتحليل الذي فسرت به عملية الحذف، فالحذف هنا هو من قبيل الحذف الذي يجريه منجز الكلام، ولئن كشف النحوي عنه فهو موجود في نية المستعمل، ومن ثمَّ فهو ليس من قبيل الحذف الصناعي الذي لا وجود له إلا في الجهاز النظري الذي يبنيه النحوي، بل هو من قبيل الحذف التداولي لعلم السامع الذي يجري بين المتخاطبين، أما ما ذكره المبرّد بشأن العلم أو السبب الذي دفع المتكلم إلى الحذف فهو أمر وجوده متقدم على إجراء عملية الحذف، وهو السبب الذي أرجعوا إليه الحذف التداولي وهو (علم المخاطب بالمحذوف)، وهذه العلة هي التي تمكن المخاطب من استرجاع العنصر المغيب لتتم عملية الفهم، ونجد المبرد أورد (علم المخاطب) مقترناً بأمر آخر هو (تشديد الأمر) وهي إضافة طريفة تكتسب بها علاقة ظاهرة الحذف بالسياق المقامي الذي تحدث فيه تنوعاً وثراء، إذ إنها لا تجعل من المقام محض وعاء مساعد يجد فيه المخاطب ما غاب من اللفظ؛ لأن المتكلم استغنى عن ذكره لشهادة الحال عليه، بل تجعل منه عنصراً يمكن أن يوجه الكلام إلى معان متعددة كالوعيد والتهديد وغيرهما من المعاني(٢). وفي تفسير قوله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ**﴾ (فاطر: ٨)، يقول النحاس (ت٣٣٨هـ): الجواب محذوف لعلم السامع فيجوز أن يكون المعنى: أفمن زين له

(١) ينظر: المقتضب: ٢/ ٧٩

(٢) ينظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: ٢/١١٦٥-١١٦٦.

سوء عمله كمن هداه الله عز وجل؟ و يدل على هذا المحذوف (فإن الله يضل من يشاء)، ويجوز أن يكون المعنى: أفمن زُيّنَ له سوء عمله ذهبت نفسك عليه؟ ويدل عليه (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات)[١]، نلاحظ من الكلام المذكور أن النحاس يعوّل على قرائن المقال وعلم المخاطَب في تقدير المحذوف، وهو ما يقرب من النظر اللغوي الحديث، فالدلالات تنشأ ((بطريقة سياقية تتحكم فيها القرائن الحالية التي تصاحب عملية الكلام إلى جانب القرائن الخاصة بنظام اللغة التي يدركها المتلقي عبر معرفته بذلك النظام))[٢]، فالنظام اللغوي في الأصل يقتضي وجود أطراف يجمعها إسناد ظاهر أو مقدّر، لكن التطبيق اللغوي قد يسقط أحدها اعتماداً على دلالة القرائن المقالية والحالية، ويمكن التبين أن توافر القرينة والدليل على العنصر المحذوف أمر متأصل في المنوال الذي جعلوه لظاهرة الحذف، وعلى هذا النحو يمكننا عدّ الحذف من قبيل تغييب العنصر في اللفظ لإمكان استرجاعه اعتماداً على القرائن التداولية[٣]، وقد انتهى أصحاب الاتجاه التداولي إلى القول بأنّ الكلام مهما تباينت طرائق استحداثه وتعددت بحسب المقام الذي يقتضيه، دلالة ومعنى، فإنّه يسعى إلى الالتقاء بمخاطبه إبانة وإفهاماً، ويسعى دوماً إلى تغيير أوضاع المتلقين الذين يوَّجه إليهم، وهو حين يجمع بين مختلف الوسائل التعبيرية الإنشائية الجمالية أو الإبلاغية الإفهامية، أو استعمال كلمة دون أخرى غيرها إنما ((يرمي إلى مزيد التأثير في ذهن المتلقين على أساس أن الكلمة المختارة أعلق بعالم خطابهم وأمضى أثراً بما لها من زوائد معنوية جاءتها من اللغة أو الاستعمال أو منهما معاً))[٤].

---

(١) معاني القرآن: ٢/٩٩٦.

(٢) الخطاب القرآني: ٣٠.

(٣) ينظر: أصول تحليل الخطاب: ٢/١١٦٠.

(٤) الحجاج في القرآن: ٥٧.

المبحث الثالث
الحذف التداولي لأبعاد متنوعة

للحذف مداخل في التصنيف متعددة تعدداً يدل على ثراء هذه الظاهرة وخطر الأثر الذي لها في اللغة تنظيراً واستعمالاً، فمن حذف واجب إلى جائز وممتنع، ومن إضمار بعلامة إلى إضمار من دون علامة، ومن حذف متوغل إلى حذف غير متوغل...الخ، ولم يفرد الحذف مستقلاً في مصنفات النحو في مبحث خاص[١]، ولا يُعدّ هذا نقصاً في منهجهم، بل هو راجع إلى تقاطع بين ما اختاروه لمصنفاتهم من أصول التبويب والترتيب، وإدراكهم لطبيعة الظواهر التي لم يفردوها بأبواب خاصة، ولو فعلوا لأفسدوا وضع الأبواب ولجمعوا بين ما لا يجتمع. على أن ما جاء من حديثهم عن الحذف مبثوثاً منتشراً لم يترك من الظاهرة شاردة ولا واردة.

وبصفة عامة يمكن تقسيم مبادئ الحذف على ثلاثة أقسام: الأغراض والأسباب والشروط[٢]، فيما يتعلق بالقسمين الأولين فهما مرتبطان بالجانب البلاغي، وإن كنا نجد إشارات لها عند بعض النحاة، أما القسم الثالث المتعلق بالشروط فهو مرتبط بالجانب النحوي، وذكر بعض الباحثين أن التقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة، يجب أن يراعي أمرين أساسيين هما: المعنى والصناعة النحوية، والمقصود بها الأصول النحوية العامة والقواعد الخاصة المتفق عليها[٣]، وعند التعمق في ظاهرة الحذف نجد أنّها لا ترتبط بالصناعة فقط، بل تتجاوزها إلى أبعاد تداولية متنوعة، فالعبارة القرآنية تعرضت لكثير من العوامل من خارجها، تتحكم في فهمها وتحديد المراد منها، ومن أهم هذه العوامل الاتجاهات الاعتقادية والمناسبات التي

---

(١) ينظر : أصول تحليل الخطاب: ٢/ ١١٦٠

(٢) ينظر : الحجاج في القرآن: ٥٧

(٣) ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٣٩.

نزلت فيها وكذلك مقتضيات اللغة في صورتها المثالية، وهو ما كان عاملاً لكي يمدّ النحاة نظرهم إلى ما وراء ظاهر العبارة القرآنية عند التعرض لها بالفهم والتحليل، وذلك بحكم عدم وفاء هذا الظاهر في كثير من المواضع بمتطلبات وجهات النظر الاعتقادية، أو متطلبات المعنى المفروض من خارج العبارة بشكل عام، الأمر الذي أوجد نوعاً من التباين بين ما عليه صورة النص الفعلية وما يجب أن تكون عليه هذه الصورة. فحينما تعرض سيبويه لتوضيح قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ (يوسف: ٨٢)، رأى أنها بمعنى (اسأل أهل القرية)، لأنّه يستحيل عقلاً أنّ تسأل القرية، اختصر وأعمل الفعل في المضاف إليه (القرية) جاء على سعة الكلام والإيجاز[١]، ويقول في موضع آخر: ((أمّا ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك: هذه بنو تميمٍ وهذه بنو سلولٍ ونحو ذلك. فإذا قلت: هذه تميمٌ، وهذه أسدٌ، وهذه سلولٌ فإنّما تريد ذلك المعنى، غير أنك إذا حذفت المضاف تخفيفاً كما قال الله عز وجلّ "فاسأل القرية"))[٢]، نجد أن فهم الآية عند شيخ النحاة فهم استند إلى بعد تداولي مؤداه أن القرية لا تُسأل، ولكن يُسأل أهلها، وتناول سيبويه المسألة تحت ظاهرة كبرى هي الاتساع، الحذف، واستطاع أن يصل إلى تأويلات وتفسيرات ثرة للأداء الكلامي الذي اعتراه الاختزال بالحذف، باتباع مسلك تحليلي جامع يتسق والنهج التداولي المتبَّع في المعالجة اللسانية الحديثة ((وهو التحليل بالمقومات الذاتية وبالمقومات السياقية بما يجعله يجمع بين التحليل الفردي والتحليل النصي ويتجاوز المعاني الظاهرة في النص إلى إيحاءاته الكاشفة)[٣].

---

[١] ينظر: الكتاب: ٢١٢/١.

[٢] م.ن: ٣/ ٢٤٦-٢٤٧.

[٣] التلقي والتأويل: ١٥٩.

ويمكننا القول: إن سيبويه في هذه القراءة التداولية للنصوص التي عرضها ينطلق من فكرة الاقتضاء التي أثارها (غرايس)، وهي من أهم المفاهيم التي يقوم عليها التداول وتنماز بقدرتها على تقديم تفسير تداولي لقدرة النص على البوح بسلسلة دلالية متواصلة عبر إجراءات مختزلة لشيوعها بين أفراد المجتمع اللغوي الواحد، وامتلاكهم خلفية معرفية بشأنها، ولا تخالف العينة الإدائية المختزلة التي حللها وفسر بنيتها الدلالية بحسب مقتضيات التداول الاجتماعي المكتنف بالمتخاطبين[١].

ويبدو أن هذا الدور في الحذف – عند صاحب الكتاب – موكول إلى ما يقوم عليه التخاطب من تركيب قابل للتجريد والتعميم والحذف، أما تعيين المحذوف متى ما تعلق بكلمة أو جملة، فأمرٌ تتكفل به مبادئ تخاطبية بعضها يقوم على التلازم والاقتضاء بين أنواع خاصة من الخطاب، وبعضها قد تتوافر عليه قرائن لفظية تدل عليه، وبعضها قام على ضرب من البنى الخطابية التي يتعذر إرجاعها إلى أصول التركيب، لكنه ليس من المتعذر إرجاعها إلى البنى التخاطبية (التداولية)، وهو ما يتضح بشكل جلي في قوله: (ويستحيل عقلاً أن تسأل القرية) ولا يمكن أن يكتفي بأن يقال عن هذا العدول في بنية التركيب إنها تضفي بعداً مجازياً فقط، بل هي من رؤية تداولية ((تكسب... الخطاب الذي ترد فيه وقعاً معنوياً خاصاً حجاجياً أعمق في علاقته بمتلقيه))[٢].

ولو نظرنا إلى الحذف في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ**﴾**(النحل ٨١)**، نجد الفراء يدون قوله (سرابيل تقيكم الحر) ولم يقل البرد وهي تقي الحر والبرد فترك لأن معناه معلوم... والله أعلم، كقول الشاعر:

---

(١) للزيادة بشأن مفهوم (الاقتضاء) ينظر: الاقتضاء في التداول اللساني (بحث): ١٤١.

(٢) الحجاج في القرآن: ٧٣.

وما أدري إذا يمّمت وجهاً   أريد الخير أيهُما يليني

يريد: أي الخير والشر يليني، لأنه إذا أراد الخير فهو يتقي الشر[١]، فالمحذوف المقدرّ في هذا الخطاب يتعلق استحضاره بعناصر خارج – لغوية حافة به، منها العالم الخارجي، أي المعلومات المستقاة عن الواقع، التي تساعد المتلقي على قراءة الخطاب قراءة تداولية على وفق أنساق معرفية تبين أن ((المقصود هو معنى لم يتناوله اللفظ بالنطق، كما أنها تساعد المستدل على تبيين مراد المتكلم، وكذا المعرفة المشتركة التي تفضي للدلالة إليه))[٢]، وهو ما فعله (الفراء) مستعيناً بشاهد شعري من كلام العرب لبيان الاحتباك الموجود في النص القرآني، وأجداً نفسه أمام هذه الجمل المحتبكة مدفوعاً إلى قراءة الخطاب بنسق لا يقف عند عتباته فقط، بل يقوم بالتقاط المحذوف وإرجاعه حيث كان على وفق ما يمليه المجال التداولي نفسه، وملاحظة الفراء للحذف التداولي فهم عميق ومبكر لظاهرة (العدول) المبثوثة في تمفصلات الخطاب القرآني فـ((القرآن من الناحية التركيبية قائم إجمالاً على العدول، وهذا العدول كمي أو نوعي))[٣]، والعدول الذي رصده الفراء في الآية هو عدول كمي بالحذف. فضلاً عن أن الخطاب القرآني ((عكس كل مظاهر الحياة العربية))[٤]، وهو ما كان ماثلاً في ذهن النحاس (ت٣٣٨هـ) في قراءته للآية يقول: لأنّ في الكلام دليلاً... ولم يقل: وتقيكم البرد؛ لأن الساتر يستر من الحر والبرد، ولكن جرى ذكر الحر... لأنهم كانوا في مكانهم أكثر معاناة له من البرد [٥]، فقراءة النحاس للحذف قراءة تداولية بامتياز، فالدلالة عنده من قبيل اقتضاء غير المحذوف

---

[١] ينظر: معاني القرآن: ٢/١١٢.
[٢] التكوثر العقلي: ١٥٢.
[٣] الحجاج في القرآن: ٤١٧.
[٤] مجهول البيان: ٩٩.
[٥] ينظر: معاني القرآن: ٢/٦٣٤.

للمحذوف لتستوي منهما البنية الفهمية كاملة، ونقصد بشرط بقاء العنصر الواحد في الصيغة المحذوف منها ما أصبح يسمى في الدراسات اللسانية ((أثراً Trace... دالاً على العنصر المحذوف))[١]، فسياق التداول (حرّ البيئة العربية) هو الذي أعان المتلقي على تعيين المحذوف، وأحسب التقاط النحاس لهذا الأمر دليل صحة في توجيه الخطاب بهذا الفهم، لأنّه يرشد إلى إدراك القيمة التعبيرية الكبرى التي تتيحها ظاهرة الحذف التداولي في العربية، مع ما يصاحبها من تكثيف في التركيب وانفتاح في الدلالة، فالخطاب ممارسة تجري تداولياً في بيئة النص الذي يحتضنه فتمدُ بصرها إلى العناصر الخارجية في انتاجه وتشكيله اللغوي وكذلك في تأويله...، مما يفرض شروط انتاجه وظروفه للوصول إلى مرجعيات مساعدة في فهمه على نحو دقيق[٢].

ومما تدل (العادة) على تعيين المحذوف – قوله تعالى: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ﴾(آل عمران/١٦٧)، إذ قدّر مجاهد بن جبر (ت١٠٣هـ) محذوفاً هو مكان قتال، وذلك على أساس المعتاد من خبرتهم بالقتال من جهة، وعلى أساس ما قيل من أنهم أشاروا على الرسول (ص) ألاّ يخرج من المدينة ولزوم البقاء فيها، مما يدل على أن المقصود مكان صالح للقتال، يريدون أنكم تقاتلون في موضع لا يصلح للقتال، ونخشى عليكم منه[٣]، فهم مع خبرتهم بالقتال كانوا يعتذرون بأنهم لا يعرفونه، كما يرى عضيمة[٤]، فتقدير المحذوف أدى إلى ترابط النص واتساقه عند التلقي، فهو – أي الترابط – شبكة من العلاقات اللغوية والتداولية تعتدّ نوعاً من

---

(١) أصول تحليل الخطاب: ١٢٠٠/٢.

(٢) ينظر: استراتيجيات الخطاب: ٣٩–٤٠، التوجيه البلاغي: ٢٦١، النحو والدلالة: ١٧١.

(٣) ينظر: نظرية اللغة في النقد العربي: ٤١٣.

(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٩٤/١٠.

السياق الضمني والافتراضي، الذي يحيّد الافتراضات غير المقبولة في النص والسياق، ويُبقي الافتراضات المقبولة، وصولاً إلى القراءة الأكثر قبولاً وقرباً من الواقع مما أراد الخطاب إيصاله للمخاطب، فمجاهد في فهمه للنص اعتدّ بمعرفة تاريخية قوله (المعتاد من خبرتهم... الخ)، في تعيين المحذوف، وهذا اعتداد تداولي من خارج اللغة، فترابط الوقائع مع التراكيب والعنصر المقالي ساعد المتلقي في الاستدلال والكشف عن القضايا غير المعبّر عنها في الملفوظ وهذا عين المنهج التداولي فتحليل الخطاب ((يخضع لخطوتين متكاملتين: الوصف والتأويل التاريخي))[١]، ويكتسي تعليل (عضيمة) منحى تداولياً مستنداً إلى الثقافة الحاضرة في ذهنه لتحليل النص، فمعرفته الخلفية هنا (لا تشكل النص، بل تعيد قراءته، وهي من ثمّ تعيد تشكيل دلالته ولا تعيد تشكيل معطياته اللغوية)، والقراءة التداولية تحيلنا إلى أكثر من محض قراءة لغوية، فتقديره للمحذوف اتكأ على الحقائق المنطقية وحقائق اللغة وقابليتها من جهة، وطبيعة التوافق بين لغة النص ومقامه والمعلومات التاريخية الحافة به من جهة أخرى، ونعني بحقائق اللغة القول إن في أسلوب القرآن حذفاً لا يزُجي نسبة الحذف إلى مضمون القرآن ((وإنما تنسبه إلى تركيب اللغة، ذلك بأن تجعل للجملة العربية أنماطاً تركيبية معينة... وفي عناصرها ما يفتقر إلى غيره، وما لا يستغني المعنى عن تقديره))[٢].

وكان مقتضى الظاهر في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (الجمعة/١١)، أن يقال (إليهما)[٣]، لأنها سبقت بشيئين، ولكن القراءة العامة قد

---

[١] الفلسفة واللغة: ١٦٤.

[٢] روائع البيان: ١٠٩/٢.

[٣] قرئت كذلك بلا نسبة، ينظر: البحر المحيط: ٢٦٩/٨.

عدلت عن ذلك الظاهر إلى ردّ الضمير إلى الأول منهما على خلاف ما هو شائع لدى النحاة، وبحث الموجهون عن سر ذلك، فحمله الزمخشري وغيره على الاكتفاء فيكون التقدير إذا رأوا تجارة انفضوا إليها.. أو لهواً انفضوا إليه، فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه[١]، حاملاً: الآية على الاكتفاء، والاكتفاء أو الاستغناء مصطلح شائع بين النحاة والبلاغيين وعليه معتمدهم في تخريج كثير من الأساليب، ولكن الاعتداد به لا يمنعنا من التساؤل: لمَ خُصّت التجارة مع كونها متقدمة في الذكر بعود الضمير إليها، والإخبار عنها نصاً وعن اللهو اكتفاءً؟ وقد فطن الفراء في مرحلة باكرة إلى سرّ ذلك العدول وتبعه الموجهون في قوله: وإنّما اختير في انفضوا إليها... لأن التجارة كانت أهم إليهم وهم بها أسرّ منهم بضرب الطبل، لأن الطبل إنما دلّ عليها، فالمعنى كله لها[٢]، مسترشداً في ذلك بما تردد في مناسبة نزولها، إذ كانت هي سبب اللهو ولم يكن اللهو سببها[٣].

والحذف هنا فضلاً عن أنه تتويج تطبيقي لنظرة السهولة واليسر وقانون الاقتصاد اللغوي، فإنه معطى من معطيات مراعاة الموقف الخارجي وتطابق الكلام مع مقتضى الحال تناسباً مع مبادئ التداولية التي تحتّم إجراء عملية الحذف في المواضع التي لا تستدعي ذكر كل العناصر الكلامية، فالدرس التداولي يأخذ منطق التركيب المنجز بالحسبان انطلاقاً من معرفة تراكيب اللغة السائدة، إذ ((لم يحدث إلا في حالة استثنائية، أن التركيب قد تغيّر بدون أن يطرأ أي تغير على الدلالة))[٤]، وينبغي أن نذكّر باستمرار بأنّ الرسالة اللغوية تحمل سياقاً لغوياً خاصاً يتحدد على

---

(١) ينظر: الكشاف: ١١٠٨، وينظر: إعراب النحاس: ٩٧١، البيان في إعراب غريب القرآن: ٤٣٩/٢، البرهان: ١٢٨/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١٥٧/٣.

(٣) ينظر: التوجيه البلاغي: ١٧٦-١٧٧.

(٤) استراتيجيات الخطاب: ٧١، وينظر: اتجاهات البحث اللساني: ٤٠.

وفق العناصر المشكلة له، كما أن المعرب يتحرى وقائع الحدث خارج النص ويبحث عن تلاؤم النص معها في داخله، وهو عين ما تنبه له الفراء، فالقول بأهمية التجارة مستنبط من أحوال المخاطبين وصلتهم بالوقائع، فيما ظهر بشكل واضح في التركيب المنجز، وهذا الامتصاص للمقام الاجتماعي وسبب النزول ساعد في فهم الحذف التداولي عند المتلقين، ففكرة المقام هذه هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية، وكذلك التداوليات في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي يتأسس عليه الشق الاجتماعي في وجوه المعنى، وهو الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود وقت أداء المقال، ولا يمكن فهم الخطاب ((إلا بتحليل معطياته اللغوية في ضوء الواقع الذي تشكل النص من خلاله))[١].

وتأخذ الأصول الاعتقادية للمعرفة الدينية –وهي بعد تداولي– مساحة واسعة في التفكير الفهمي عند النحاة العرب، ففي قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر: ٢٤) يقدّر النحاة محذوفاً تقديره (أمرُ) ، وهذا حذف تداولي، فالجملة تمتلك الصحة القاعدية للتركيب بحسب النسق النحوي العربي، إلا أنّها تفتقد المقبولية التداولية عند المتلقي المسلم، فبناء الجمل لا يرتبط معناه في التركيب فقط، أي لا بقانون إنتاجها ولكن ((بالمحيط اللغوي للخطاب ككل من جهة، أقرب للمحيط غير اللغوي الذي ترد فيه من جهة أخرى))[٢]، ويؤكد البحث التداولي باستمرار عدم كفاية المعرفة اللغوية وحدها في تحقيق التواصل، وإنما ينبغي أن تشفع بالمعرفة التداولية، ففي الآية الكريمة لا يمكن إسناد المجيء إلى الباري عزّ وجلّ، لأنّه يستلزم التجسيم وهي صفة لا يمكن أن يتصف بها الخالق، وهذه معرفة تداولية ((فعلى المتلقي أن يقدّر في كل مكان ما يليق به، وما يليق بطبيعة الحال هو تنزيه الله عن أن يقع عليه أو ينسب

---

[١] مفهوم النص: ٢٦، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٣٧.

[٢] اللسانيات والدلالة: ٢٣.

إليه في اللفظ ما لا يليق ولا يجوز من الأفعال))[١]، ولما تعذّر حمل الكلام على ظاهره في الآية الكريمة لجأ النحاة إلى التأويل الذي يراعي –بحسب الجرجاني– قيدين اثنين:

- قيد تداولي: ((أن يكون امتناع تركه على ظاهره يرجع إلى غرض المتكلم)).
- قيد صناعي: ((أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذف... من أجل الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلم به))[٢].

وهذا الاتفاق بين سيميائية النص الحرفية وفهم النحاة يقترب من تخوم البحث اللساني المعاصر، فبلغة التداوليين يوجد فرق بين ما قيل (الدلالة اللغوية للخطاب) وما تمّ نقله أو ما تم تبليغه، ويوافق هذا التمييز مفهوم (الاستلزام الخطابي) ، فالدلالة الحرفية هي ما قيل، والاستلزام الخطابي ما تمّ تبليغه، فـ(جاء ربك) هو ما قيل، و(جاء أمر ربك) كما فهمها المتلقي هو ما تم تبليغه، ويختلف ما تمّ تبليغه عما قيل، فالمخاطب في هذه الآية يضع يده على عناصر سياق الخطاب وهي المخاطِب والمخاطَب، وموضوع الخطاب المبنية على أصول التخاطب اللغوي، وهذا الاستدعاء للمقاربات التداولية يكشف عن وجود وعي ضمني عند النحاة العرب بقواعد تتحكم في السيرورات التأويلية التي تخضع بدورها إلى بعد السياق و(مبدأ التعاون) الذي أشار إليه التداوليون، كذلك (مبدأ الملاءَمة)، فالتحليل من النحاة يجمع بين قواعد البنية العاملية الإعرابية، والمقتضيات التداولية بعمل الجانبين في تناسق وانسجام، فإن حدث بينها تعارض غلبّت الثانية من دون أن تُقسِر الأولى على أبعاد دلالية بعيدة عن أجواء الخطاب.

---

[١] نظرية اللغة في النقد العربي: ٤١٢.

[٢] أسرار البلاغة: ٣٦٤، وينظر: ظاهرة الحذف في النحو العربي، (بحث): ٥٨.

الفصل الثالث

البعد التداولي عند المفسرين

توطئة

المبحث الأول: **البعد التداولي للإحالة النصية**

المبحث الثاني: **البعد التداولي للمرجعية (الإحالة المقامية)**

المبحث الثالث: **البعد التداولي لتعيين المخاطب**

توطئة:

اجترحت الدراسات بشأن الإحالة وأثرها في فهم الخطاب أبعادا متنوعة، فالتخاطب البشري يقوم أساسا على تحديد مرجعيات الخطاب، فهي التي تعطيه بعده الحقيقي في التأدية، إذ إن تتمة الفائدة في الكلام تتوقف على مدى مطابقة العلامات للواقع، وإذا كانت الإحالة قدرة الوحدات اللغوية على أن ترجع المتخاطبين (الباث والمتلقي)، إلى شيء موجود في الواقع، هو ما سمّاه المحدثون (مرجعاً)، وسمّاه علماء المعنى في الدراسات اللغوية القديمة (خارجاً)، فإن كل وحدة لغوية تتوافر على الجوانب الآتية:-

- صيغتها اللفظية.
- دلالتها أو معناها.
- مرجعها أو خارجها.

والخارج هو الجزء من العالم الذي تحيل عليه الإشارات أي الوحدات الإشارية بوصفها علامات[1].وقد تجاذب الإحالة أكثر من تعريف، فقد حدّت بأنها ((استخدام الضمير ليعود على اسم سابق أو لاحق له، بدلاً من تكرار الاسم نفسه)) [2]. وعرّفها دي بوجراند بأنها: ((العلاقة بين العبارات من جهة، والأشياء والمواقف في العالم الذي تشير إليه المعلومات من جهة أخرى)) [3]. ويبدو هذا التعريف منصرفاً إلى الإحالة المقامية (المرجعية).

---

(١) ينظر : أصول تحليل الخطاب: ٩٥٩/٢ -٩٩٦.

(٢) مقدمة في اللغويات المعاصرة: ٢٠١.

(٣) النص والخطاب والإجراء: ١٧٢ ، وينظر: مدخل إلى علم النص :٦١.

وقدّم (تينير) تصوراً خاصاً للإحالة، إذ إن دراسة العلاقات الإحالية في الخطاب تثير البنية الدلالية فيه، فالإحالة – برأيه – ربط دلالي لا يطابقه أي ربط تركيبي آخر[١]. ويبدو أن تعريف (عبد المجيد جحفه) للإحالة مستقى من تعريف (دي بوجراند) وان لم يُشر إلى ذلك[٢]. وفي اللسانيات النظرية، وفي علم الدلالة بشكل خاص، رُبط مفهوم الإرجاع بدلالة العلامة اللغوية أو مفردات اللغة[٣].

وتطلق تسمية (العناصر الإحالية) على ألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود إلى عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء الخطاب – فهو شرط وجودها–، فهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في موضع، وما هو مذكور بعد ذلك في موضع آخر. والإحاله كما يرى (الأزهر الزناد)، على أنواع:

١–إحالة داخل النص، أو داخل اللغة، وهي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ، سابقة كانت أو لاحقة، فهي إحالة نصية، وهذه بدورها تقسم على قسمين:

أ– الإحالة القبلية: وهي الإحالة على السابق أو الإحالة بالعودة، أي عودتها إلى مفسِّرَ سبق التلفّظ به.

ب– الإحالة البعديّة: وهي تعود على عنصر مذكور بعدها في الخطاب ولاحق عليها.

---

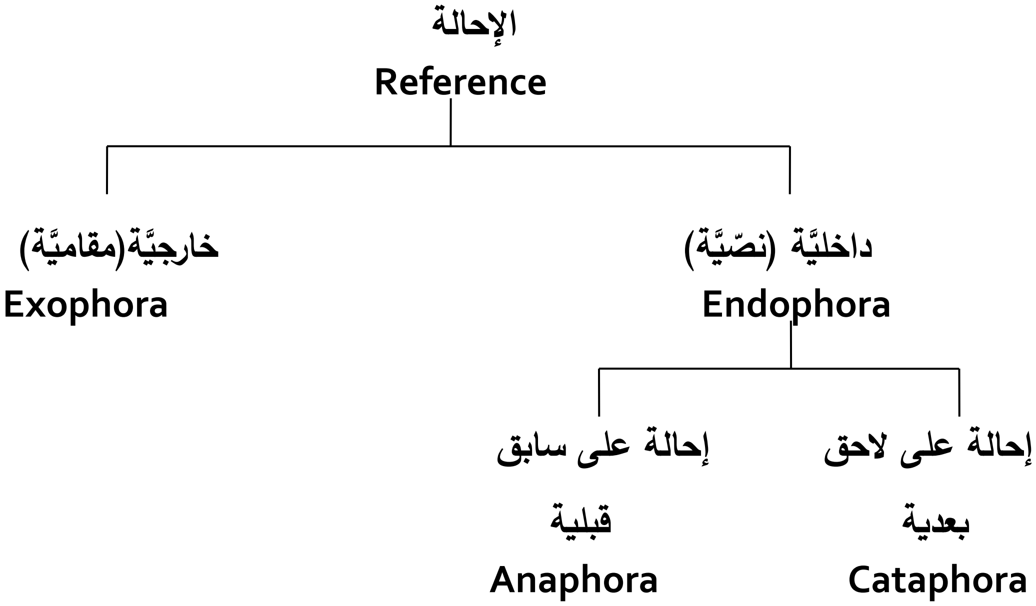
(١) ينظر : دراسات لغوية وتطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة : ٨٢.

(٢) ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة: ١١١.

(٣) ينظر : في بناء النص ودلالته : ١٤ .

٢-إحالة على ما هو خارج اللغة (المرجعية): وهي إحالة عنصر لغوي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي، كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على صاحبه، بحيث يرتبط عنصر لغوي إلى المقام نفسه [١].

وقد وضع الباحثون مخططاً توضيحياً لهذا التقسيم: [٢]



واستمدّت النظرية التداولية أسسها انطلاقا من الإدراك الحقيقي لأهمية المرجعية، إذ إنها تتدخل في تحديد كل نمط من أنماطها (التداولية). فتناول الضمائر كظاهرة لغوية ذات ارتباط مباشر بالعملية التبليغية والخطاب يفترض نظرة خاصة لفحص مرجعياتها، وكذلك الدور الذي تلعبه لضمان تحقيق الإطار التداولي للخطاب ، ويشير أحد الباحثين إلى أن الدلالة في الأنواع اللغوية ((تتوقف أولاً وأخيراً على وظيفتها المرجعية بكل ما تحمله من أبعاد)) [٣]، فضلاً عن قيام ((الروابط بدور مهم

([١]) ينظر: نسيج النص: ١١٩ ، وينظر: علم الدلالة: بالمر: ٩، علم اللغة النصي: ٤٠ -٤١.

([٢]) ينظر : لسانيات النص: ١٧ ، دلالة السياق ٥٦٠ ، دلالة السياق في القصص القرآني ٢٢٢

([٣]) تحليل الخطاب المسرحي: ٦٤.

في عمليات فهم الخطاب))[١]. فحلول ضمير الغائب محل المعهود عهوداً حضورياً يدعم قيامها بالدور الرابطي المستند إلى أبعاد متنوعة داخل الخطاب، فالكنائيات ((مثل أسماء الإشارة والضمائر من العلامات اللغوية التي لا تتحدد إلا في سياق الخطاب التداولي)) [٢]. وقد عُني العلماء القدماء والمحدثون بدراسة الإحالة وبيان ما تعود إليه، وأثر ذلك في ترابط الكلام، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من حديث عن الضمائر[٣]، وهناك تحليلات تداولية عند المفسرين، إذ تعاملوا مع الخطاب القرآني برمته، واجتهدوا في بيان الترابط بين أجزائه، وحلّلوا الضمائر ، وتحدثوا عن مرجعياتها ، فكلَّ ضمير ((لابّد له من مرجع يعود إليه)) [٤].

وسنتناول في المباحث الآتية؛ الإحالة، والقراءة التداولية لمرجعياتها عند ثلاثة من المفسرين؛ وهم الزمخشري (٥٣٨ هـ) وابن عاشور (ت ١٣٩٢ هـ) ومحمد حسين الطباطباني (ت١٤٠١ هـ).

---

(١) التداولية اليوم: ١٧٣.
(٢) استراتيجيات الخطاب: ٨٠، وينظر: إسهامات أساسية: ١٨٤.
(٣) ينظر: أصول تحليل الخطاب: ١١٠٤.
(٤) الإتقان في علوم القرآن: ٢/٢٨١.

المبحث الأول: البعد التداولي للإحالة النصية

تستضمر الإحالة النصية عند المفسرين أبعاداً تداولية ثرّة ، ففي قوله تعالى ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ⁽٤⁾ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾(الكهف ٥-٤). يرقن الزمخشري ((فإن قلت: إلامَ يرجع الضمير في (كبُرت) ؟ قلت إلى قولهم (اتخذ الله ولدا)، وسُمّيت كلمة كما يسمون القصيدة بها))[1].

نجد الإحالة عند المتلقي هي إحالة نصية قبليّة، فالأجواء الحافة بالآية الكريمة، أجواء توحيد وتنزيه الباري -عز وجلّ- عن اتخاذ الأبناء، ولكي يقف المخاطب على الإحالة في مقال تخاطبي معين عليه أن يأخذ في الاعتبار السياق الكامل الذي قيل فيه الكلام، وكذلك القرينة المناسبة، والقضية الأساسية التي ينبغي للمخاطب الانكباب عليها تتعلق بموضوع الخطاب. فالمكون التداولي عند الزمخشري يتبلور في التنزيه، فضلاً عن استحضار البعد المعرفي التداولي في سنن العرب في تسمية القصيدة بالكلمة، على هذا الأساس، أمسك المتلقي بالمعرفة التداولية لتعيين الإحالة ((وتتضح كفاءة الألفاظ الكنائية حين تستعمل للدلالة على قطع طويلة من الخطاب الذي ينشط مساحات كثيرة من المعلومات)) [2]، فالمفسر نظر إلى اللغة بوصفها جملة من الإشارات اللفظية الموضوعة بإزاء الأشياء والأحداث والاتكاء على

(١) الكشاف: ٦١٢.
(٢) النص والخطاب والإجراء: ٣٣.

المعرفة (الخارج– نصية) لكشف غموض أو إجمال النص الذي يحدث بسبب تعدد إحالاته.

وفي قوله تعالى ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾(الزمر/٣)، يقول الزمخشري: الضميران في "بينهم" و"هم" قيل إنهما يعودان على الأولياء، وعلى الذين اتخذوهم أولياء، قِيل إنهما يعودان على المسلمين والمشركين، فقد كان المسلمون يلومون الكفار في عبادتهم للأصنام، فكان الكفار يقولون ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى(١).

يتبدّى من النص المدوّن أن غاية التحليل التداولي التوصل إلى مرجعية إحالية للضمائر يِنتفي معها التعدد والاحتمال ويتحقق تعين المعنى خالصاً من التردد بإعمال القرائن الحافة بالخطاب. وعَرَض المفسر القول بمرجعية الضمائر إلى الأولياء ... وتكون الإحالة نصية قبلية. أما مختار المتلقي فهو عود الضمير على المسلمين والكفار، وهي إحالة نصية قبلية متصيَّدة من الخطاب، وبلغة التداوليين نجد الزمخشري ماز بين القرائن المتاحة، والقرائن المراعاة ليبني اختياره على القرائن المراعاة(٢)، وهي عند المفسر قرينة تاريخية نبه عليها بالقول: كان المسلمون ...

---

(١) ينظر: الكشاف: ٩٣٣.

(٢) لبيان الفرق بينهما ينظر: علم التخاطب الإسلامي: ٨٨.

فتحديد الإحالة المرجوحة من الراجحة، تحديد مرتهن بأفق التلقي وقدرته على الكشف عن الأُطر المعرفية المختلفة التي تنبثق منها المفاهيم الواصفة لاستيحاء المعنى المراد، فإذا انتقلنا من دلالة المنطوق إلى مستويات دلالة المفهوم، كانت الدلالة غير مفارقة لفعل القراءة، وهذا مفهوم تداولي يقترب من المفهوم المعاصر الذي ((يرى أن فعل القراءة ... ومن ثمَّ التأويل لا يبدأ من المعطى اللغوي للنص، أي لا يبدأ من المنطوق ، بل يبدأ – قبل ذلك – من الإطار الثقافي الذي يمثل أفق القارئ الذي يتوجه لقراءة النص)) [١].

وفي قوله تعالى ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ (المؤمنون/٣٧)، يقول الزمخشري ((هذا ضمير لا يُعلم ما يُعنى به إلا بما يتلوه من بيانه، أصله إن الحياة إلا حياتنا، ثم وضع (هي) موضع الحياة، لأن الخبر يّدل عليها ويبينها. ومنه: هي النفس تتحمل ما حملت، وهي العرب تقول ما شاءت)) [٢]. نجد مدونة الزمخشري تلتقي وما بحثه التداوليون في تحليل بنيات الخطاب بهدف ((معرفة ماهية المبنى والمعنى في الخطاب وكيفية عملها لخلق التجانس والتماسك والترابط المنطقي في ذلك الخطاب)) [٣]. ونرى أن الإحالة عند المفسر هي إحالة نصية بعدية. وإذا علمنا أن الوظيفة الإحالية إلى العالم، ومن ثمّ خروج اللغة إلى النسق التداولي الأعم، فإن مهمة القراءة بوصفها تأويلاً هي تحديد الإحالة. والزمخشري استدعى المنظومة العرفية بقوله هي النفس ... وهي العرب ... وهو بُعد تداولي ركن إليه لبيان مرجعية الضمير، مستثمراً

---

(١) مفهوم النص ، ١٨٢.

(٢) الكشاف: ٧٠٨.

(٣) أصول نظرية تحليل الخطاب ،٩.

الموقف التداولي الذي يتطلب رصف العناصر الخطابية على وفق دليل نظمي خاص بالخطاب الدال، وهذا الرصف عند المتلقي هو أنساق الأمثلة التي عرضها، ومن ثم تحديد الإحالة عبر التأكيد على مجيء نسق الخطاب القرآني مستتّاً بسنن العرب والعربية ((وهي صفة يؤيدها القرآن الكريم نفسه، كما يؤيدها الكثير من تصريحات اللغويين)) [١].

والربط بين رموز الخطاب والحقائق الخارجية الحافة به مثل المُخاطَب والمخاطِب وطرق الإقناع ، وطبيعة الحوار ، القائم ، عمل تداولي لا لبس فيه ، ففي قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾(القصص/٩)، يقول ابن عاشور: ((وضمير الجمع في قولها لا تقتلوه يجوز أن يُراد به فرعون نزل منزلة الجماعة على وجه التعظيم... ويجوز أن يُراد به خطاب فرعون، داخلاً فيه أهل دولته الذين قالوا في نفس فرعون؛ إن فتى من بني إسرائيل يفسد عليه مملكته، وهذا أحسن لأن فيه تمهيداً لإجابة سؤالها حين أسندت معظم القتل لأهل الدولة، وجعلت لفرعون منه حظَّ الواحد، فكأنها تعرض بأن ذلك ينبغي أن لا يكون عن رأيه، فتهون عليه عدوله في هذا الطفل عمّا تقرر من قتل الأطفال))[٢]. ينطق الكلام المدون بتعدّد الإحالة عند المفسر، فضمير الجمع إمّا يعود على فرعون، فتكون الإحالة نصية قبلية، جاء على وجه التعظيم، وهذا بعد تداولي بيّن، أو أن تكون المرجعية مقامية (أهل دولة فرعون) متصيّدة من مجمل قصة موسى(عليه السلام). ومعنى هذا أن الملفوظ اكتمل فهماً عند المتلقي عند اكتمال روابطه الإحالية، وهذه

---

(١) نظرية اللغة في النقد العربي: ٣٩٥.

(٢) التحرير والتنوير: ١٤٤/١٥ .

الروابط تختلف من حيث مداها ومجالها، فبعضها يقف عند تخوم الجملة. وبعضها يتجاوز الجملة الواحدة، إلى منطق شمولي مُؤسس على تعدد الحقول المعرفية المحتضنة قضايا النص، فيربط بين عناصر متصلة ومتباعدة من جهة التوصيف النحوي، لكن الواحد منها متصل بما يناسبه أشد الاتصال من حيث الدلالة والمعنى[١]. فالمفسر استحضر البعد التداولي في توجيه مرجعية مقامية، استناداً إلى الأجواء العامة التي تلف الخطاب، (محاولة إقناع فرعون بالإبقاء على موسى(عليه السلام))، فالمدلولية عند المفسر ترتبط بنظرية التوصيل المقتضية وجود باث ومتلقٍ، والحدث اللغوي المتعالق والحقائق المعروضة في المجال الكلامي، يضاف إلى ذلك الإحالة بأبعادها الدلالية؛ إذ يقوم المتلقي بمهمة إحضار المخزون المعرفي إلى مجال التداول، وهذا التصور في انتظام تكوين الدلالة هو ماتميّز به التداوليون، ذلك أنهم ((ينطلقون من عملية إسقاط للفعل الإنجازي في حدود الجملة، مستندين إلى تأويل تحليلي منطقي لعمل القول المنجز في المقام الكلي وإحالاته)) [٢]، وهذا عين مافعله ابن عاشور.

وفي قوله تعالى ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾

(التوبة /١٦٢)، يرى ابن عاشور أن الضمير في (يرضوه) عائد إلى اسم الجلالة لأنه الأهم في الخبر، ولذلك ابتُدئ به، إلا ترى أن بيت ضابئ بن الحارث:

ومن يكُ أمسى بالمدينة رحلهُ فإني وقيّارٌ بها لغريب

(١) ينظر: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات:٦٢.

(٢) الإنشاء في العربية ، بين التركيب والدلالة : دراسة نحوية تداولية :٥٣٦.

قد جاء في خبره لام الابتداء الذي هو من علائق (أن) الكائن في الجملة الأولى، دون الثانية، وهذا الاستعمال هو الغالب(١)، وبحسب التداوليين، فإن تحديد مضمون الخطاب ((يشكّل موقفاً تأويلياً)) (٢) يستند إلى وسميات منهجية لمقاربته، وهذه الوسميات قد تكون لغوية، وقد تكون غير لغوية (تداولية). فالمفسر هنا أحال الضمير على لفظ الجلالة، وهي إحالة نصية قبلية، ارتكاحاً على قرينة تداولية عبّر عنها بـ(الأهم في الخبر) وهي قرينة عقلية – شرعية في آن واحد. فالعقل من أهم الوسائل التي يلجأ إليها المتلقي لإخراج المعاني وحلّ الإشكالات التي تثيرها ظواهر بعض الملفوظات ، كما أن هذه القرينة ((أداة أساسية من أدوات المعرفة حين يتعدى الأمر حدود العلاقة بين الدال والمدلول، وتصبح الألفاظ دوالّ على معانٍ أعمق غوراً من دلالالتها اللغوية المألوفة))(٣). ويستضمر النظر التداولي للمفسر، التفطن للارتباط الضروري لعملية تواصل اللغة بالمقام، فضلاً عن ارتباطه ((بوجود معرفة أساسية، وبسرعة استحضار تلك المعرفة الأساسية))(٤). وهذه المعرفة الأساسية حاضرة عنده عبر إيراده الشاهد الشعري كساندٍ لاختياره، معبراً عنه بالاستعمال الغالب، فالكفاءة التداولية هي قدرة تواصلية تضمّ الأنظار التداولية، فضلاً عن القواعد التركيبية والدلالية التي تمكّن من فهم الملفوظ في طبقات مقامية معينة، لتحقيق أهداف تواصلية محدده(٥).

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٤٥/١٠.

(٢) التأويل بين السيميائيات والتفكيكية :٧٩.

(٣) التأويل اللغوي في القرآن الكريم: ١٧٩.

(٤) السيميائية وفلسفة اللغة:١٣٣.

(٥) ينظر: الوظائف التداولية: ١١ ، وينظر: استراتيجيات الخطاب:٦١.

ولا يملّ البحث من التأكيد أن الخطاب بنية مكثفة ذات أبعاد أفقية وتدرج هرمي تحتاج إلى ذلك الخليط المتكامل من علم النحو وعلم الدلالة والتداولية. وكوّن هذا النسيج حضوراً بارزاً في قراءة ابن عاشور للخطاب القرآني، ولاسيما إذا احتكمنا إلى المقاربات التداولية في توصيفنا لمنجزه التفسيري للوقوف على رصده للإحالات، ففي قوله تعالى ﴿ إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً ﴾ (الفتح /٢٦)، يقول، ((وضمير النصب في (وألزمهم) عائد إلى المؤمنين لأنهم هم الذين عوض الله غضبهم بالسكينة فلم يكن رسول الله مفارقاً السكينة من قبل)) (١). فالإحالة عنده إحالة نصية قبلية، وعوْد الضمير محكوم عند المتلقي ببُعد عقائدي ((عدم مفارقة السكينة ...)). وهذه المدارسة التي أقامها للمعارف المرتكزة في ذهنه عن أجواء الخطاب غلفت توجيه تفسيره صوب اتجاه بعينه؛ فعملية الخطاب تحاط عادة بجملة من الملابسات، والأحوال والظروف التي تتكاتف جميعاً في التأثير في دلالة الخطاب الحرفية. فاللغة عند التداوليين كائن منفتح على الأجواء التي تستعمل فيها، فيصبح مزيج القواعد اللغوية والمسانيد الخارج – لغوية أداة التواصل، وتنهض التداولية كحاضن لدراسة أوجه العلاقة بين الإحالات ومرجعياتها، إذ لا تكتفي بدراسة ((الجمل صوتياً وتركيبياً، بل تتعدى كل ذلك إلى المعنى التواصلي للنص)) (٢).

---

(١) التحرير والتنوير: ١٩٥/٢٦.

(٢) فلسفة التواصل: ١٦٠.

فالبعد التداولي عند المفسر اشتمل على معرفة عقائدية صرف بموجبها الإحالة عن الرسول(ﷺ) ارتكازاً على معرفة خارج – لغوية تعتمد المنجزات اللغوية لتنظر إلى علاقة ((الكل المنجز وما يحيط به من ظروف)) [١].

وفيما يخص مرجعية الضمير في قوله تعالى﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ (يونس/٨٣)، يدون الطباطبائي ((ذكر بعض المفسرين أن الضمير في " قومه" راجع إلى فرعون، والذرية الذين آمنوا قومه، كانت أمهاتهم من بني إسرائيل تعلموا السحر وكانوا من أصحاب فرعون... والذي يفيده السياق وهو الظاهر من الآية أن يكون الضمير راجعاً إلى موسى والمراد بالذرية من قوم موسى بعض المتعففين من بني إسرائيل دون ملتهم الأقوياء والشرفاء، والاعتبار يساعد على ذلك فإنهم جميعاً كانوا أُسراء القبط، محكومين بحكمهم بأجمعهم، والعادة الجارية في أمثال هذه الموارد أن يتوسل الشرفاء والأقوياء بأي وسيلة أمكنت إلى حفظ مكانتهم الاجتماعية، و جاههم القومي، ويتقربوا إلى الجبار المسيطر عليهم بإرضائه بالمال والتظاهر بالخدمة ومراعاة النصح...))[٢]. فمدونة الطباطبائي تكشف عن علاقات الإحالة بين مكونات الخطاب اللساني، التي تتأسس عنده على تشاكلات جزئية من خارج النص يرصدها المفسر، فالإحالة في الآية الكريمة تعود بحساب الاحتمالات إلى فرعون أو إلى موسى(عليه السلام)، والذرية جماعة من السحرة، وهناك اختيار المفسر بعود الضمير إلى موسى (عليه السلام)، والذرية جماعة من المستضعفين، والإحالة هنا نصية قبلية، فالمتلقي

---

(١) منطق اللغة :٣٢.

(٢) الميزان في تفسير القرآن ١٠٦/١٠.

استثمر بنيتين؛ داخلية، وخارجية لتحديد مرجعية الوسائل اللغوية التي تربط أواصر الخطاب القرآني؛ تكمن الأولى في عود الضمير على ملفوظ ظاهر وهو قيد صناعي، وتكمن الثانية في سبر الأحوال الحافة بالخطاب، فالكفاءة المعرفية وإشكال روزها تضع في حسبانها كل ما تعرفه عن محيط الخطاب لتفسيره، ونجد البعد التداولي عند المفسر في استحضاره لقرينة تاريخية (فإنهم كانوا أُسراء للقبط ...)، وقرينة عرفية (والعادة الجارية ...) وهما مكونان تداوليان، فالمكون التداولي ((لن يحدد فقط شروط المناسبة بالنسبة للجمل، بل سيحدد أيضا شروط المناسبة لأنواع الخطاب)) [1]. ويظهر من مدونة المفسر أنه لا يكتفي بعرض تعدد احتمالات المرجعية، بل يعمد إلى نسج شبكة متداخلة (معرفية ولغوية) يمكن من طريقها قراءة الخطاب قراءة تداولية، تتعالق فيها المرجعيات التاريخية والممارسات الاجتماعية، في تحديد الأبعاد القصدية للإحالة. فالوظائف التداولية تتماز من الوظائف التركيبية ((بكونها علاقات تقوم بين مكونات الجملة على أساس البنية الإخبارية المرتبطة بالمقام... تستند هذه العلاقات إلى المكونات حسب المعلومات الإخبارية التي يحملها، وطبقاً للطبقات المقامية التي يمكن أن تنجز فيها)) [2].

وإذا رنت أنظارنا نحو قوله تعالى ﴿**أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**﴾(النحل/٢١)، يرقن الطباطبائي (((وما يشعرون أيان يبعثون) وخصّ من وجوه جهلهم عدم شعورهم متى يبعث عبّادهم من الناس... أي ما يدري الأصنام أيّان يبعث عبّادهم، فإن العبادة هي التي تجزي الإنسان يوم البعث، فمن الواجب في

---

(١) النص والسياق٣.

(٢) اللسانيات الوظيفية:١٣٩.

الإله المعبود أن يَعلم متى يوم البعث حتى يجزي عباده فيه عن عبادتهم وهؤلاء لا يدرون شيئاً من ذلك، ومن هنا يظهر أن أول ضميري الجمع – يشعرون – للأصنام ، والثاني – يبعثون – للمشركين، أمّا إرجاعهما كليها إلى الأصنام فغير مرضيّ، لأن العلم بالبعث مختص به سبحانه وتعالى محجوب عن غيره... وأردأ مُنه قول بعضهم أن ضميري الجمع معاً في الآية عائدان إلى المشركين))[1]. نجد المفسر عمد إلى تشقيق الإحالة الواردة في الآية، فأرجع أول ضميري الجمع – يشعرون– للأصنام (المفهوم المتُصيّد من الآيات السابقة)، وأرجع الثاني –يبعثون– للمشركين. فالإحالة هنا هي إحالة نصية قبلية متُصيّدة من الأوصاف والسمات الواردة في الخطاب القرآني السابق للآية، وهذا النزوع الاستكشافي للمفسر يتأسس على (الحِجاج) في قراءته التداولية للآية ومرجعياتها، فهو يرفض عود الضمير إلى الأصنام معللاً ذلك بقوله (لأن العلم...)، فالحجاج هو الأصل في الخطاب، والعلاقة الاستدلالية، علاقة محورية تتفرع عنها مرجعيات الضمائر، وآليات التخاطب ((فإذا تضمّن الخطاب علاقة تخاطبية، فيجب... ردّها إلى العلاقة الاستدلالية))[2] وبموجب هذا القيد اتكأ المفسر على معرفة استدلالية بكون العلم بالبعث محصوراً بالإله المعبود، وهي قرينة تداولية أسهمت في تعيين الإحالة في الخطاب ليصل المفسر إلى معنى مكوّن من ظروف أداء المقال، والمشتمل على القرائن الخارج – لغوية الحافة بالحدث اللغوي، وتتمثل في المؤطرات الاجتماعية والاعتقادية والثقافية وسواها، إذ تحاط عملية

---

(١) الميزان :١١/٢٢٠ .

(٢)اللسان والميزان : ٢٢٦ .

التخاطب بجملة من الملابسات والأحوال والظروف التي تتكاتف جميعاً في فحص مدلول الخطاب وإحالاته[١].

وفي قوله تعالى ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾(يوسف/٤٢)، يقول الطباطبائي: ((الضميران راجعان إلى (الذي)، أي فأنسى الشيطان صاحبه الناجي أنْ يذكره لربه أو عند ربه... وأمّا إرجاع الضميرين إلى يوسف حتى يفيد أن الشيطان أنسى يوسف ذكر الله سبحانه فتعلق بذيل السجين كما ذكر بعضهم... فما يخالف نص الكتاب، فإن الله سبحانه نصّ على كونه (ع) من المخلصين، ونصّ على أن المخلصين لا سبيل للشيطان إليهم، مضافاً إلى ما أثنى الله عليه في هذه السورة))[٢].

قدّم المفسّر في هذا النص طائفة من المعارف الدالة في فهم الممارسة اللسانية التداولية، مع الحرص على ربطها بإطار معرفي أعمّ في استكناه البنية الإحالية للملفوظ بمفردها، فرجّحَ عود الضمير إلى (الذي) وهي إحالة نصية قبلية، مستبعداً في الوقت ذاته عود الضمير إلى يوسف (ع)، وهي إحالة نصية قبلية غير مباشرة، وتقضي باستكناه (العائد إليه) في البناء اللغوي للملفوظ[٣]، وترنو أنظار الطباطبائي إلى معارف خارج – لغوية لتعضيد مختاره، فالخطاب القرآني ينص على كون يوسف (ع) من المخلصين، والمخلصون لا سبيل للشيطان إليهم، وهذه معرفة تداولية عقائدية مشفوعة بثناء الباري عزّ وجلّ على يوسف (ع) في هذه السورة، وهو

---

(١)ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي ١٣٢. الكلمة دراسة لغوية ١٥٥ .

(٢) الميزان :٦٨٥/١١.

(٣) ينظر: التحليل اللغوي للنص: ٥٨.

بعد تداولي آخر مستقى من أجواء الخطاب القرآني. فالبحث التداولي يؤكد باستمرار أن توظيف العلاقة بين المحيل والمحال عليه تتجاوز النظام اللغوي بمفهومه الضيق، لتؤَسس على خبرات ومعارف موسوعية للتواصل، ولمّا كان تعدد المعنى يكشف عدم كفاية القرائن النحوية في توجيه مرجعيات الضمائر بشكل لا كلام فيه، بما يعني أن قراءة النمط التركيبي للخطاب أصبح محتاجاً إلى قرينة تداولية من خارج الملفوظ (النص على كونه من المخلصين)، وقرينة مستقاة من السورة (الثناء على يوسف(ع))، فالمفسر استجمع ((المعارف القبلية مع ما يضاف من القرائن الحالية ليصبّها جميعاً في فهم النص))[١]. وبهذه القراءة التداولية وجّه الطباطبائي الإحالة بنحو معين، مستجمعاً ما أمكنه من الآليات المعرفية المناسبة في توصيف الخطاب ومرجعياته .

---

(١)آليات النص الديني (بحث) ١٨١.

المبحث الثاني: البعد التداولي للإحالة المرجعية (المقامية)

يمثّل هذا البعد موجهاً قرائياً طاغياً للمنجز التفسيري لكثير من المفسرين، ففي قوله تعالى ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾(البقرة/١٤٦)، يرقن الزمخشري: والضمير في (يعرفونه) يعود على الرسول (ص)، وجاز الإضمار وإن لمْ يجر له ذكر لأن الكلام يدل عليه ولا يلتبس على السامع، ومثل هذا فيه تفخيم وإشعار بأنه لشهرته وكونه علماً ، معلوم بغير إعلام[١]. وغنيّ عن القول، إن ربط قراءة الخطاب بالمجالات المحاقلة له، أو المؤثرة فيه، والمتفاعلة معه، ليس ضرورة منهجية من ضرورات البحث التداولي، لكنه –فضلاً عن ذلك– سبيل إلى تلمّس الظواهر في بعدها المعرفي والإحالي، وطريق إلى تحقيق شروط الشمول المتوخاة في أية قراءة تتغيا تحديد مرجعيات الضمير وإحالاته. الأمر الذي طبع تعامل صاحب الكشّاف مع الآية الكريمة ، فأرجع الضمير على غير مذكور (الرسول ص)، أي إن الإحالة مقامية، مستدلاً بمكوّن تداولي (لان الكلام يدل عليه ولا يلتبس على السامع)، ومثل هذا الضرب من التقدم في الذكر أو بعبارة أقرب إلى عبارة سيبويه (تقدم الحديث عن الشيء) يخترق مجال الجملة، ومجال الخطاب الواحد، ومن ثمّ، فهو ليس من قبيل التقدم في الذكر الحادث في الخطاب الواحد (الآية)، وإنما هو من قبيل العهد العرفي في ذهن المتلقي[٢]. ويتبدى لنا أن الزمخشري كان على وعي تام بأن مرجعية الضمائر في المقامات المنجزة لا ترتبط

---

(١) ينظر: الكشاف ١٠٣.

(٢) ينظر: أصول تحليل الخطاب ١١٨٢/٢ .

بالمعطيات البنيوية فقط، لتشابك الوسائل المستعملة فيه على المستوى النحوي وعلى المستوى الدلالي. لذا عمد المفسر إلى تفعيل البعد التداولي متنقلاً بين هذه المستويات، ومستنداً إلى تصورات ومفاهيم وقواعد وقيود معرفية تتآزر فيما بينها لتقديم تفسير متكامل لمرجعية الضمائر، ويجب ألاّ يغيب عن الذهن البعد التداولي الذي عبّر عنه بقوله: ومثل هذا فيه تفخيم وإشعار بالشهرة، وتذكير بالمكانة التي كانت للرسول الأكرم (ص) في أوساط من توجّه الخطاب القرآني إليهم، ولا يخفى ما للمقصدية من أثر في هذا الفهم، فهي تشترك في ((بيان نوعية النص من جهة، وتحديد مرجعية التفسير والتأويل من جهة أخرى)) [1].

وفي قوله تعالى ﴿**قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ**﴾(الأنعام/٣١) يقول الزمخشري (((بغتةً) فجأة، وانتصابها على الحال بمعنى باغتة، أو على المصدر، كأنه قيل، بغتتهم الساعة بغتةً: (فرطنا فيها) الضمير للحياة الدنيا، جيء بضميرها، وإن لم يجر لها ذكر لكونها معلومة، أو للساعة على معنى قصّرنا في شأنها وفي الإيمان بها، كما تقول فرطّت في فلان ومنه (فرطت في جنب الله))) [2]. ففي مدونة الزمخشري، نجد في توجيه الإحالة نظراً يقوم على استثمار عدّة مفاهيمية، تنتمي إلى أحياز القول المعرفي المعهود في التفكير اللغوي عند النحاة، والقاضي بعود الضمير إلى مذكور، وهو ما فعله المتلقي بإرجاعه الضمير إلى (الساعة)، وعليه تكون الإحالة نصية قبلية، أمّا إرجاع الضمير إلى (الحياة الدنيا) ووسمها

---

(١) النص – السلطة – الحقيقة: ١٠١ .

(٢) الكشاف : ٣٢٤.

بمرجعية مقامية، فينمّ عن قراءة واعية بحدودها وشروط اشتغالها، كما ترتبط بموضوع يلتقي والعمل الإحالي، له خصوصياته التي تقتضي التأمل في الجهاز الواصف قبل الانتقال إلى تفكيك الضمائر الواردة في الممارسات الخطابية والنظام اللغوي، كما يعمل ((على الإيضاح وعدم اللبس يعمل أحياناً في اتجاه آخر ، لا أقول على الغموض والإلباس ولكن على تعدد الاحتمالات)) [١]، وهو ما يتبدى لدى صاحب الكشاف، وتعدد مرجعية الإحالة عنده. فالعلاقات التي تقوم بين الجمل والعبارات في متتالية نصية، يمكن أن ترتكز على الإحالات داخل الملفوظ وهي العلاقات الداخلية (الإحالة النصية القبلية هنا)، أو على الإحالات الروابط بين العناصر المشار إليها، أو المدلول عليها في الخارج، وهي علاقات الامتداد الخارجية[٢]، وتكون الإحالة هنا إحالة مقامية (مرجعية).

وفي قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾(الأنعام/١٠٥) يرقن الزمخشري فإن قلت: إلامَ يرجع الضمير في قوله (ولنبيّنه)؟ قلت إلى (الآيات)، لأنها في معنى القرآن، كأنه قيل وكذلك نصرفّ القرآن، أو إلى القرآن، وإن لم يجرِ له ذكر لكونه معلوماً إلى التبيين الذي هو مصدر الفعل كقولهم: ضربته زيداً، ويجوز أن يراد فيمن قرأ: درست ودارست، درست الكتاب ودارسته، فيرجع إلى الكتاب المقدر[٣]. فالمفسر قارب الخطاب بتوصيف مرتبط بفعل تواصلي لايدرج إحالاته لمناسبة الجمل فقط ، وإنما يمتدّ إلى الخطاب برمته ، بما

---

(١) بناء الجملة العربية: ١٣٦ .
(٢) ينظر : بلاغة الخطاب وعلم النص: ٢٩١ .
(٣) ينظر: الكشاف: ٣٤١.

يؤطر لقراءة تفاعلية مع الخطاب القرآني الذي ينبع عنه عند (الزمخشري) توجيهان للإحالة:

- أن يعود الضمير على الآيات، وعلى هذا تكون الإحالة نصية قبلية .
- أن يعود الضمير على القرآن، وتكون الإحالة مقامية؛ أي خارج الملفوظ.

ويبدو ميل المفسر إلى هذا التوجيه مرتكزاً إلى بعد تداولي (مبدأ الملاءمة) بوجود المحال إليه بالقوة لا بالفعل، يدّل عليه قوله: وإن لم يجر له ذكر لكونه معلوماً، وما أورده صاحب الكشاف بخصوص القراءة مشفوعاً بالأمثلة التركيبية المستقاة من واقع التركيب اللغوي في إطار مقاربة إدماجية مع المكون التداولي المختزن في ذهن المفسر، وعرضه الأمثلة، مكننا من فهم الإحالات وعلاقاتها الخارج– لسانية، ومن ثم حصر البنية الإحالية للضمائر باتجاه محدد، ففهم الخطاب يرتهن – إلى جانب بنيته التركيبية الداخلية – بالمكون الكلي المرتبط به، وصاحب الكشاف يصدر في ذلك عن وعي عميق بالعلاقة بين البنية، والنسق، وعدم كفاية البنية في تعيين الإحالة كجزء من اللغة الطبيعية، بوصفها ((مادة دالة، أو قوة، أو زمناً، وفي القرآن الحكيم آية، والآية لا تنال بالبنية والنسق))[1]، وإنما بعلائقها المنضوية تحت توصيف بعينه خارج السياق اللغوي، وعدّها جزءاً من المقتضيات التي تجعل الأقوال مقبولة تداولياً، وبتعبير آخر ((مناسبتها بالنظر إلى السياق التواصلي الذي تنجز فيه)) [2].

---

(١) اللغة والعقلان (بحث): ٨٩ ، نقلاً عن قضايا ابستمولوجية: ٢٠٩.

(٢) لسانيات النص: ٢٩.

وربما كان ابن عاشور من أكثر المفسرين التفاتاً إلى الإشارة التي تحيل على المقام، أي إن العنصر المحال عليه يكون حاضراً في الخطاب بالقوة وليس بالفعل، ففي قوله تعالى ﴿الم[١] ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾(البقرة/ ١- ٢) فسرّ ابن عاشور هذه الإشارة بقوله: ((وعلى الأظهر تكون الإشارة إلى القرآن المعروف لديهم يومئذ، واسم الإشارة مبتدأ، والكتاب بدل وخبره ما بعده))[١] فالمتلقي يَسِمُ المقاربة الفهمية بسمت التداولية التي تُعنى بالسيرورات العامة للقول، وهذا التشيع للإحالة المقامية واختيارها، له مردودية إجرائية في تحليل الخطاب القرآني تحليلاً تداولياً، ومقاربة المعنى مقاربة تنبري التعرف الدقيق على ما يتوافر من علاقة العلامات بجملة التمثلات التي تحيل عليها، فاستخلاص ابن عاشور لما يشير إليه (ذلك) يعتمد على قرينتين:

- نحوية: وهي اعتبار الكتاب بدلاً من اسم الإشارة (والكتاب اسم من أسماء القرآن). وهذا يعني أن المفسر لم يهمل القراءة النحوية للأنساق الخطابية، وإنما نظر إليها بوصفها إشارات مظهرة لخلفيات مضمرة.
- تداولية: تجسدها إشارته إلى أن المشار إليه (معروف لديهم يومئذ)، إذ المشار إليه حاضر في ذهن المخاطبين أي معرفتهم للعالم، رغم غيابه في الخطاب تصريحاً[٢].

---

(١) التحرير والتنوير: ٢١٩/١.

(٢) ينظر: لسانيات النص: ١٧٨.

وفي قوله تعالى : ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾(الأنبياء/٣٩)، يقول ابن عاشور ((وضمير (يكفون)، فيه وجهان: أحدهما بدا لي أن يكون الضمير عائداً إلى ملائكة العذاب، فمفاد الضمير معلوم من المقام، ونظائر هذا المعاد كثيرة في القرآن وكلام العرب... وتكون هذه الآية في معنى قوله تعالى في سورة الأنفال[١] ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾.

والوجه الثاني : أن يكون الضمير (يكفون) عائداً إلى الذين كفروا... وهذا الوجه هو الذي اقتصر عليه جميع من لدينا كتبهم من المفسرين. والوجه الأول أرجح معنى، لأنه المناسب مناسبة تامة للكافرين المقرعين، ولتكذيبهم بالوعيد بالهلاك في قولهم (مَتَى هَذَا الْوَعْدُ) [٢]))[٣]. فالمتلقي رجّح المرجعية المقامية الخارجية لعود الضمير خلافاً للتأويل المرقون من المفسرين، متجاوزاً الوقوف عند تخوم الجملة لتتسع دائرة النظر التداولي عنده إلى المجموع الكلي للخطاب الذي يتاح فيه تحميل الملفوظات بمدلولات يقتضيها موضوع الخطاب، واختيار المفسر يعود أساساً إلى الكفاءة التداولية الموسومة ((بأنها كفاءة... الدخول بمساعدة منطوقات لغوية في

(١) الأنفال/٥٠.
(٢) يس/٤٨.
(٣)التحرير والتنوير ١٧/٧٠- ٧١ .

تواصل))[١]. مشفوعة بكفاءة تداولية وهي هنا مجموع الفهوم والنقول التي تعين تنشيط الكفاءة اللغوية في سياق التواصل، وتتمثل في:

- التناص، الأمر الذي عبّر عنه بالقول: نظائر هذا المعاد كثيرة في القرآن مع ذكر بعض الآيات.
- الوقوف عند نظائر هذه الإحالة في كلام العرب، وهي معرفة خارج الملفوظ (تداولية).

ويدرج المفسر مناسبة الموقف للكافرين في اختيار المرجعية المقامية، الأمر الذي يجعل دلالة الخطاب مرتبطة بمرجعية خارج النص، لتكون دلالة الخطاب حصيلة المكونين السياقي والنصي، كما هو معروف في التصور التداولي. فالمكونات الموضوعية المعرفية –أي الوقائع الخارجية – مثل زمن القول ومكانه، والعلاقة بين طرفي الخطاب، وما تقوله هذه العناصر، تشترك في رصد الإحالات عند المتلقي ((إذ يعتمد عليها في تأويل الخطاب وفهم مقاصده، وبهذا، فإن المنهج التداولي مكننّا من دراسة ما يعنيه الخطاب في سياق معين)) [٢].

وإذا ما حاولنا تلمّس رأي ابن عاشور للمرجعية في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا اقْتُلُوا أَبْنَاءَ الَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ وَاسْتَحْيُوا نِسَاءَهُمْ وَمَا كَيْدُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ**﴾(غافر/١٥)، نجده يرقن ((وضمير جاءهم يحمل على أنه عائد إلى غير مذكور في اللفظ، لأنه ضمير جمع يدل عليه المقام. وهم أهل مجلس فرعون الذين لا

---

(١) استراتيجيات الخطاب : III/ المقدمة

(٢)استراتيجيات الخطاب: ٦٥.

يخلو منهم مجلس الملك في مثل هذه الحوادث العظيمة، كما في قوله تعالى ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾[١]، وليس عائداً إلى فرعون وهامان وقارون، لأن قارون لم يكن مع فرعون حين دعاه موسى، ولم يكن من المكذبين لموسى في وقت حضوره لدى فرعون، ولكنه طغى بعد خروج بني إسرائيل من مصر وبلغ به طغيانه إلى الكفر كما تقدم في سورة القصص)) [٢]، فالمتن التفسيري للمفسر، وإن لم يصرح بأدواته التأويلية، كان يستضمر وهو يستنطق دلالات الخطاب القرآني تفكيراً تداولياً ممنهجاً بشكل جلي، أسهمت في تشكيله الأنساق الثقافية والتاريخية التي يحملها، فالمرجعية –عند المتلقي– إحالة مقامية على خارج النص، أي عائد إلى غير مذكور في اللفظ، مستدلاً بمعرفة اجتماعية (بعدم خلو مجلس الملك في الحوادث العظمية من الجمع)، فـ ((الإطار الاجتماعي للعلاقات بين الأشخاص يلعب دوراً هاماً في مرجعية الضمائر))[٣]، كما يرى التداوليون. ولم يخضع المفسر إلى القيد الصناعي في مرجعية الضمير إلى المذكور، مستنداً إلى بعد تداولي تاريخي بعدم وجود قارون مع فرعون وقت الدعوة، هذا أولاً، واستمرار طغيان فرعون وتكذيبه لموسى (ع) ثانياً، فضلاً عن حضور (التناص) بوصفه بعداً تداولياً في ذهن المتلقي (استدعاء المعطى الدلالي لسورة القصص) وتمثّل المنظومة المعرفية هذا استند إلى السياق الثقافي للنصوص اللغوية، ونقصد به كل ما يمثل مرجعية لإمكانية التواصل اللغوي للتخاطب، وبعبارة أخرى؛ إذا كانت اللغة تمثل مجموعة من القوانين بدءاً من

---

(١) القصص : ٣٨.

(٢) التحرير والتنوير: ١٢٣/٢٤.

(٣) تحليل الخطاب المسرحي: ٧٢.

المستوى الصوتي، وانتهاء بالمستوى الدلالي، فإن هذه القوانين تستمد قدرتها من القيام بوظائفها في الإطار الأوسع (التداولي) [١]. من هذا المنظور قاربت قراءة المفسر التداولية الخطاب القرآني، فالتواصل لا يتأتى بالتلقي بمرجعيات نحوية لفظية ظاهرة، وإنما يتوقف ((على معنى العبارات اللغوية، وعلى أشياء واقعية متعلقة بالكلام)) [٢].

وفي رصدنا لقراءة الطباطبائي لقوله تعالى ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾(مريم/٢٤)، ألفيناه يرقن ((ظاهر السياق أن ضمير الفاعل لعيسى (ع) لا للروح السابق الذكر، ويؤيده تقييده بقوله (من تحتها)، فإن هذا القيد أنسب لحال المولود مع والدته حين الوضع منه لحال الملك المنادي مع من يناديه، ويؤيده أيضاً احتفافه بالضمائر الراجعة إلى عيسى (ع)))[٣]، فالفهم المحايث للآية عند المفسر ينحو منحى تداولياً عنده، ناظراً إلى الخطاب بأكمله، ومتجاوزاً الوقوف عند تخوم الجملة، وآخذاً بالحسبان عوامل تداولية خارج اللغة والخطاب، ولا يحدث ذلك إلاّ إذا كان لهذه المكونات المعرفية حضور متداخل في سيرورات الملفوظ، من دونها لا يمكن القطع بالإحالة على مرجع بعينه، ومن ثمّ، فإن لسانيات الخطاب تذهب إلى ((أبعد من الحدود التي وضعتها لسانيات اللغة المتعلقة في دراسة النسق اللغوي)) [٤]، فالإحالة عند الطباطبائي إحالة مقامية (مرجعية) خارج الخطاب مستنداً إلى

---

(١)ينظر: الهرمينوطيقا والفلسفة: ٤٣١ .

(٢) الظاهرة الدلالية ٣٧١- ٣٧٢ .

(٣) الميزان: ١٤/٧٣ .

(٤) الفلسفة واللغة: ٢١٣.

أبعاد تداولية لتدعيم رأيه، فهناك البعد المستوفى من علاقة الأم مع ابنها عند الوضع، وهو بُعد يقع خارج المحددات اللغوية المتعارفة في النسق اللساني المألوف، فالتعرف على المعنى عند المفسر جزء من سيرورة تكونه، ولا يمكن تصوره بشكل دقيق خارج الوقائع المتعددة التي تحفّ به، فضلاً عن الاحتفاف بالضمائر الراجعة إلى عيسى (ع)، واحتفاء المتلقي بالسياق كمكون آخر لتوجيه الإحالة، فالسياق يوفّر جملة من المعطيات لقراءة الخطاب، وهي معطيات لا توفرها الأنساق النحوية والمعجمية للملفوظ، ما يدل على وجود مبادئ وأبعاد تداولية عند الطباطبائي، أهمها ((مبدأ التأويل المحلي القائم على اعتماد المقام الذي يحدث فيه الخطاب ... وعلى المعرفة الخلفية الحاصلة في ذهن المستقبل))[1]، فالمتلقي زاوج بين هذه الأبعاد التداولية متركبة مع بعضها، ليحيّد القول بإرجاع الضمير إلى الروح، ويرشح عنه القول بالمرجعية المقامية، ويمكننا أن نسمي هذا الجانب من الدلالة – لكونها تدخل في الخطاب، وتتركب مع دلالات أخرى – بالمدلولية[2].

وفي قوله تعالى ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ (الحج/١٥)، يقول الطباطبائي ((إن ضمير.. (لن ينصره الله) للنبي (ص) وذلك أن مشركي مكة كانوا يظنون أن الذي جاء به النبي (ص) من الدين أحدوثة كاذبة لا تتبني على أصل عريق فلا يرتفع ذكره ولا ينتشر دينه... حتى إذا هاجر (ص) فنصره الله سبحانه فبسط دينه ورفع ذكره غاظهم ذلك غيظاً شديداً فقرعهم الله سبحانه بهذه الآية ... ولن يذهب غيظهم

---

(١) أصول تحليل الخطاب: ١٧٨/١.

(٢) ينظر: المرجع والدلالة: ٣٣.

ولو خنقوا أنفسهم فما يؤثر كيدهم أثراً.... وهذا معنى حسن يؤيده سياق الآيات السابقة، وما استبعدناه سابقاً من نزول السورة بعد الهجرة، ومشركو مكة بعد على قدرتهم وشوكتهم. وذكر بعضهم أن ضمير ينصره عائد إلى من...))[١]. فبحكم دراسة استعمال اللغة في سياق تداولي يتناول مرجعية الضمائر، بما يؤدي إلى بعد دلالي وكيفية صياغته بشكل محدد، فإن محلل الخطاب (المفسر) ينصرف إلى فحص العلاقة بين الخطاب والسياق، الذي أنجز فيه في مقام استعمالي معين، بدرجة تقترب من تتبع العلاقة الممكنة بين ملفوظ وآخر، مراعياً الاستعمال الفعلي. أي إن محلل الخطاب حينما يروز الإحالة والمعنى المقامي والاستدلال والترابط العلائقي والعضوي فإنه ((يرتبط كذلك بالواقع الخارجي... وأمّا المخاطب فلأنه يقوم.. في الاستماع أو القراءة وذهنه لا يخلو من بعض الافتراضات والمعلومات والتجارب السابقة، وهذه كلها عوامل تؤثر في طبيعة فهمه للخطاب))[٢].

ونلاحظ أن التلقي أورد احتمالين لمرجعية الضمير:

- **الأول/** إرجاع الضمير إلى الشخص الذي يعيش عدم الثقة بالله، وعلى هذا تكون إحالة داخلية قبلية.

- **الثاني/** إرجاع الضمير إلى النبي (ص)، وتكون إحالة على خارج النص (مقامية)، وهو مختار الطباطبائي مستنداً إلى سياق الآيات التي تسبق الآية، ووقت النزول. وهو مكون تداولي أول، ومعرفة تاريخية بحال المشركين في زمن الدعوة وهو مكون تداولي تاريخي مستوحى من واقع خارجي ومجموع الاستدلالات السياقية والتداولية أدّت إلى فهم محدد، فالمعنى التداولي ((معنى يفهم من الموقف الخارجي

---

(١) الميزان:١٤/٣٥٣.

(٢) المعنى وظلال المعنى: ١٥٩ .

الذي قيل فيه الخطاب أو من القرائن الخارجية التي تصحب اللفظ من الموقف الاجتماعي الذي يمثّل فيه النص)) (١) .

وفي قوله تعالى ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾(الشعراء/١٩٦)، يقول الطباطبائي ((الضمير للقرآن، أو لنزوله على النبي (ص)، والزبر جمع زبور، وهو الكتاب، والمعنى خبر القرآن أو خبر نزوله عليك في كتب الماضين من الأنبياء. وقيل: الضمير لما في القرآن من المعارف الكلية، أي من المعارف القرآنية موجودة مذكورة في كتب الأنبياء وفيه ..

أولاً : أن المشركين ما كانوا يؤمنون بالأنبياء وكتبهم حتى يحتج عليهم بما فيها من التوحيد والمعاد وغيرها، هذا بخلاف ذكر خبر القرآن ونزوله على النبي (ص) في كتب الأولين فإنه حينئذ ملحمة تضطر النفوس إلى قبولها .

ثانياً: انه لا يلائم الآية التالية...)) (٢) .

ففي كلام المفسر نجد تعدد المحال عليه في الخطاب، إذ يرجح المفسر عود الضمير إلى القرآن، أو إلى النبي (ص)، وعلى كلا الاختيارين تكون الإحالة خارج النص (مرجعية مقامية). ومن ناحية أخرى استبعد عود الضمير إلى المعارف الكلية استناداً إلى قرينتين:

– تداولية: عدم إيمان المشركين بالأنبياء والكتب السابقة، بما يُنبئ بوجود مفاهيم تداولية عند المفسر ((تستعمل معارفها فوق اللسانية وتركن الى العلاقات المحتملة

(١) الظاهرة الدلالية ٣٨١.

(٢) الميزان: ٤٥٢/١٧..

بين عناصر الجملة لكي تستند إليها وظيفته)) [١]. وهذا يعني أن معاني الخطاب تتقرر من داخله، وعلى وفق ما تمليه إحالاتها الظاهرة، وإنما تتحكم في تحديد معنى النص الديني العديد من الملابسات والقرائن، فـ ((المقام مكوّن أساسي للبنية النحوية ينعكس فيها. وتفسر البنية النحوية بما كان المقام قد اقتضاه، بحيث تكون الأحوال المقامية هي التي تقتضي بنية نحوية ما)) [٢].

– سياقية : قول المفسر إنه لايلائم الآية التالية، وهذا يعني أن العلاقة بين إحالات النص والسياق علاقة وثيقة. فالتداولية تعني بالشروط اللازمة لكي تكون الأقوال متساوقة وملائمة في الموقف التواصلي للخطاب، وتتناول معرفة سياقات النص الاجتماعية والثقافية، كذلك علاقته بالنصوص الأخرى، وتقبل التلقي لها وتفسيرها ((وكل ذلك تستدعيه وتجلوه معايير ؛ القبول، والقصدية، والإعلام، والتناص)) [٣].

---

(١) القاموس الموسوعي: ٦١١.

(٢) الإنشاء في العربية / ٣٢٠.

(٣) دراسات في اللسانيات التطبيقية / ٥٩.

المبحث الثالث: البعد التداولي لتعيين المخاطَب

يرى التداوليون أن نجاح عملية التواصل تقتضي معرفة المخاطَب وتعيينه، فهو يمثل الساند الثالث لاكتمال الوظيفة التواصلية لخطاب ما، وتكمن الفعالية القرائية للمفسر في الكشف عن المخاطب، لذا ينبغي له النظر في قرائن السياق اللغوي وملابسات الموقف الكلامي، وجميع الأبعاد التداولية المساعدة في قراءة الخطاب ((فلا يمكن تبيين كنه الكلام على نحو دقيق، إلا بعد التعرف على من وجه إليه الخطاب في داخل النص))[١]، فتعيين المخاطب في النص من الأمور التي حفل بها البحث التداولي، فالعلاقة بين المرسل والمتلقي -في داخل النص- التي حرصت البلاغة على إبرازها، قد وجدت طريقها إلى نظرية الاتصال، ومن ثم إلى التداولية التي عنيت بالسياقات المختلفة، وأطراف الموقف التواصلي عناية كبيرة[٢]، فـ ((للفعل الدلالي غاية أساسية هي استدعاء المخاطب وإبلاغه شيئا ما))[٣] ، ويؤكد باحث معاصر أن جوهر العملية التداولية تكمن في المقصدية، وتعني عنده؛ المعتقدات، والمقاصد، والأهداف التي تحكم فعل الكلام الصادر عن متكلم، إلى مخاطب في مقتضيات أحوال خاصة، وبهذا تدخل من طريق هذا المفهوم ثلاثة عناصر أساسية، هي المخاطِب، والمخاطب، وظروف التنزيل[٤].

---

١ – عناصر تحقيق الدلالة في العربية: ١٧٤

٢ – ينظر: علم لغة النص: ٢٣

٣ – تيارات في السيمياء: ٩٧

٤ – ينظر: دينامية النص: ٢٠٢.

وأما عن المخاطب فقد تكيف أسلوب القرآن بحسب نوعية مخاطبيه، وبحسب القضية المتحدث عنها، والسياق الذي دار فيه الخطاب[١]. فالخطاب قد يخلو من القرائن اللغوية الدالة على المخاطبين فيحدث الإشكال، ويخفى مراد المخاطب ودلالة الخطاب، وفي هذه الحال يجد المفسر في البحث التداولي بغيته، إذ يبين مقتضى الحال وملابسات الخطاب، ويكشف عن غرض الخطاب، ومكان النزول وزمانه والظروف المحيطة به.

وحرص المفسرون -على اختلاف مشاربهم- على تعيين المقصود في الخطاب القرآني، فمن المعروف انه نص مجزَّأ، أي نص نزِّل في حقبة زمنية تربو على العشرين عاماً، ومن جهة أخرى تعددت مستويات الخطاب، وقصدية النص القرآني تجاه مخاطب بعينه[٢].

ويبدو أن فهم الخطاب القرآني، بل وعيه واستيعابه، يحتاج إلى مداخل رئيسة، تشكل هذه المداخل آليات تفسير النص القرآني، وأن كل خطاب داخل النص القرآني العظيم يرجع إلى مجموعة عوامل أساسية تنظم تصوراته وأطروحاته التي تضبط قصدية النص، تجاه أمر ما. ولعل تعيين المخاطب من الأمور الأساسية التي تساعد على ذلك، فالمفسر في علاقته بالنص القرآني كان يتفاعل معه باستعمال رصيد فكري ومعرفي متنوع، فكان البلاغي، والنحوي، والفقيه، والمفسر الراصد للأبعاد التداولية الحافة بالخطاب والمخاطب.

ويستعين المفسر بمعرفته "التداولية" عن العالم للتمكن من تحقيق الوجود الفعلي للعلامات السيميائية في الخطاب القرآني، فيرجع في كل مرة إلى المخزون

١ - الخطاب القرآني:١٠٢
٢ - ينظر فعالية القراءة ١٤٦

المعرفي المكتسب من فعل القراءة المتكرر، ليتمكن من تصنيف الخطابات داخل إطار معرفي ((فكلما كان هذا المخزون ثرياً... كانت حرية التصرف في نقاط الغموض))[١] وهذا المخزون يتبدى واضحاً عند الزمخشري، ففي قوله تعالى ﴿ **قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ** ﴾(الفرقان: ٧٧)، يرقن ((فإن قلت: إلى من يتوجه هذا الخطاب ؟ قلت: إلى الناس على الإطلاق، ومنهم مؤمنون عابدون، ومكذبون عاصون فخوطبوا بما وجد في جنسهم من العبادة والتكذيب))[٢]. فالمتلقي استدعى المعرفة التداولية بأحوال الناس –العبارة، التكذيب– لتدعيم اختياره في تكوين المخاطبين هم الناس بلا تصنيف محدد، ناظراً إلى الخطاب بوصفه جزءاً من بنية أوسع، هي بنية الثقافي/ الاجتماعي، وهي ((من ثم لا تؤدي وظيفتها التواصلية – بوصفها بنية دالة– إلا من خلال البنية الأوسع))[٣]. وسياق التخاطب عند الزمخشري مبني على قرينة واقعية من خارج الملفوظ لتعيين المخاطب في الآية، ونقصد بالقرينة الواقعية: اعتماد الفهم على ((العرف السائد، أو التاريخ، أو الجغرافيا، أو العلاقات السائدة بين عناصر الموقف الذي حدث فيه إنتاج النص))[٤]. والقرينة الواقعية هنا قرينة اجتماعية لتوصيف الناس. والقرآن قام على رعاية المخاطبين، فتارة يشتد وتارة يلين، تبعاً لما يقتضيه حالهم، سواء أكانت السور مكية أم مدنية،

---

[١] – فعالية القراءة:٥٨.
[٢] – الكشاف: ٧٥٤.
[٣] – النص . السلطة . الحقيقة ١٠٩
[٤] – مقالات في اللغة والأدب: ٢/٨٣

فنجد في السور ماهو وعد و وعيد، وتسامح وتشديد، واخذ ورد، وجذب وشد[١]، ففي قوله تعالى﴿مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ﴾(ق/ ٢٤)، يرقن الزمخشري((ألقيا، خطاب من الله للملكين السابقين السائق والشهيد، ويجوز أن يكون خطاباً للواحد على وجهين: احدهما قول المبرد إن تثنية الفاعل نزلت منزلة تثنية الفعل لاتحادهما كأنه قيل ألقِ ألقِ للتأكيد. والثاني: إن العرب أكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان فكثر على ألسنتهم أن يقولوا: خليلي، وصاحبي، وقفا، وأسعدا، حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين))[٢].

وغني عن البيان أن العرب في تلقيهم للقرآن الكريم، كانوا حريصين اشد الحرص على إدراجه ضمن آفاقهم المعرفية التي تشكل ثقافتهم القرائية، ونظروا إلى القرآن بوصفه خطاباً جديداً مدهشاً، يحتاج إلى آفاق معرفية تداولية ((حتى يحدث التفاعل بينهم وبين المقروء / الخطاب كثمرة من ثمار القراءة الفعالة))[٣]. وهذا مايتضح عند الزمخشري فهو يستند إلى بعد اجتماعي عند العرب في الرفقة، وجريان عدد بعينه على ألسنتهم، وهو بعد تداولي من خارج الملفوظ ركن إليه المتلقي، لتحديد المخاطب في النص، ومن ثم توجيه النص بدلالة محددة، فتحديد المخاطب هو مفتاح لفهم النص، ويلاحظ انه استقصى الوجوه التي يحتملها الخطاب من غير أن يرجح وجهاً بشكل قاطع، لان الوجوه جميعاً متساوية في درجة مقبوليتها، فمنها مايحتمله السياق –الرأي الأول–. ومنها ما تنهض به المعرفة التداولية فـ ((يمكن إجمالا التفريق بين نوعين من المعرفة: معرفة اللغة بوصفها زمرة من المواضعات،

---

١ – ينظر: مناهل العرفان: ١/ ١٤٩

٢ – الكشاف: ١٠٤٦

٣ – الهرمينوطيقا والفلسفة: ٥٢٦

ومعرفة اللغة بوصفها استعمالاً))[١]، وهو ما يمكن نسبته إلى الرأي الثاني الناظر إلى اللغة بوصفها استعمالاً.

والتفسير في بحثه عن مدلولات القرآن في تعيين المخاطب يتكئ على نظام فكري ونسق ثقافي، يتجسد في شبكة من الأفكار والقيم والمعارف العضوية في بناء التفسير واستيعابه، ففي قوله تعالى ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾(طه ١٢٣)، يقول ابن عاشور ((والخطاب في قوله (يأتينكم) لآدم بوصفه أصلاً لنوع الإنسان إشعارا له بأنه سيكون منه جماعة، ولا يشمل هذا الخطاب إبليس لأنه مفطور على الشر والضلال، إذ قد أنبأه الله بذلك عند إبائه السجود لآدم، فلا يكلفه الله باتباع الهدى لأنه طلب الاهتداء معنى أعلمه الله بأنه لايزال في ضلال يعد عبثاً ينزه عنه فعل الحكيم تعالى))[٢].
نرصد أن قراءة المفسر التداولية للخطاب عبر تعيين كون الخطاب لآدم (عليه السلام) واستبعاد إبليس، قراءة صدرت عن بعد حِجاجي لديه تتمثل في قوله (إن طلب الاهتداء يعد عبثاً)، فهذا الكلام دال معرفي ساعد في تعيين المخاطب في الآية الكريمة، ((ولا يكون الخطاب دالاً بتمامه إلا بمقارنته بالوسط الظرفي للكلام))[٣]، فضلاً عن أن استعمال التفريع ساعد في إضفاء بعد حجاجي على الخطاب القرآني ((ومعنى هذا أن أسلوب القرآن حامل حجاجاً، وحجاج مجسد في أسلوب، ولما كان الأسلوب هو التفرد والتميز والخصوصية... فإن الحجاج في

---

١ – علم التخاطب الإسلامي: ٢٨
٢ – التحرير والتنوير: ١٦/ ٣٢٩
٣ – من النص إلى الفعل: ١٠٧

القرآن يمكن أن يكون حجاجاً خاصاً به، دون غيره من سائر الخطابات))[١]. وهذا ماوعاه المفسر معبراً عنه بقوله (انه مفطور على الشر)، ليشكل معرجاً حاكماً في بلورة التواصل بشكله المختار، ذلك أن التداولية، وعبر بنيتها القاعدية المستندة إلى اللغة، وما يرافقها عند استعمالها كمدخل مفتاحي لأيّة معرفة ممكنة، كانت بمثابة الاختيار الناجز عند المفسر لتعيين المخاطب (آدم) واستبعاد إبليس ، على الرغم من أن القول جاء بصيغة الجمع.

وفي قوله تعالى ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾(الزمر/ ٥٣)، يرقن ابن عاشور ((والخطاب بعنوان "عبادي" مراد به المشركون ابتداءً من قوله (وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ)[٢]، وقوله (وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ)[٣]، وقوله (بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ)[٤] فهذا الخطاب جرى على غير الغالب في مثله في عادة القرآن عند ذكر "عبادي" بالإضافة إلى ضمير المتكلم... وفي صحيح البخاري... إن ناساً من أهل الشرك كانوا قد قتلوا وأكثروا، وزنوا وأكثروا فأتوا محمداً (ص) فقالوا: إن الذي تقول وتدعو إليه لحسن لو تخبرنا أن لما عملناه كفارة... وترك (قل ياعبادي الذين أسرفوا)))[٥]، فنظريات تحليل الخطاب ترنو إليه على أنه ((توصيل لرسالة ما

---

١ – الحجاج في القران: ١/ ٥٧

٢ – الزمر/٥٤.

٣ – الزمر/٥٥.

٤ – الزمر/٥٩.

٥ – التحرير والتنوير: ٢٤/ ٤٠

عبر اللغة))[١] . لذا فتعيين المخاطب المقصود بالخطاب، يشارك مشاركة فعلية في الوصول إلى الدلالة المتوخاة منه، وهو ما تجلّى بشكل واضح في قراءة ابن عاشور التداولية للآية الكريمة، مفيداً من القرائن اللفظية داخل السورة لتعضيد مختارة في كون المخاطب هم المشركون، فالبحث التداولي يميل إلى فهم كل القرائن التي تحيط بالنص في تحديد أبعاده الدلالية [٢]. وهذا الأمر أكثر حضوراً عند المفسر في ترجمته البعد التخاطبي (التداولي) على القرينة المختارة في الخطاب القرآني "عبادي" ولا تتضح التجليات الدلالية للخطاب -كما هي حال الخطاب الألسني عموماً- إلا ببيان ((الأوامر العلائقية القائمة بين الحدث اللغوي والمرجعية الخارجية من طرف وبين المرسل والمتلقي من طرف آخر وهي علاقات حوارية تثير الخطاب إلى عوامل إنتاجه وتجعله فعلاً خطابياً... ملتحماً بشروط تداولية))[٣]. وهذا ما كان ماثلاً أمام أنظار المفسر عبر استحضاره لسبب النزول بوصفه بعداً تداولياً آخر في تعيين المخاطب، وصرف الدلالة في اتجاه معين.

وتتبوأ القصدية مكاناً سامقاً في البحث التداولي، ويشير باحث معاصر إلى أن الأساس الذي يقوم عليه النظر في تفحص الخطاب القرآني هو مبدأ القصدية[٤]، إذ إن الأصل في الكلام هو القصد، فهو يريد إفهام مخاطبيه سواء أكانوا مذكورين داخل النص إظهارا أو إضمارا، بوصفهم الجمهور الخاص -في عرف التداوليين-، أم المتلقي الفعلي -كما هو معروف في جماليات التلقي- وبوصفهم بنية أو

---

١ - مقدمة في نظريات الخطاب: ٣٥

٢ - ينظر: علم اللسانيات الحديثة: ٥٤٣

٣ - البحث الدلالي عند سيبويه: ٢٣٤

٤ - ينظر: الهرمنيوطيقيا والفلسفة: ٤٣٤

استراتيجية نصية، أم قارئاً افتراضياً لم يولد بعد، وهذا ما كان ماثلاً بذهن ابن عاشور عند تعيينه المخاطب في قوله تعالى ﴿**الْحَاقَّةُ**[١] **مَا الْحَاقَّةُ**[٢] **وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ**﴾(الحاقة/ ١-٣)، فنجده يرقن ((والخطاب في قوله (فترى) خطاب لغير معين، أي فيرى الرائي لو كان رائياً، وهذا أسلوب في حكاية الأمور العظيمة الفائتة تستحضر الحالة كأنها حاضرة، ويتخيل في المقام سامع حاضر، شاهد مهلكهم أو شاهدهم بعده، وكلتا المشاهدتين منتفية في هذه الآية، فيعتبر خطاباً فرضياً، فليس هو بالتفات من خطاب غير العين، وقريب منه قوله تعالى ﴿**وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ**﴾ [1] وقوله ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا**﴾[2] وعلى دقة هذا الاستعمال أهمل المفسرون التعرض له عدا كلمة للبيضاوي))[3]. فالقراءة التداولية للمفسر تستحضر مقصدية الخطاب في عدم تعيين المخاطب، فالخطاب يتشكل بحسب قصد واضع النص، والهدف المتوخى من أي خطاب يتحقق إذا توافرت الآليات اللغوية المناسبة لإيصاله إلى المخاطب[4]، فالمفسر يرى أن مقصدية النص في بيان الأمور العظيمة تستوجب عدم تعيين المخاطب ليكون أبلغ تأثيراً في النفس، مسترفداً عوامل متعددة لتعضيد مختارة، عبر قرائن تداولية منها المخاطَب، أو المخاطِب وطبيعة الخطاب، الأمر الذي استحضره ابن عاشور بإيراده آيات من

---

[1] – الشورى/٤٥.

[2] – الإنسان/٢٠.

[3] – التحرير والتنوير ٢٩/ ١١٨

[4] – الخطاب القراني: دراسة في العلاقة بين النص والسياق ٢١٥

الخطاب القرآني جاءت على المنوال نفسه ((ذلك أن الاقتصار على فهم الوحدة الكلامية دون الأخذ بالسياق، كثيراً ما ينتج عنه خلاف في فهم الوحدة الكلامية، وقد تقل نسبة الخلاف لو روعي السياق، عند محاولة فهم الوحدات الكلامية وتحديد معناها))[١].

ويستدعي الطباطبائي لتعيين المخاطب، البنيتين الداخلية، و الخارجية، وتتمثل الأولى في اسكتناه السياقات الحافة بالمخاطب. وتكمن الثانية في توظيف المتلقي لكل ما يعرفة عن المحيط لتعضيد رأيه، ففي قوله تعالى ﴿**أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾(النحل/١)، يقول: ((ظاهر السياق أن الخطاب للمشركين لان الآيات التالية مسوقة احتجاجا عليهم، إلى قوله في الثانية والعشرين (**إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ**) ووجه الكلام فيها إلى المشركين وهي جميعا كالمتفرعة على قوله في ذيل هذه الآية ﴿**سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾، ومقتضاه أن يكون الأمر الذي اخبر بإتيانه أمرا يطهر ساحة الربوبية في شركهم بحسب مادته، ولم تقع في كلامه حكاية استعجال من المؤمنين في الأمر، بل المذكور استعجال المشركين بما كان يذكر في كلامه تعالى من أمر الساعة، وأمر النفخ، وأمر النزول العذاب، كما يشير اليه قوله تعالى ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ**﴾[٢] الى قوله تعالى ﴿**وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ**﴾[٣]، إلى غير ذلك من الآيات[٤]. فلكي يستطيع المتلقي فهم الخطاب، نراه يلجأ إلى مجموعة من المعايير

---

١ – مقدمة في نظريات الخطاب ٢٥

٢ – يونس/٥٠.

٣ – يونس/٥٣.

٤ – ينظر: الميزان: ١٢/ ٢٠٣.

والمواضعات التداولية التي يستطيع من طريقها تأطير تفاعل قرائي بينه وبين الخطاب، بما تقترب من اصطلاح (آيزر)على مجموعة المعارف، والمختزنة بـ(السجل النصي)[١]، وهذا عين ما فعله صاحب الميزان، فهو ركن إلى البعد التداولي (الحِجاج) لتعيين المخاطب في الآية، وهو ما عبر عنه بقوله (وهي جميعا كالمتفرعة...)، فكلامه في جوهره ليس سوى عملية حجاجية تستضمر وعيا بالخطاب من جميع حيثاته، بدءاً بروافده، ووصولا إلى بنائه الشكلي، فضلا عن استجلائه قدرة معرفية على مناقشة شتى الفرضيات، بغية دعمها أو استعاضتها بما هو ملائم، وهو ما يبتدئ في استحضار المتلقي بعدا تداوليا ثانيا، يتجسد في قوله (ولم يقع في كلامه استعجال من المؤمنين ...)، فنرى تشييده لنسق من الأبعاد التداولية المتشابكة التي تعمل على تأكيد وتحقيق الارتباطات الممكنة، وتعمل في المقابل على تعطيل وتفنيد الارتباطات الأخرى، واستحضر المفسر بعدا تداوليا ثالثا بما أورده من آيات قرآنية، تدل على استعجال المشركين للساعة، وللعذاب ناظرا إلى السياق القرآني بأكمله، وعازيا إليه أهمية كبرى في التغير التواصلي –الوظيفي للخطاب، مستعيناً ((بمؤثرات خارج لغوية، فضلا عن المؤثرات اللغوية للكشف عن المخاطب بشكل محدد))[٢]. وترتبط وظيفة الإبلاغ كثيرا بمواقف موضوعية، تستند إلى القيمة الاحتمالية للمعرفة التي يمتلكها المتلقي عن مضمون الخطاب، ففي قوله تعالى ﴿**فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**﴾(النحل/١١٤)، يقول الطباطبائي (((إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ) خطاب للمؤمنين، فإنهم هم الذين يعبدون الله و لا يعبدون غيره، والقصر في الجملة الذي يدل عليه تقديم المفعول على الفعل قصر قلب، وغيرهم وهم المشركون إنما يعبدون الأصنام والآلهة من دون الله، وجعل الخطاب للمشركين، وإن جعل معنى العبارة (الطاعة)

---

[١] – ينظر: من نظريات القراءة إلى فلسفات التأويل: ١٩٣.

[٢] – التحليل اللغوي للنص ١٢٩

يحتاج إلى قرينة، ولا قرينة... فضلا عن أن الخطابات في ما قبل الآية و ما بعدها متوجهة للمؤمنين))[١]. فإذا كان الخطاب القرآني خطابا لغويا من حيث بيانه وبلاغته، ومن حيث جوانبه اللغوية والجمالية، فإن الظروف والغايات الحافة بهذا الخطاب، تستدعي قراءته قراءة تداولية ملمة بجميع الجوانب، ((فالدراسة اللسانية اللغوية مثلا للنص القرآني، وإن أثارت جوانب من هذا النص، فإنها ستكون قاصرة عن إدراك الإطار الشمولي للنص))[٢]. ويبدو أن صاحب الميزان كان واعيا لهذا الأمر بدقة، فقراءته للآية الكريمة قراءة تداولية لتعيين المخاطب، فالمؤمنون هم الذين يعبدون الله، وهذا بعد تداولي عقائدي استند إليه المتلقي، فضلا عن أسلوب القصر الوارد في الآية، فالمجال التداولي للخطاب المكون من البنية اللغوية، والقرائن التي عبر عنها زمن الخطاب، أسهمت في تعيين المخاطب، فمجال القرينة يكاد يشمل الثقافة كلها، إذ ينطلق من السياق المفحوص (سائر الخطابات ما قبل الآية وما بعدها)، لينفتح بعد ذلك على الفكر و الموروث الديني، و لا شك أن القرينة سواء أكانت نصية ام عقلية، تمثل المستند الإجرائي الذي يسير حاملاً الدلالة التي يشي بها ظاهر النص[٣]. وهذه القرينة مفقودة بالنسبة لمن حمل العبارة على معنى الإطاعة كما ذكر المفسر.

ولا يقتصر أثر البعد التداولي في تعيين مخاطب بعينه، ففي قوله تعالى ﴿وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾(الإسراء/٤٤)، يرقن صاحب الميزان ((الخطاب... أما للمشركين، وأما للناس أعم من المؤمن والمشرك، وهم على أية حال يفقهون دلالة الأشياء... مع أن الآية تنفي عنهم الفقه، ولا يصغى إلى قول من قال: إن الخطاب

---

١ – الميزان ١٢/ ٣٦٥.

٢ – فعالية القراءة وإشكالية تحديد المعنى في النص القرآني: ٢٩٩.

٣ – ينظر: علم الكلام والنظرية البلاغية: ١٧٤.

للمشركين وهم لعدم تدبرهم فيها، وقلة انتفاعهم بها، كان فهمهم بمنزله العدم، ولا إلى دعوى من يدعي أنهم لعدم فهمهم بعض المراد من التسبيح، يعلوا ممن لا يفقه الجميع تغليبا، وذلك لأن تنزيل الفهم منزلة العدم، أو جعل البعض كالجميع، لا يلائم مقام الاحتجاج، وهو سبحانه يخاطبهم في سابق الآية بالحجة على التنزيه على أن هذا النوع من التغليب ونحوه، لا يحتمله كلامه تعالى))[1]. فإطلاقية المخاطب عند المفسر قائمة على أساس تداولي، فهو سبر الآراء بشان المخاطب ليصل إلى اختيار معين، وفق المرجعيات المعرفية التي يتم على أساسها التواصل، لاسيما إذا تذكرنا أن (القرآن الكريم) أنما هو خطاب تداولي بامتياز، لم يترك فئة من المخاطبين إلا وشملها، وهذا تحقيق مقاصد الشريعة في أنها موجهة إلى الناس كافة خاصتهم وعامتهم[2]. ونجد المفسر استعان بـ(الحِجاج) كبعد تداولي لرد تخصيص الخطاب بالمشركين، فمن أهم وظائف الحجاج الجدلي توجيه الذهن في بحثه عن مقدمات محددة، وتناولها تناولا منطقيا لغويا في قراءة تداولية من طريق الحِجاج والاستدلال ((والواقع أن الاستدلال والحجاج يلتقيان تكامليا ضمن مدار واحد، ومركز هذا المدار هو عرض الحقيقة العقلية / اللفظية عرضا استدلاليا، تواكبه إجراءات حِجاجية معروضة في تناسق، مع انجازات لسانية، و بلاغية، وتداولية، وغيرها)) [3]، وهذا ما يُرى متجليا في قول المفسر (أنه تنزيل الفهم...)، وربطه الاستدلال بالسياق السابق للآية الكريمة.

---

١ - الميزان: ١٣/ ١٠٩

٢ - ينظر: الهرمينوطيقا والفلسفة: ٤٣٩.

٣ - المصدر نفسه: ٤٧٣.

الفصـل الرابـع

الأفعـال الكـلاميـة

توطـئة:

قامت اللسانيات التداولية على تحليل الخطاب ومقاصده، إذ عُنيت بدراسة الكيفية التي يكون فيها الاتصال أمراً أوسع من مجرد القول، ودراسة الشروط التي تجعل المنطوقات مناسبة وناجحة إنجازياً، ودراسة العلاقة بين أفعال الكلام وسياقاتها غير اللغوية، وأتاحت تداولية أفعال الكلام لتحليل الخطاب منهجية لسانية جديدة، فهي نظرت إلى الملفوظ بوصفه (فعلاً لغوياً Speech Act) يدل عليه قصد المتكلم، ومن حيث إنها برهنت على أن إدراك المعاني الحقيقية للمنطوقات اللغوية إنما يتحقق في سياقات الاتصال الفعلية. وقراءة أدبيات أفعال الكلام تدلنا على أن الفعل الكلامي يمتلك أغراضا إنجازية متباينة بتباين ملابسات استعماله، يعرِّف غرض الطلب الإنجازي قوى تعبيرية متعددة، تمتد من الأمر المباشر حتى التمني.

من الإشكاليات المركزية في تداولية أفعال الكلام إشكالية (أفعال الكلام غير المباشرة)، جوهر هذه الإشكالية بين القول والمقصد وطبقات المعنى المتعددة، بين معنى قضوي حرفي والفعل الذي ينجزه المتكلم في السياق، فهو لا يقول ما يعنيه في كل مناسبات المنطوق على نحو مباشر، وإذا كانت الأفعال الإنجازية (الإعلانية والاستفهامية والأمرية) تستعمل عادة – على الترتيب – للتبليغ والسؤال والطلب، فإن هذا لا يعني وجود تناظر كلي بين الفعل ووظيفته، مثال ذلك؛ إن الفعل الإنجازي الإعلاني " أنت آت غداً " يمكن – إذا لم يقيد السياق الخاص اللغوي وغير اللغوي – يمكن أن يُفّسر بأنه تبليغ " أنت آت غداً " أو استفهام " أنت آت غداً ؟ أو طلب " أنت آت غداً!"

ويعد "جون سيرل" المُمَنهِج الحقيقي لأفعال الكلام غير المباشرة، وكل من جاء بعده عالة عليه في ذلك الباب، وانتهى إلى عدد من الملحوظات والنتائج المهمة التي صار لها صدى واسع في أدبيات البحث التداولي، نوجزها فيما يأتي:

١- يمتلك المنطق الواحد قوتين إنجازيتين اثنتين، إذ يؤدي فعل إنجازي أداء غير مباشر عن طريق أداء فعل آخر.

٢- في أفعال الكلام غير المباشرة يبلّغ، المتكلّم المستمع أكثر مما يقوله عن طريق الاعتماد على خلفية المعلومات المشتركة، لغوية وغير لغوية. فضلاً عن اعتماده على قوى الإدراك والاستدلال العامة عند المستمع.

٣- بناءً على ذلك، فإن الجهاز الضروري لشرح الجانب غير المباشر من أفعال الكلام غير المباشرة سوف يشتمل على نظرية أفعال الكلام، وعلى بعض الأسس العامة للمخاطبة، وعلى خلفية المعلومات المشتركة بين الباث والمستمع، فضلاً عن قدرة المستمع على الاستدلال.

٤- يلعب العُرف في بعض الحالات دوراً خاصاً فهناك بعض الصيغ اللغوية التي تميل إلى أن تصبح مؤسسة تأسيساً عرفياً على أنها الصيغ اللغوية القالبية المعيارية لأفعال الكلام غير المباشرة. تحتفظ تلك الصيغ بمعانيها الحرفية، ولكنها تكتسب أيضا استعمالات عرفية، مثل صيغ التأدب التي تستخدم الالتماس[١].

يجد المفتش في التراث اللغوي العربي إشارات فذة لظاهرة الأفعال الكلامية برغم عدم تسامقها إلى مستوى النظرية بوضوح، فنجد اهتداءهم منذ القرون الأولى إلى أن دراسة اللغة تتم على مستويين:

– المستوى التجريدي الذي ينظر في القوانين والقواعد التي تصل عضوياً أجزاء ومكونات الخطاب.

– المستوى الوظيفي التبليغي – لنقل التداولي– الذي تتحكم فيه معطيات السياق والمقام، وهو المستوى الذي تخضع له حيثيات الدلالة.

---

١ – ينظر تعديل القوة الإنجازية : دراسة في التحليل التداولي للخطاب (بحث): ١٣٤–١٣٨.

ومادام القرآن خطاباً يتوجه إلى سامع/متلقٍ؛ فأنه يقتضي –كما يقول بنفينست في تعريفه للخطاب– فعل التأثير والإقناع بوجه من الوجوه، لذا إننا نرصد اهتمام العرب القدماء بظاهرة الأفعال الكلامية تجاوز الملاحظة الصرف، وحمل أهم بذور التحليل الملائم لهذه الظاهرة، وسنرفق في الأوراق الآتية ما تراءى للبحث بأنه قراءة لأفعالٍ كلامية في المتن الفهمي للخطاب القرآني.

التقريرات

والغرض منها تحمّل المتكلم مسؤولية القضية المعبّر عنها، وتتميز التقريرات بأن اتجاه المطابقة يكون اتجاها من القول إلى العالم ، أي يكون القول مطابقاً للوقائع والأحداث الموجودة في العالم الخارجي، كما تتميز بصدورها عن انطباع عُبِّر عنه بالاعتقاد.

ولانعدم في قراءتنا المدونة اللغوية العربية مثل هذا النوع من أفعال الكلام، فقد مثل له سيبويه بألفاظ جمعها في قوله ((سلامٌ عليك، ولبَيَّك، وخيرٌ بين يديك، وَوَيْل لك، ووَيْح لك، وَوَيس .... وقوله تعالى ﴿**أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ**﴾[1]... فهذه الحروفُ كلُّها مبتدأَةٌ مبنيٌ عليها مابعدها ، والمعنى فيهنَّ أنك ابتدأت شيئاً قدْ ثَبَتَ عندك، ولَسْتَ في حال حدِيثك تعَمل في إثباتها وتَزْجيتِها، وفيها ذلك المعنى))[2] فنص صاحب الكتاب يكشف عن فعل كلامي للآية الكريمة يندرج ضمن (التقريرات) لاسيما إذا لاحظنا قوله: (إنك ابتدأت شيئاً ثبت عندك) فثبوت اللعنة على الكافرين أمر ثابت في المشيئة الإلهية عُبّر عنه في الآية الكريمة، لذا نجد القول جاء مطابقاً للوقائع، وهذا عين صنف الكلام التقريري، وبمعايير" سيرل " نجد (الخبر) مندرجاً

[1] - هود/١٨

[2] - الكتاب: ١/ ٣٣٠، وينظر : التداولية عند العلماء العرب: ٢١٣-٢١٤.

ضمن صنف التقريرات والغرض المتضمن في القول لهذه المجموعة الكلامية هو «التقرير»، أو إدراج مسؤولية المتكلم عن صحة مايتلفظ به.

ويرى التداوليون أن الأفعال اللغوية تنهض بأدوار مختلفة في (الحِجاج) إذ يضطلع كل منها بدور محدد في الحجاج داخل الخطاب ((فالمرسل يستعمل أغلب أصناف الفعل التقريري، إن لم يكن كلها، ليعبّر عن وجهة نظره في الخلاف))[١] وهذا ماتبدى عند شيخ النحاة بقوله: ((ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها)).

وينتقل التداوليون من مستوى البحث في تحليل (وظيفة اللغة) إلى (استعمال اللغة) كفعل قول شيء ما بالمعنى العادي التام للقول وهو الفعل الغرضي[٢] . وإذا ماتوجهت أنظارنا نحو (الوعيد) وهو معنى مستفاد من بعض البنى التركيبية ولكنه غالبٌ على التراكيب الإسنادية، ومن التراكيب النحوية التي تضمنت (الوعيد) كفعل كلامي عند سيبويه هو قوله تعالى ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾(المرسلات/١٥) و ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾(المطففين/١)، فهناك رأي أن الآيتين للدعاء، وردّ شيخ النحاة هذا التخريج بالقول: ((لاينبغي أن تقول إنّه دعاءٌ ها هنا، لأنّ الكلام بذلك قبيح، ولكنّ العبادَ إنمّا كُلِّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى مايعنون ، فكأنه والله أعلم قيل لهم أي هؤلاء وجب هذا القول لهم))[٣] ، ويرقن المبرد ((لايقال دعاءٌ عليهم، ولكنهّ إخبارٌ بأنَّ هذا ثبت لهم))[٤]. فالمتحصل من كلام صاحب الكتاب أن الآية لم ترد للدعاء، وإنها وردت لتقرير(توضيح) أمر ثبت للمكذبين والمطففين، وهو فعل كلامي

---

١ - استراتيجيات الخطاب: ٤٨١-٤٨٢.

٢ - ينظر: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد: ١٩٣.

٣ - الكتاب١: / ٣٣١.

٤ - المقتضب: ٣/ ٢٢١.

يصّنف (تداولياً) ضمن صنف التقريرات، ونجد كلام المبرد واضحاً باتجاه هذا الفهم، وإذا كناّ لانكفُّ عن التكرار أن الأفعال اللغوية في جوهرها هي أفعال يأخذ العرف من مساحتها الكثير، فإننا نضع يدنا على ضالتنا في تعبير شيخ النحاة (ولكن العباد انما كلموا بكلامهم ...... وعلى مايعنون) وتنوع الأفعال اللغوية ليس محكوماً بشكلها اللغوي، بل محكوم بقصد المرسل بالدرجة الأولى ، من طريق المواءمة بين الشكل اللغوي المناسب والعناصر التداولية، ولايمكن أن يكون المعنى الحرفي هو معنى الخطاب الوحيد، وهذا أحد دواعي توسع الدراسات التداولية، فلم تقف عند حدود المعنى الحرفي للخطاب، أو عند إنجازية الفعل بشكله اللغوي المباشر.... بل اهتمت بالمعنى التداولي وكيفية التعبير عنه بالفعل اللغوي غير المباشر، الأمر الذي يمكن تصوره حاضراً في ذهن شيخ النحاة حينما رد القول بأن الفعل الكلامي للآية هو الدعاء تناسباً مع شكل بنائها اللغوي، ورجح كون الفعل الكلامي هو التقرير.

أما التأكيد فهو (معنى) مستفاد من صيغ وأساليب لغوية معينة معروفة في العربية، وغرض تواصلي يستعمله الباث لتثبيت الأمر في نفس المخاطب وإزالة ((ماعلق بها من شكوك وإماطة ما خالجها من شبهات))[١] ف (التأكيد)[٢] الذي نعنيه من وجهة النظر التداولية هو (فعل كلامي) كثير الورود في لغة التواصل اليومية ، وليس مجرد (وظيفة نحوية محدودة) وإذا رنت أنظارنا إلى قوله تعالى ﴿**وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**﴾(الحج/٤٦)، نلفي الفراء يرقن ((والقلب لايكون إلاّ في

---

١ - في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٣٤.

٢- يستعمل معظم النحاة مصطلح ((التوكيد)) واختير- تداولياً - مصطلح ((التوكيد)) للتعبير به عن مفهوم لـ (فعل كلامي) خاص وهو مفهوم مختلف عما أرادوه هم. ويوجد هذا المصطلح عند بعض علمائنا القدماء. ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ٢٠٥-٢٠٦ .

الصدرِ وهو توكيدٌ مما تزيده العربُ على المعْنى المعلوم))[١]. نجد الفعل الكلامي المستقى من الآية – عنده – هو (التأكيد) المنتمي إلى صنف التقريرات، وهو الذي عناه أحمد بن فارس، إذ عقد له باباً في كتابه (الصاحبي) سمّاه (باب الإشباع والتأكيد)، ومثّل له بآيات قرآنية منها قوله تعالى: ﴿وَلَا طَـٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ (الأنعام/٣٨) [٢]. وهو مادرج عليه المفسرون. أمّا بلغة (سيرل) والتداوليين المعاصرين فهو فعل كلامي مندرج ضمن صنف (التقريرات) والغرض المتضمن في القول لهذه المجموعة الكلامية في رأي سيرل هو التقرير، وهناك فرق بين التوكيد والخبر الاعتيادي، ويتمثل بمعايير سيرل في (درجة الشدة للغرض المتضمن في القول) التي يزيد بها التوكيد عن الخبر الاعتيادي[٣].

---

١ - معاني القران: ٢/ ٢٢.

٢ - ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٢١٠.

٣ – ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ٢٠٨

التوجيهات (الطلبيات)

الغرض منها حمل المخاطب بدرجات مختلفة على أداء عمل معين، أما اتجاه المطابقة فيكون من العالم إلى القول، أي إن العالم ينبغي أن يكون مطابقاً للقول، ومما تتميز به التوجيهات:

- أن يكون المخاطَبَ هو المسؤول عن إحداث تلك المطابقة.
- أن يكون الفعل المطلوب من المخاطَبَ في زمان المستقبل.
- أن يكون المخاطَبَ قادر على الامتثال.

وصنيع العلماء العرب يوافق ماهو متداول عند المعاصرين، فالتداوليون المعاصرون لايدرسون (الأفعال الكلامية) مجردة من سياقها الكلامي والحالي، أو معزولة عن غرض المتكلم ، وإنما يدرسون إنجازية تلك الأفعال ولا يعدّونها (أفعالاً كلامية) إلاّ بشرط أن تتحقق هويتها الإنجازية في السياق عبر الاستعمال ولاينبغي لنا أن نغترّ بكون بعض المعاصرين[١] يحاولون وضع لائحة للأفعال الكلامية من دون ذكر، أحيانا، لسياقها الكلامي أو الحالي، فإنما المرجع النهائي لأولئك التداوليين في تحديد مجالها الدلالي والتداولي لن يكون إلاّ السياق الكلامي وسياق الحال وقصدية المتكلم، إذ هي من أكبر القرائن على فهم الغرض ودلالته[٢] ويمكن القول إن الكثير من ملاحظات سيبويه في الكتاب تلتقي مع نظرية (أوستن) في جلّ ماذهب إليه من أفكار تتصل بالأفعال الكلامية، والأفعال المقصودة بالقول. يرقن صاحب الكتاب ((سألته [٣] عن (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ

١- منهم (أوستن) على وجه التحديد.

٢- ينظر: التداولية عند العلماء العرب ١٥٣ .

٣ – يقصد يونس بن حبيب.

السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) (الحج/٦٣) فقال هذا واجبٌ وهو تنبيهٌ ، كأنَّك قلت: أتسَمع أن الله أنزل من السماء ماءً فكان كذا وكذا))[١].

ويقول المبرد بشأن الآية ذاتها: ((﴿ألم ترَ﴾ إنما هو انتبه وانظر: أنزل الله من السماءِ ماءً فكان كذا وكذا. وليس كقولك أَلم تأتْنِ زيداً فيُكرمِك، لأن الإكرام يقع بالإتيان . وليس اخضرار الأرض واقعاً من أجْل رؤيتك))[٢] فالتعبير الذي ورد عند صاحب الكتاب (وهو تنبيه) يكشف عن فعل كلامي للآية تُنبِّه إليه مبكراً في مدونة شيخ النحاة، فللقول عنده دلالتان:

- دلالة حرفية مباشرة تظهر في البنية السطحية، وتمثل الفعل الكلامي المباشر.
- دلالة ضمنية تمثل الفعل غير المباشر.

ويَصبُّ كلام المبرد في الفهم نفسه، وإذا لاحظنا تعبيره (انتبه وانظر) نجد فعلاً كلامياً توجيهياً بيّناً، فالاستفهام معنى نحوي أول، أما التوجيه والتنبيه فهي معان تداولية لا تتحدد إلاّ ((بمعرفة حقيقة المقام المعين ومختلف الملابسات المرتبطة بعلاقة المتكلم بالمخاطب وعلاقة الحدث بسائر الأحداث والأوضاع الخاصة أو العامة التي تكتنفه)).[٣]

ويذهب (سيرل) إلى أن جزءاً من أهداف بعض الأفعال ينصب على محاولة مطابقة الكلمات أو محتواها الخبري للعالم الخارجي، وما أنفك (أوستن) يذكر مراراً وتكراراً أن الأفعال الغرضية هي أفعال عرفية بصورة أساسية، فنراه يقول ((يجب أن نلاحظ أن الفعل الغرضي هو فعل عرفي، أي فعل مفعول وفقاً لعرف))[٤]. وإذا ما حاولنا تلمّس مثل هذه الأبعاد التداولية عند بعض المفسرين لتمكنا من أن نجد بعض

---

١ - الكتاب: ٣/ ٤٠.
٢ - المقتضب: ٢/ ٢٠
٣ - الإنشاء في العربية: ٤١٥
٤ - التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد: ١٩٨

الإشـارات لمثـل هـذه الفهـوم ففـي قولـه تعـالى: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ**﴾(الحجرات/٧)، يرى ابن عاشور علة تقديم خبر (أنّ) على اسمها، الاهتمام بهذا الكون فيهم، وللتنبيه على أن واجبهم الاتعاظ به والإخلاص له، لأنّ كونه فيهم شرف عظيم لجماعتهم وصلاح[١]. وذهب باحث معاصر إلى فائدة التقديم لتوكيد وجوده (ص) بينهم، والتنبيه على هذا الشرف العظيم، وتوبيخ من لم ينتبه إلى هذا التشريف ولم يستوعب هذه المصلحة.[٢] فالفعل الكلامي المسُتقى من هذا التركيب النحوي مع أبعاده التداولية هو التوجيه والتنبيه على اتباع الرسول الأعظم(ص)، كما جرى العرف على اتباع أفضل القوم، فاللغة لاتدرس – تداولياً – كنظام من العلاقات النحوية والشكلية، بل بوصفها معاني ووظائف يستعملها الباث للتعبير عن المغزى الكلامي الذي يحدده العرف ومقاصد المتكلم وليس التراكيب النحوية، فالمدرسة التواصلية والوظيفية ترى أن المعنى والوظيفة أو الفعل هو مقياس تصنيف الخطاب وليس الصيغة النحوية الشكلية[٣]. ونلمس في قراءة ابن عاشور مثل هذا التوجه، فلم يكن التركيب النحوي الدال الوحيد في فهمه للخطاب القرآني، وإنما جعل الآية تنحو منحى تداولياً في تعبيره (واجبهم الاتعاظ به والإخلاص له) ما يعني أن الخطاب القرآني بهذا الفهم ((ذو طبيعة لغوية وصبغة تداولية)).[٤]

وعندما نتحدث عن المكون التداولي أو عندما نقول إن ظاهرة ما خاضعة لـ (عوامل تداولية) فإننا نقصد بذلك المكون الذي يعالج وصف معنى الملفوظات في سياقها، ولو جئنا إلى مفهوم التحذير عند النحاة نجدهم يعرفونه بأنه ((تنبيه

---

١ – ينظر: التحرير والتنوير: ٢٦/ ٢٣٥.

٢ - ينظر: بلاغة التقديم والتأخير في القران الكريم: ٥٧١-٥٧٢ .

٣ - ينظر: نظرية الفعل الكلامي: ٢١٧-٢١٨ .

٤ – الخطاب الأصولي: ٢٢.

المخاطَب ليجتنبه)) [١]، فيقوم هذا الفعل على أساس التنبيه والأمر بالاجتناب كما قال سيبويه[٢]، أي الدعوة إلى الترك، وتُعدّ تلك هي الفائدة أو الثمرة المرجوة منه، يقول الرضي متحدثاً عن التحذير: سمَّي اللفظ المحذَّر به نحو: (إياك والأسد) ونحو (الأسد الأسد) تحذيراً، مع أنه ليس بتحذير، بل هو آلة التحذير[٣]، فآلة التحذير لفظ أو صيغة يتلفظ بها المتكلم فيحذر بها، أما التحذير فهو الفعل أو العمل الذي ينشئه ويصنعه بتلك الآلة، وكلام الرضي ينطوي على التمييز بين صيغة التحذير وعمل التحذير، بل إننا نقول أن في هذا الكلام نصاً صريحاً على هذا التمييز. وإذا جئنا إلى الخطاب القرآني نلاقي مثل هذا الفهم، ففي قوله تعالى ﴿**نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا**﴾(الشمس/١٣) يكون التقدير: احذروا ناقة الله واحذروا سقياها، والمراد: التحذير من أن يؤذوها، وهو تحذير يقتضي الوعيد[٤]. وفحوى هذا الكلام أن هنا فعلين كلاميين متداخلين: أحدهما (التحذير) ويصنف ضمن فئة التوجيهات، كونه خطاباً صادراً عن الباري – عز وجل – ولذلك ((تكون نتيجة الفعل التوجيهي ملزمة للمرسل إليه عبر سلطة المرسل، لأن مايجعل من الخطاب إنجازاً لفعل توجيهي هو ربطه بـ (أنا) المرسل)).[٥] والآخر (الوعيد) وبمصطلحات (سيرل) يكون أحد الفعلين فعلاً كلامياً مباشراً وهو التحذير، والثاني فعلاً كلامياً غير مباشر وهو الوعيد.[٦]

---

[١] - الأساليب الإنشائية: ١٥٢.
[٢] - ينظر: الكتاب: ١/ ٢٧٣-٢٧٤ .
[٣] – ينظر: شرح الكافية: ١/ ٤٧٩.
[٤] – ينظر التحرير والتنوير: ٣/ ٣٧٤.
[٥] –استراتيجيات الخطاب: ٣٢٤.
[٦] – ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ٢/٢.

ويلتقي كثير من المفسرين مع التداولية في بعض مقولاتها ومفاهيمها كمراعاة غرض ((المتكلم)) ، وكتصورهم لضرورة الربط بين الخطاب وملابساته، فيميزون بين المقامات المختلفة في الاستعمال الفعلي للغة، ويربطون بين المستوى الدلالي من الملفوظ والمستوى التداولي ومابين أشكال الخطاب الظاهرة واستعمالاته المختلفة جرياً على مبدأ أن ((اللسان وضعٌ واستعمال)).[١]

ففي تفسير قوله تعالى ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ (العنكبوت/٥٦)، يرقن الطباطبائي ((إنه تعالى ..... عطف الكلام على بقية المؤمنين، وأمرهم أن يهاجروا منها إن أشكل عليهم أمر الدين وإقامة فرائضه ، وسعة الأرض كناية عن أنه إن امتنع في ناحية من نواحيها أخذ الدين الحق والعمل به، فهناك نواح غيرها لايمتنع فيها ذلك))[٢] فمدونة صاحب الميزان تكشف عن فعل كلامي للملفوظ يصنف ضمن فئة (التوجيهات)، أي حمل المتلقي على إنجاز فعل معين (الغرض المتضمن في القول) وهو هنا توجيه المؤمنين على الهجرة، ولا يعدّ التوجيه فعلاً لغوياً فقط، وإنما يُعدّ وظيفة من وظائف اللغة حسب تصنيف (هاليداي) فـ ((اللغة تعمل على أنها تعبير ..... وتأثيراته في توجهات المرسل إليه وسلوكه))[٣] وهو ماوعاه الطباطبائي معبّراً عنه بالقول: فأمرهم أن يهاجروا ....الخ، فوظيفة التوجيه في اللغة وظيفة إيعازية ، ورصد صاحب الميزان عدم مجيء الخطاب وفعله الإنجازي على صيغة الأمر، (أوجهكم) أو (هاجروا) وهو مايذهب

١ –عبد الرحمن الحاج صالح ((الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج العربية في التعليم)) بحث:١١٠ نقلاً عن التداولية عند العلماء العرب: ٧٧.

٢ – الميزان في تفسير القران ١٦/ ١٤٤، ١٤٦، وذكر الطباطبائي رواية عن الإمام الصادق (ع) لتدعيم رأيه.

٣ – إستراتجيات الخطاب: ٣٢٤.

إليه التداوليون من أن تشكيل معنى لفظ الفعل الكلامي جزء من علم قواعد اللغة أو النحو يصلح أن يُحلّل بمعايير تصنيفية محددة ، فالمغزى الكلامي يجب أن يُحلّل بمعايير تداولية متدرجة وغير تصنيفية، فالأول يقع ضمن علم النحو، أما الثاني فيقع ضمن علم (الفعليات)،[١] ونجد فعل الآية الكلامي لم يأت بصيغة الأمر، بل جاء بصيغة الجملة المؤَكدة.

١ - ينظر: نظرية الفعل الكلامي: ٦٠.

المعبِّرات (الإفصاحات)

وهي مجموعة منّوعة تدور حول التوجهات والسلوك الاجتماعي لاسيما تجاه الوقائع الخاصة التي تمثل مضمون القول، ولا تتخذ الأفعال الكلامية صورة بعينها من صور البناء الشكلي ضمن صنف (المعبِّرات)، وإنما تتنوع تبعاً لقصد الخطاب، فمن الأشكال اللغوية التي توسم بأنها فعل كلامي (المصدر النائب عن فعل الأمر) نحو: ((إذا قابلتم الفريق فركلاً وضرباً، لتفوزوا عليهم. ومن مميزات هذا الاستعمال، أنه ينطوي على إيجاز في بنية المصدر، إذ إن ركل، ضرب، أوجز من: اركلوهم، اضربوهم وهذا ييسر التلفظ به عند التداول))،[1] ولانعدم في قراءة النحاة الأوائل لمثل هذا الانتباه المبكر لـ (فعل الكلام) من طريق المصدر، فنجد شيخ النحاة يرقن في (هذا باب أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره): ((ونظير سُبْحانَ الله في البناء من المصادر والمجرى في المعنى (غُفْرانَ) لأنّ بعض العرب يقول: غُفْرانك لا كُفْرانك، يريد استغفاراً لا كفُراً. ومثل هذا قوله جلّ ثناؤه (وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا) [2] أي حَراماً محرّماً، يريد به البراءةَ من الأمر ويبعدُ عن نفسه أمراً، فكأنه قال: أحُرِّمُ ذلك حَراماً محّرماً. ومثل ذلك أن يقول الرجلُ للرجل: أتفعل كذا وكذا ؟ فيقول: حِجْراً، أي ستِرْاً وبراءةً من هذا))[3] فالقراءة الفاحصة لمدونة سيبويه تكشف عن وعي مبكر بالفعل الكلامي المنجز في الخطاب (الآية) جاء على صيغة المصدر (حجر) المُصّنف– تداولياً – ضمن فئة المعبِّرات، وما يدل عليه قوله (يريد به البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمرا)، ويلاحظ إيراده لـ (مَثَل) من كلام العرب (ومثل ذلك........ فيقولون حجراً) للبرهنة على رأيه،

١- إستراتيجيات الخطاب: دراسة لغوية تداولية: ٣٤٦.

٢ – الفرقان/ ٢٢.

٣ – الكتاب: ١/ ٣٢٥– ٣٢٦ ، وينظر: المقتضب: ٣/ ٢١٨.

ويطابق هذا الفهم لوظيفة الخطاب، المفهوم الخاص بنظرية أفعال الكلام للفعل الإنجازي إلى حد بعيد ، إذ يربط فيه الجانب القصدي بالجانب العرفي لأفعال بعضها ببعض على نحو مماثل، كلما يقرر الفعل الإنجازي خاصية الفعل لمنطوقٍ ما، بما يحدد كيفية التواصل في الخطاب، ويجب أن نذكّر باستمرار أن البحث التداولي هو علم الاستعمال اللغوي، فاستعمال تركيب بدل تركيب آخر لايعود إلى اعتبارات نحوية فقط وإنما ((الكلام في مجمله تتحكم فيه عناصر التداولية ..... إن الخطاب هو مراعاة الخلفيات المشتركة بين المتخاطبين))[١]، وهو ما ظهر جلياً في قراءة شيخ النحاة للفعل الكلامي المستقى من الآية الكريمة.

ومن القضايا التي اعترضت الباحثين عند مباشرتهم للمعاني والأعمال المتحققة بالقول قضية المعاني الحاصلة في أقوال الله –عز وجل– في الخطاب القرآني، ومناسبة تلك المعاني لذاته وصفاته، ومن هذا الباب قوله تعالى ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾ (مريم/٣٨) ، يدوّن المبرد ..... ولا يقال لله عز وجل (تعجب) ولكنه خرج على كلام العباد، أي هؤلاء ممن يجب أن يُقال لهم (ما أسمعهم وأبصرهم في ذلك الوقت)، ومثل هذا قوله تعالى ﴿**فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى**﴾(طه/ ٤٤)، إنما هي للترجي، ولايقال ذلك لله، ولكن المعنى – والله اعلم– إذهبا أنتما على رجائكما فقولا القول الذي ترجوان به ويرجو به المخلوقون تذكّر من طالبوه[٢]، فالأقوال التي ذكرت في الخطاب القرآني (الآيات) هي أفعال كلامية، لكن معانيها (التعجب، الترجي) لا تصح نسبتها للباري– عز وجل– لمخالفتها صفاته، وأفعال الكلام في الآيات كما يرى المبرد تصنّف – تداولياً– ضمن المعبِّرات (التعجيب) في الآية

[١] **- تعديل القوة الانجازية (بحث:) ١٣٦.**
[٢] – ينظر : المقتضب: ٢/ ١٥٣

الأولى، و(الترجي) في الآية الثانية، فقراءة صاحب المقتضب التداولية للخطاب والأفعال المنجزة فيه تثريه وتعمقه، عندما نجده يركز في تحليله على البعد التداولي الذي يربط بين قصدية المتكلم ومراده من المخاطَب من جهة، وبين استجابة المخاطَب وردة فعله من جهة أخرى[1]، مما تبدى في قوله : إذهبا أنتما على......الخ.

أما فيما يتعلق في الفرق بين التعجب والتعجيب فلا فرق يذكر بين ما دونه المبرد وما ذهب إليه التداوليون في اختلاف التعجب عن التعجيب ((إذ في التعجب انفعال ودهشة تقف عند المتكلم ، وفي التعجيب حمل للغير على الانفعال والدهشة)) [2] فإذا قارنا هذا الفهم للأفعال الكلامية مع كلام المبرد نجد الاختلاف يكاد يكون معدوماً.

والفعل الكلامي ((جزء من الكلام المستخدم في التعامل الاجتماعي))[3]، وفي سياق بحثنا يعد التحديد بادئ الأمر مهماً، فأفعال الكلام ليست قصدية فحسب، وإنما عرفية وعقائدية أيضاً، و هذا يعني أن الأفعال اللغوية تنجز داخل الجماعة اللغوية على وفق قواعد قد تعلمها كل شريك لغوي في عملية تكيفه الاجتماعي، فشركاء الاتصال يمتلكون ((معرفة مشتركة عن أي الشروط ووفق أي قواعد يمكن أن تجري أفعال لغوية في موقف التواصل))[4] لذا، يجب التفريق بين قصد الفعل لدى الباث المقيد بالفعل الكلامي والمستعمل لذلك بصورة عرفية أو المفهوم على هذا النحو، وبين القصد الحقيقي للباث والفعل الكلامي المنجز من خطابه، وإذا كان (التعجّب) فعلاً كلامياً ينتمي إلى صنف المعبرات، فإن الباحثين الإسلاميين أضافوا

---

١ – ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ١٦٢.

٢ – الانشاء في العربية ٤٤٦

٣ – علم اللغة الاجتماعي ١٧٣، وينظر دلالة السياق ٢٢٢

٤ – التحليل اللغوي للنص ١١١

إليه فعلاً كلامياً آخر هو (التعجيب) ومؤداه حمل المتلقي على التعجب، إذ إنّ ((فعل العجب فيه... مصروف إلى المخاطَب))[١]، وإذا تأملنا كلام العكبري (ت ٦١٦هـ) بشأن قوله تعالى ﴿**فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ**﴾(البقرة/١٧٥)، نجده ينسب العجب إلى المخلوقين ، فقد ذكر في (ما) وجهين، وقال عن التعجب ((والكلام تعجّب عجّب الله به المؤمنين))[٢] فكلامه يكشف عن وجود فعل كلامي هو (التعجيب) دلّ عليه قوله (عجب الله به المؤمنين) وقد أخذ المفسرون بمصطلح التعجيب إذا كانت ألفاظ التعجّب صادرة عن الله تعالى، وعلى هذا جرت عادتهم[٣]، فقد فسر ابن عاشور الآية ذاتها بقوله ((تعجيب من شدة صبرهم على عذاب النار))[٤]، وبلغة تداولية نقول: إن فعل القول هو البناء الصوتي للآية، والفعل المتضمن معنى القول هو التعجب من شدة صبرهم على النار، والغرض المتضمن في القول هو حمل المؤمنين على التعجب، ونُلفي تعبير العكبري تعبيراً مدهشاً حينما صرح: (عجب الله..... الخ). ومما تقدّم يتبين أن عدداً من الأفعال اللغوية ليست حادثة عن الصيغة اللغوية التي ((تنجز فيها، إنما هي مقامية الأصل.... أو قُلْ إن طاب لك تداولية النشأة... ويمكن أن يمدنا المقام الذي تستعمل فيه الصيغة اللغوية بأسباب الانتقال من معنى إلى آخر))[٥].

ويؤكد التداوليون أن الكلام يفترض أفكاراً ونوايا وعواطف معينة فالذي يعتذر من غير أن تكون عنده أي عاطفة تحسر هو لاشك مراء[٦]، ما يجعل للقصد أثراً

---

١ – التداولية عند العلماء االعرب: ١٦٢.

٢ – التبيان في إعراب القران: ١/ ١٤٢ ، وينظر: تأويل مشكل القران: ٢٧٥

٣ – ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ١٦٢

٤ – التحرير والتنوير: ١٦/ ٢٢٧.

٥ – أصول تحليل الخطاب: ١/ ٨٦٥.

٦ – ينظر تحليل الخطاب المسرحي ١٩٠.

محورياً في بناء أفعال الكلام، ولاسيما في صنف المعبِّرات، ففي قوله تعالى ﴿**وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ**﴾(البقرة/٢٨٥)، يرقن الطبري: ((..... وقوله (غفرانك ربنا) يعني، وقالوا: غفرانك ربنا بمعنى اغفر غفرانك، كما يقال سبحانك، بمعنى نسبّحك سبحانك، فإنْ قالَ لنا قائلٌ: فما الذي نصبَ قوله(غُفْرانك) ؟ قيل له وقوعه وهو مصدر موقع الأمر، وكذلك تفعل العرب بالمصادر والأسماء إذا حلّت محلَ الأمرِ، وأدَّت عن معنى الأمر، نصبتها، فيقولون شكراً لله يافلان وحمداً له، بمعنى اشكر الله واحمده))[١]. يكشف النص عن فعل كلامي جاء على سمت العرب في التعبير، وقوله: (وقوعه وهو مصدر موقع الأمر) وإن جاء في سياق نحوي إلا أنه يقترب من تخوم أصناف الأفعال الكلامية غير المباشرة، وإذا عملنا بقاعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ) التي تقول ((إن كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل))[٢] وأضفنا إلى هذه القاعدة ما اتفق حوله النحاة من أن المفعول المطلق هو في الحقيقة ((اسم الحدث الذي فعله المتكلم))[٣] وأن (غفرانك) تشير إلى المتكلم وتنوب عن (اغفر)، علمنا أنه بالإمكان عد (غفرانك) فعلاً من أفعال الكلام، ويندرج هذا الفعل الكلامي في تصنيف العرب القديم لأفعال الكلام ضمن أفعال الطلب، أمّا في تصنيف (سيرل) فيصنّف ضمن الأفعال التعبيرية، ونشير هنا إلى الفرق بين الاعتذار والاستغفار، رغم كونهما يحملان دلالة طلب الصفح، الاستغفار ذو طبيعة دينية، ومن ثمّ، فهو من وجهة نظر التداوليين يختلف تماماً عن الاعتذار، ويتُجلى هذا الاختلاف في أن الطالب للاستغفار ينتظر إجابة (كلامية) على قبول استغفاره

---

١ - جامع البيان ٣/ ١٥٣.

٢ - الأصول في النحو ١/ ١٩٩.

٣ - شرح الكافية: ١/ ٢٩٧.

أو عدم قبوله [1]، فالمتلقي في هذا الإطار هو ذو طبيعة غيبية. الغفران هو شأن العلي القدير مما يعني أن لازم فعل الكلام غير متحقق في لحظته الآنية.

---

١ – ينظر تحليل الخطاب المسرحي: ١٩٠.

التعهّدات (الوعديات)

والغرض منها التزام المتكلم القيام بعمل ما في الزمان المستقبل، ويكون اتجاه المطابقة مماثلاً للتعهدات، أي من العالم إلى القول، وتتميّز (الوعديات) بكون المسؤول عن إحداث المطابقة هنا المتكلم، وإن يكون قادراً على أداء مايلزم به نفسه. ويطرح التداوليون السؤال الآتي: كيف للمتكلم أن يقول شيئاً يصوغه في عبارة خاصة وهو يقصد به شيئاً آخر؟ وكيف للمستمع أن يفَهم مالم يصرّح به المتكلم؟ بمعنى: كيف يتمّ الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المراد أو المُسْتَلزم خطابياً ؟ وكيف يمكن ضبط ومعرفة المعنى الذي تخرج إليه صيغة معينة من الصيغ كالاستفهام والنداء والأمر والطلب ؟ لاحظ ((سيرل)) أن مثل هذه الأساليب أضحت أعرافا في لغات متعددة، وقد حاول تفسير ذلك انطلاقا من دراسة أفعال الكلام والمعلومات المشتركة بين الباث والمستمع، وقدرة المتلقي على القيام بتفسير تداولي لأفعال الكلام في الخطاب المفحوص، وإذا ما عرجنا على كلام أبي عبيدة (ت٢١٠هـ) بشأن قوله تعالى ﴿فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (الروم/٣٤) نجده يقول: مجازه مجاز التوعد والتهديد، وليس بأمر طاعة ولا فريضة[1]. وفي تفسيره لقوله تعالى ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾(فصلتم٤٠) يدوّن: ((لم يأمرهم بعمل الكفر إنما هو توعد))[2] فالفعل الكلامي المستقى من الآية هو (الوعيد) المصنف (تداولياً) ضمن فئة الوعديات (التعهدات)، وبرغم مجيء الخطاب على صيغة فعل الأمر، نجد أن قراءة (صاحب المجاز) للفعل الكلامي في الآية استندت إلى عرفية الأفعال اللغوية وخروجها عند العرب على هذا السمت، وعلى الرغم من خروج الأمر إلى دلالات

---

١ – ينظر : مجاز القران ٢ / ١٢٢.

٢ – م . ن ٢ / ١٩٧ ، وينظر : ملاك التأويل: ٢٩٩.

أخرى لكنه ((مذهب لم يثبت ولم يترسّخ ترسّخ مذهب أهل الصناعة من النحاة وذلك بالرغم من وجاهته. وهو مذهب نجد ما يشبهه لدى الأصوليين، إذ اعتبروا أن ((أمر)) التعجيز والتهديد ليس في الحقيقة بأمر))[١]. من الكلام المزبور، يمكن القول إنَّ أبا عبيدة كان أقرب إلى التصنيف التداولي في عدّه الفعل ضمن (الوعديات) منه إلى التصنيف النحوي.

ويعدّ التأويل التداولي الإجمالي للخطاب المفحوص – أي تحديد الأفعال الكبرى انطلاقا من متواليات أفعال اللسان– أمراً مهماً بالنسبة إلى التأويل الإدراكي (التداول) لمتواليات أفعال الكلام وانجازها[٢]، انطلاقا من ذلك، فإن للأفعال اللغوية أثراً مهماً في تحويل معتقدات المتخاطبين من جهة، واستمرارية الخطاب من جهة أخرى، حتى وإن جاءت على شكل أفعال ضمنية، فالغرض المتضمن في القول ينبني على ما قاله الباث، فلا توجد هناك أقوال قوالب، كل قولٍ يخضع لشروط الإنجاز الحافة به. ويُعدّ صنف (التعهدات) من الأفعال اللغوية التي لا تأتي على نسق شكلي واحد، ففي قوله تعالى ﴿**ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ**﴾(الحجر/٣)، يرقن المبرد: ((فإن قال قائل: أ فأمَرَ بذلك ليخوضوا ويلعبوا ؟ قيل: مخرجه من الله – عز وجل – على الوعيد، كما قال (اعملوا ما شئتم)، ﴿**فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ**﴾[٣]))[٤] يتضح من غلالة المبرد أن فعل الكلام المنجز للآية هو (الوعيد) المصنّف ضمن التعهدات، على الرغم من أن البناء الشكلي للآية

---

١ – الإنشاء في العربية ٤٤٤.

٢ – ينظر : العلاماتية وعلم النص ١٧٤.

٣– الكهف/٢٩.

٤ – المقتضب ٢ / ٢٦.

هو بنية فعل الأمر (افعلْ)، الأمر الذي ينمّ عن وجود قوة إنجازية لأفعال الكلام لا ترتبط دائماً بأحياز الصيغة النحوية التي تحملها، فالفعل اللغوي في الصورة العربية ((يتكون من مكونين، من الجزء الإنجازي يسِم نمط الفعل الكلامي... والجزء القضوي الذي يشتمل على مضمون الفعل (مثل مضمون الوْعد) مضمون النصح .....))[1]، أما الفعل الكلامي في الصور غير الصريحة، فإنه يرتهن بقصدية (صاحب الخطاب) وهو ما كان حاضراً في ذهن المبرد في قراءته التداولية للآية الكريمة، إذ قال (مخرجه من الله – عز وجل – على الوعيد) أي إن القصد لم يكن الأمر باللعب والخوض، وإنما الوعيد، فالقصد ((قرينة تمييزية ناجعة تكسب التحليل أساساً تداولياً صريحاً، فالخبر والإنشاء كلاهما له خارج، وكلاهما يطابق ذلك الخارج، فالخبر ما طابق الخارج، وليس (القصد) من الإنشاء ذلك))[2].

وتجسّد نظرية أفعال الكلام موقفاً مضاداً للاتجاه الوصفي الذي ركز على التحليل الشكلي للعبارات، مجّردة من سياقها اللغوي والاجتماعي والتاريخي، في حين أن الأفعال الكلامية تعكس مخططاً ونشاطاً إنجازياً أكثر منها أقوالاً تتصف بالصدق والكذب[3]. ولا تتعلق الأفعال الإنجازية بقضايا جزافية، إنما تحدد أوجه الإنجاز سمات معينة للقضايا التي تتبعها. وفي حال الفعل الإنجازي ((الوعد)) يجب أن يدلّ المحتوى القضوي على المستقبل، وإذا ما مرقنا على كلام المبرد في رصده للفعل الكلامي في قوله تعالى ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾ (الروم/٦)، نجده يرقن: ((واعلم أن المصادرَ لا تمتنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما تدّل عليها، أو كان بالحضرة ما يدلّ على ذلك ..... ومثل ذلك (وَعْدَ اللَّهِ) لأنه لما قال ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (٤)

---

[1] – التحليل اللغوي للنص ١١٣.

[2] – التداولية عند العلماء العرب ٦٩.

[3] – ينظر: الفلسفة واللغة ١٠٧.

﴿بِنَصْرِ اللَّهِ﴾[١]، عُلِمَ أن ذلك وَعْد منه، فصار بمنزلة وعدهم وعدا))[٢]. يكشف كلام المبرد عن وجود فعل كلامي للخطاب هو (الوعد) المصنف ضمن فئة التعهدات، ففعل القول هو المصدر، والفعل المتضمن في القول هو (الوعد) والأثر المنجز في القول التعهد بعدم إخلاف الباري لوعده، واستعان المتلقي بالآيات الحافة بالملفوظ لتخريج الفعل الكلامي على (الوعديات)، فضلاً عن سياق الموقف الذي نزلت فيه الآية، فهناك العديد من الأفعال الكلامية متضمنة في سياق الموقف ((لذلك علينا أن نراعي مؤشرات السياق مثل علاقة الأدوار المعينة، والإطار المؤسس ، والمعرفة الخلفية، بل في حالات كثيرة لايحسم إي إنجاز محدد قد تمّ .... إلاّ بناءً على معلومات سياقية))[٣].

ومن البديهي إلاّ يقال إن كل الأفعال الكلامية بمفهوم ((سيرل)) لها وظيفة الاتصال، إذ يمكن أن تحقق وظائف تواصلية أخرى، ويمكن لأفعال الكلام ((التعهدية)) القيام بوظيفة استشارة أو وظيفة إبلاغ. ففي قوله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ (٢٥) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾(الغاشية/٢٥-٢٦) قُدّم خَبر إنّ (إلينا) في موضعين، موضع جاء فيها اسمها المؤخر (إيابهم)، وموضع جاء فيه اسمها المؤخر((حسابهم))، وتشير الآية إلى أن فيها تعهداً بحتمية المعاد والحساب، يدوّن الزمخشري: فإن قلت: ما معنى تقديم الظرف؟ قلت معناه التشديد في الوعيد، وأن إيابهم ليس إلاّ إلى الجبار المقتدر على الانتقام وان حسابهم ليس بواجب إلاّ عليه،

---

[١] - الروم/ ٥-٤.

[٢] - المقتضب ٣ / ٢٣٢.

[٣] - التحليل اللغوي للنص ١١٧.

وهو الذي يحاسب على النقير والقطمير[١]، فمدونة المتلقي تكشف عن فعل كلامي للآية يصنّف ضمن فئة (التعهدات) أي التعهد بالحساب، وهذا النوع من الأفعال الكلامية محاولة لتغيير العالم الخارجي ليطابق الكلمات، لكن في هذه الفئة فان المتكلم هو الذي يتعهد بالقيام بالعمل، ويشير كلام صاحب الكشاف إلى المحتوى القضوي للخطاب (وان حسابهم ليس بواجب إلا عليه) فهذا الجزم (التعهد) كما رآه الزمخشري يكشف عن مضمون قضوي المشروط بإتيان الباث ((بمجموعة من الأحكام الجازمة التي ينطوي كل منها على قضية مخصوصة))[٢].

---

١ – ينظر : الكشاف: ١١٩٨.

٢ – اللسان والميزان: ٢٦٢.

المُعلنات (الحكميات)

الغرض منها إحداث تغيير في الكون، بحيث يطابق الكون مضمون القضية بمجرد الإنجاز الناجح لمضمون الفعل الكلامي.

ويمكن تصنيف جميع آيات الأحكام ضمن هذا الفئة من الأفعال اللغوية. فدراسة الأحكام الشرعية المعروفة لدى الأصوليين بصيغ التكليف تنبئ عن وعي مبكر لهذا النوع من الفهم لمقاصد الخطاب، فمبحث الأفعال اللغوية وإن كان متجذراً في النظرية النحوية، فإن المباحث المتعلقة بالأحكام الفقهية قد أذكت ناره، وجعلته يتخذ صورة لا نقّدر أنها كتبت له في زمن أخر سابق أو لاحق. فكلام الله هو كلامه من جهة اللفظ لكن الاقتصار على هذا الاعتبار لا يمكّن (المسلم) أكثر من التبرك بتلاوته والاعتراف بإعجاز قائله، لكن علاقة المسلمين لم تكن مقتصرة على هذا الجانب، وإنما كان قانوناً بالأحكام التي تضمنها[1]. وهناك صيغ متعددة لإنجاز الأفعال الكلامية (الحكميات) تناولها النحاة والبلاغيون، غير أن الأصوليين توسعوا فيها لأمر يتصل بصميم دراستهم، فمن الصيغ التي يأتي عليها الفعل الكلامي صيغة الجملة الخبرية بمعنى الأمر، ففي قوله تعالى ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**﴾(البقرة/٢٢٨)، أنجز الخبر (فعلاً كلامياً) هو (حكم الوجوب) لأن ((السياق يدلّ على أن الله تعالى أمر بذلك، لأنه خبر وإلا لزم الخلف في الخبر))[2] ويرقن الزمخشري: ((فإن قلت: فما معنى الإخبار عنهن بالتربص؟ قلت: هو خبر في معنى الأمر، وأصل الكلام (وليتربص المطلقات)، وإخراج الأمر بصورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعارٌ بأنه مما يجب أن يُتلقى بالمسارعة إلى امتثاله ، فكأنهن امتثلن للأمر

---

١ - ينظر: اصول تحليل الخطاب: ١ / ٨٧٥.

٢ - البرهان في علوم القران: ٢/ ٣٢٠.

بالتربص، فهو يخبر عنه موجوداً....... ولو قيل (ويتربص المطلقات) لم يكن بتلك الوكادة))[١] فلو رمنا قراءة المدونتين بلغة البحث التداولي المعاصر، لتكشّفت لنا مقاربة تداولية للخطاب ولأفعال الكلام المنجزة فيه، فالباري – عز وجل– هو المشّرع وهو من أمر بالتربص –مدونة الزركشي– وإخراج الأمر بصورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنه يجب أن يُتلقى بالمسارعة إلى امتثاله –مدونة صاحب الكشاف– الأمر الذي يقترب من التقعيد المعاصر للحكميات، ((فالغرض منها حمل المخاطب بدرجات مختلفة على أداء عمل معين، أما اتجاه المطابقة فيكون من العالم إلى القول، أي إن العالم ينبغي أن يكون مطابقاً للقول أو بعبارة أخرى، يطلب مطابقته للقول))[٢].

والأفعال المباشرة، هي التي يتلفظ بها المرسل في خطابه وهو يعني حرفياً مايقول، قاصداً أن ينتج أثراً إنجازياً على المرسل إليه من خلال جعل المتلقي يدرك قصدية الخطاب. ففي قوله تعالى ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ**﴾(النساء/٧٧) أجمع العلماء على وجوب الصلاة والزكاة على كل من شمله الخطاب، جاء في تفسير القرطبي (ت٦٧١هـ) ((قوله تعالى (وأقيموا الصلاة) أمر معناه الوجوب ولاخلاف فيه))[٣] وبمثله قال عن الزكاة، والحجة النحوية: أنّ (أقيموا) و(آتوا) أمران مطلقان فهما دالان على الوجوب، فالعلماء الأوائل يكادون يجمعون على أن حدّ الأمر ((استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه))[٤]، وإنّ صيغته الأصلية هي فعل الأمر (أفعل) ومن أرجح ((معاني الأمر كونه يجعل من التلفظ بالصيغة دلالة على

---

١ – الكشاف: ١٣٢.
٢ – الإنشاء في العربية ٥٠٦.
٣ – الجامع لأحكام القرآن ١ / ٣٤٣.
٤ – إستراتيجيات الخطاب ٣٤١.

الوجوب))[١]. ولكن هذا ليس على إطلاقه في استعمال الخطاب في التداول، إذ لابدّ أن تتواكب الصيغة بسلطة المرسل، وإلا خرج الأمر من معناه وخرج عن دلالته على قصد المرسل إلى مقاصد أخرى، ويبدو من كلام القرطبي وعيه بكون الأمر هو تغيير للعالم الخارجي عن طريق القيام بأفعال مستقاة من الفعل الكلامي المبثوث في الآية الكريمة، والمصنّف ضمن (الحُكْميات) لأنه صادر ممن بيده أمر التكليف وهو الباري عز وجل.

---

١ – نظرية أفعال الكلام العامة ٩١.

أفعال الكلام غير المباشرة

يرى (سيرل) أن بعض الصيغ تميل إلى الثبوت عرفاً بوصفها صيغاً اصطلاحية منمطة لأفعال كلامية غير مباشرة. وفي الوقت نفسه الذي تحتفظ فيه تلك الصيغ بدلالتها الحرفية، فهي تكسب استعمالات عرفية أو تقليدية[١].

ولو رنت أنظارنا إلى تفسير القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت٤١٥هـ) لقوله تعالى ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾(الحجر/٢) نجده يرقن: ((وربما قيل .... كيف يجوز ذلك ولاشك في أنهم يتمنون في الآخرة ذلك فما فائدة ربما؟ وجوابنا: أن ذلك من باب الردع، وربما يكون أقوى، فأحدنا يُقبْل على ولده وقد عدا عن التعليم فيقول: ربما تندم على ما أنت عليه، فيكون في الزجر أبلغ))[٢] فالفعل الكلامي عند القاضي هو فعل كلامي غير مباشر، لم يأت بشكله اللغوي المباشر (أردع)، وإنما جاء على صيغة أسلوب خبري يحكي حال الذين كفروا، ونجد في هذا الصنيع لمحة تداولية، ولاسيما في التفريق بين البناء التركيبي للخطاب، والفعل الكلامي المنجز فيه، ذلك أن محاولة "القاضي" تتجاوز قراءة الملفوظ (الآية) على أساس التصور اللغوي وحده، إلى إطار التصور على أساس تداولي يرتكز بصورة رئيسة على قصد "الباث" ، وهو ماعبّر عنه بالقول: إن ذلك من باب الردع وربما يكون أقوى، ويُرْصد استناد المتلقي إلى فعل كلامي مستقى من العرف لتدعيم رأيه، ذلك ((أننا نتواصل بالأفعال الإنجازية غير المباشرة أكثر من تواصلنا بالأفعال الإنجازية المباشرة))[٣] وتعبير القاضي بـ "الأقوى" يقترب من ظاهرة " الاختلاف والتباين في درجة الشدة للغرض المتضمن في القول" التي تحدث عنها "سيرل"

---

١ – ينظر : نظرية الفعل الكلامي ١٥٧.

٢ – تنزيه القرآن عن المطاعن ٢١٣.

٣ – استراتيجيات الخطاب ٣٩٥.

والموجودة بكثرة في اللغة العربية بفعل وفرة الأدوات الدالة على القوى الإنجازية المختلفة التي سمّاها النحاة حروف المعاني[١]، وتساعد كفاءة القالب اللغوي لدى المرسل إليه (المتقبل) على فهم القصد، ومن ثّم، فان ما يساعد على أدائها لأفعال الانجاز هو هذا الفهم للغرض الذي نلفيه عند القاضي في تنجيزه للفعل الكلامي في الخطاب.

وصاغ المعتزلة نظرية في القصد وأثره في عملية التواصل مع تدعيمها بنماذج من الخطاب القرآني، سبقوا بها اللغويين المعاصرين المنخرطين في البحث التداولي ونظرية أفعال الكلام، فالكلام – بحسب رأي المعتزلة – ليس مجرد ملفوظات مقارنة لقصودها، فالمواضعة (المعنى الوضعي) – للألفاظ والأساليب – تكفي وحدها للاستدلال على المعنى المقصود أو الفعل الكلامي المنجز، بل القصد هو من يُعطي الدلالة الفعلية في الاستعمال، وقد استعمل المعتزلة مفهوم القصد بمعنيين أو مرحلتين:

- المرحلة الأولى: هي القصد على مستوى (فعل القول)، أي تحديد أيٍّ من المعاني المتواضع عليها يقصده المتكلم في كلامه.
- المرحلة الثانية: القصد بمعنى المغزى الكلامي أو المغزى الفعلي للكلام بحسب المصطلح الحديث. وقد أطلق بعض المعتزلة على هذه المرحلة تسمية "إرادة الدلالة بالصيغة على الفعل"، أي على فعل كلامي معين دون غيره من الأفعال الكلامية الأخرى، وهو الذي يحدد وضعية المقولة كأن تكون للتهديد أو للوعد أو الاعتذار أو النصيحة، أي يمثّل هدف المتكلم ومقصده في التلفظ بملفوظات بها معان وضعية محددة[٢].

---

١ – ينظر : التداولية عند العلماء العرب ٢١٦.

٢ – ينظر : نظرية الفعل الكلامي ٨٥–٨٦.

وإذا أنعمنا النظر في قوله تعالى ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ (٢٦) إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ (التكوير/٢٦-٢٧) نجد القاضي عبد الجبار يدون: تبكيت وتوبيخ لمن أعرض عن الذكر وعدل عن التمسك بالطاعة، وذلك لايصح إلاّ وهو قادر على خلافه، لأن الواحد منا لايجوز أن يحبس غلامه ويقيده ويمنعه من التصرف ثم يقول: أين ذهبت عن طاعتي في التصرف في التجاوزات والخروج في الأسفار ويوبخه على ذلك[١]، فالفعل الكلامي في الآية -عند القاضي- هو التبكيت والتوبيخ، وهو فعل غير مباشر جاء على صيغة الاستفهام، ونرصد أن المتلقي عمد إلى إيراد تمثلة عرفية لإنجاز الأفعال الكلامية العرفية غير المباشرة لتعضيد رأيه، فالمرسل يستعمل أكثر من آلية لإنجاز فعله اللغوي غير المباشر، وذلك باستثمار المعطيات اللغوية، والعناصر الحافة بالخطاب، والمعرفة المشتركة، ليستطيع المخاطَب أن يفهم قصد المرسل عند تأويل الخطاب وهي المعاني التي تعارف عليها المعاصرون باسم (القصدية). ويجد المتتبع للتراث النحوي إصراراً من بعض النحاة على هذا المبدأ التداولي، يقول السيوطي (٩١١هـ): ((إن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شي وهو في المعنى شي آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلتا الحالتين واحدة))[٢] فقد ذكر السيوطي في هذا النص مبدأين تداوليين: غرض المتكلم، ومراعاة حال السامع من أجل الفائدة التي يجنيها من الخطاب[٣]، ولا نعتقد بأن قراءة القاضي للخطاب كانت بعيدة عن مثل هذا التصور.

---

١ - ينظر : متشابه القرآن ٦٨١.

٢ - الأشباه والنظائر في النحو ٣/ ١٧٣.

٣ - ينظر : التداولية عند العلماء العرب ٢٠١.

ويرتبط الفعل الإنجازي غير المباشر بوصفه فعلاً كلامياً، ارتباطا وثيقاً بمقاصد المتكلم، ويحقق المتكلمون بمساعدة اللغة مايرمونه من تأثير وقصود، وفي اللغة يُفرّقُ بين مايقال و مايقصد، إذ يتعلق " المَعنْيُّ " في المقام الأول بالجانب الإنجازي للفعل الكلامي، ((ويجب أن يُنظر إلى الإنجاز بوصفه جانباً قصدياً لفعل كلامي في سياق الموقف الكلي))[١]. ففي قوله تعالى ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾(الأعراف/١٨٥)، يذكر المعربون وجهين للإعراب، أحدهما: اسم يكون (أجلهم) والخبر قد أقترب، والأخر، أن يكون الاسم ضمير الشأن وخبرها (قد اقترب أجلهم)[٢]. هذا من جهة الإعراب، أما من جهة المعنى فإن هذه الجملة داخلة في مجال الإنكار والتوبيخ، لتأخيرهم النظر والتأمل المنصوص عليه في الآية السابقة، أي لعلهم يموتون عما قريب فما لهم لا يسارعون إلى التدبر في الآيات التكوينية الشاهدة بما كذبوه في الآيات القرآنية[٣]، فالآية تنجز فعلاً كلامياً غير مباشر هو الإنكار والتوبيخ جاء عن طريق بناء لغوي محدد تشكّل من طريق عملية حجاجية لتنجيز الفعل الكلامي فضلاً عن قصدية الخطاب، فتأويل الأفعال الكلامية ذات البنى الذهنية المقصودة عملية حجاجية برهانية تتطلب ((معرفة العالم الذي تؤوَل فيه العبارة، ومعرفة المقامات المتنوعة للسياق، ومعرفة اللغة المستعملة، أي قواعدها في الاستعمالات الممكنة، وكذلك معرفة أنساق أخرى لضروب مواضعة العمل المشترك للإنجاز))[٤]، فأفعال النطق تشتمل على مجرد النطق بسلسلة من الكلمات، أماّ الأفعال الكلامية، فتشتمل على النطق بكلمات في جمل في سياقات معينة وتحت

---

١ – التحليل اللغوي للنص ٢١.
٢ – ينظر: تفسير أبي السعود: ٣/ ٢٩٩.
٣ – م.ن: ٣/ ٢٩٩.
٤ – النص والسياق (دايك): ٣٧٢.

حواضن معينة وبمقاصد معينة، وهذا ما يمكن إيجاده في كلام المتلقي(فمَا لهم لا يسارعون إلى التدبر .....الخ).

وكثيراً ما يتوصل إلى إنجاز الأفعال الكلامية غير المباشرة من طريق "الاستفهام"، فالاستفهام "معنى نحوي" فعل كلامي مباشر، أماّ التقرير والتوبيخ والحضّ وبقية المعاني التي يخرج إليها فهي "معان تداولية " (أفعال كلامية غير مباشرة) ، لا تتحدد إلاّ بمعرفة المقام المعين ومختلف الملابسات المرتبطة بعلاقة المتكلم بالمخاطَب وعلاقة الحدث بسائر الأوضاع الخاصة أو العامة التي تكتنفه.

ولو نظرنا إلى الفعل الكلامي في قوله تعالى﴿**قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ**﴾(هود/٢٨) نجد ابن عاشور يدون ((أما المقصود من الاستفهام فهو بعثهم على إعادة التأمل في الآيات، وتحضيض نفوسهم واستنزالهم إلى الإنصاف، وليس المقصود معذرتهم بما صنعوا ولا العدول عن تكرير دعوتهم))[١]، فالنص المزبور يكشف عن تأطير لفعل كلامي غير مباشر جاء على نسق الاستفهام هو دعوتهم إلى التأمل في الآيات، ونجد المتلقي ارتكن إلى مبدأ ((الشروط المعَّدة)) بتعبير "سيرل"، وهو من أهم المبادئ التي تؤثر في "هوية الأفعال الكلامية" وفي قوتها وضعفها وفي تصنيفها أيضاً، وفحواه، تساوق ظروف تداولية معينة خاصة بالمتكلم أو المخاطَب، والشروط المعّدة في الآية منوطة عند المفسر بالمخاطَب، فهو لم يدعوهم إلى التأمل ولا يعذرهم على ما صنعوا، وقد أغرى موضع (الاستفهام) كثيراً من الباحثين بدراسة صلة عمل الاستفهام في مختلف أبنيته المنجزة بعمل الإخبار من جهة، وبعمل الأمر

---

١ – التحرير والتنوير: ٧٤/١١.

من جهة أخرى، وهي دراسات تنطلق من الأقاويل المنجزة في المقامات المخصوصة.

نتائج الأطروحة

١-مثّل (الخطاب) فواتح فضاءات متعددة، رفدت البحث اللساني بآفاق للدراسة، تعدت حدود الجملة إلى ما هو أوسع.

٢-ساوى (البحث) بين الخطاب والنص من جهة توصيف القرآن الكريم، إذ عدّه المدونة الوحيدة التي ينطبق عليها مفهوم الخطاب بسمته الشفاهية، وعدّه نصاً بسمته المدونة.

٣-إن المنهج التداولي في دراسة اللغة يمثل مصدراً ثراً يمكن أن يغني البحث اللغوي في مناحٍ متعددة.

٤-وجد البحث أن الخطاب القرآني لايمكن أن تسبر أغواره، أو تتكشف دلالاته على الوجه الأمثل، الا بمراعاة البعد التداولي عند تلقيه.

٥-اكتشاف مقاربات ثرّة في التراث العربي في المدونات التفسيرية والنحوية واللغوية، التي تلقت الخطاب القرآني، ورصد الإشارات ذات البعد التداولي، التي لا تقل أهمية عمّا توصل إليه الباحثون المعاصرون في هذا المجال. ويمكن أن نجد لها صلة وثيقة بما توصلت إليه الدراسات المعاصرة في سياق البحث التداولي.

٦-بين البحث أن المبنى الإعرابي عند النحاة لم يرتكن إلى البناء الشكلي للخطاب، إنما حاول سبر أغوار الأبعاد التداولية في توصيف العمل الإعرابي للخطاب القرآني.

٧-لفت انتباه الباحثين إلى أهمية الابعاد التداولية في تقعيد القواعد الخطابية، بدلاً من الافتراض والتمثيل.

٨-إن رصد حركة الضمائر، وتتبع مرجعياتها، وإن كان موضوعا نحوياً في المقام الأول، لكن المفسرين استندوا إلى البعد التداولي في توجيههم لحركة الضمائر الواردة في الخطاب القرآني.

٩- يمكن القول إن الخطاب القرآني مثّل فعلاً كلامياً واحداً، عبر أفعاله الكلامية المتعددة، وهو تغيير واقع المتلقي من الضلال إلى الهداية.

ثبت المظان

❖ **القرآن الكريم.**

❖ **الأبعاد المعنويـة فـي الوظـائف النحويـة،** أسامة كامل عارف جرادات، دار الفرقان للنشر والتوزيع الأردن، ٢٠٠٤ م .

❖ **اتجاهات البحث اللساني،** ميلكافيتش، ترجمة، سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط ١، ٢٠٠٠ م .

❖ **الإتقان في علوم القرآن،** جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق : محمد أبـي الفضـل إبراهيم مكتبـة ومطبعـة المشـهد الحسيني، القاهرة ط ١ ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٧م.

❖ **أثـر النحـاة فـي البحـث البلاغـي،** د. عبد القادر حسين، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، قطر، ط١، ١٩٨٥.

❖ **الأسـاليب الإنشـائية فـي النحـو العربـي،** عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٣، ١٩٨١.

❖ **أساليب العطف في القرآن الكريم،** د. مصطفى حميده، الشركة المصرية العالمية للنشر، لو نجمان، ط١، ١٩٩٩م.

❖ **استراتيجيات الخطاب – مقاربة لغوية تداولية،** عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ط ١، ٢٠٠٤م.

❖ **أسرار البلاغة،** عبد القاهر الجرجاني، تعليق الشيخ رشيد رضا، دار الفكر، القاهرة، دت.

❖ **إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالـة،** نقله إلى العربية وعلّق عليه: أ.د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، مصر ط ١، ٢٠٠٨م .

الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، أبو محمد عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام المصري الشافعي الدمشقي (ت ٦٦٠هـ)، المطبعة العامرة ١٣١٣هـ .

- ❖ **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبد الله، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٨٦ .
- ❖ **الأصول، دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**، د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨م .
- ❖ **أصول التفكير النحوي**، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧ م .
- ❖ **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية**، تأسيس " نحو النص" – محمد الشاوش، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس ط ١، ٢٠٠١ م .
- ❖ **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- ❖ **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، د. نايف خرما عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨م .
- ❖ **الإعجاز البياني**، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٩١هـ،١٩٧١م.
- ❖ **إعجاز القرآن**، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ)، تحقيق : السيد احمد صقر، دار المعارف، القاهرة، دت.
- ❖ **إعراب القرآن**، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩–٢٠٠٨م.

❖ **إعراب القرآن المنسوب للزجاج** (ت ٣١١ هـ) تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة ط٢، ١٩٨٢ م .

❖ **إنسان الكلام – مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية**، كلود حجاج، ترجمة: د. رضوان ظاظا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ط ١، ٢٠٠٣ م .

❖ **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة – دراسة نحوية تداولية**، د. خالد ميلاد، جامعة منوبه، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس ط ١، ٢٠٠١ م .

❖ **انفتاح النص الروائي**، سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٩ م .

❖ **البحث الدلالي في تفسير الميزان**، دراسة في تحليل النص، د. مشكور كاظم العوادي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ٢٠٠٣ .

❖ **البحث الدلالي في كتاب سيبويه**، دلخوش حسين، دار دجلة، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٦.

❖ **البحر المحيط**، محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل احمد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣م.

❖ **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت د. ت .

❖ **بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم**، د. علي أبو القاسم عون – دار المدار الأسلامي – بيروت، ط ١، ٢٠٠٦ .

❖ **بلاغة الخطاب وعلم النص**، د. صلاح فضل، عالم المعرفة، الكويت، ط١ ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢ م .

❖ **البلاغة والأسلوبية**، د. محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، ١٩٨٤م .

❖ **بناء الجملة العربية**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٣م.

❖ **البيان في روائع القرآن**، د. تمام حسان، عالم الكتب، مصر، ط ٢، ٢٠٠٠م .

❖ **البيان في إعراب غريب القرآن**، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق: د. عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٣١هـ-١٩٦٩م.

❖ **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، د. عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٨٤ م .

❖ **التأويل بين السيميائيات والتفكيكية**، أمبرتو أيكو، ترجمة وتقديم: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٠ م .

❖ **تأويل مشكل القرآن**، لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق السيد احمد صقر، دار التراث، القاهرة ط ٢ ١٩٧٣ م .

❖ **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت ٦١٦هـ)، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

❖ **التحرير والتنوير**، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، د.ت.

❖ **تحليل الخطاب الروائي**، سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٧م .

❖ **تحليل الخطاب الشعري : استراتجية التناص**، د. محمد مفتاح، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٥م .

❖ **تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية**، عمر بلخير، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط ١، ٢٠٠٣ م .

❖ **التحليل اللغوي عند مدرسة اكسفورد،** صلاح إسماعيل عبد الحق، دار التنوير، لبنان، ط ١، ١٩٩٣م .

❖ **التحليل اللغوي للنص مدخل الى المفاهيم الاساسية والمناهج،** كلاوس برينكر، ترجمه وعلق عليه ومهد له: د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ١٣٢٥هـ – ٢٠٠٥م.

❖ **التحليل النحوي أصوله وأدلته،** د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٢ م .

❖ **التداولية اليوم –علم جديد في التواصل،** آن روبول، وباك موشلار، ترجمة: د. سيف الدين دغفوس، د. محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.

❖ **التداولية عند العلماء العرب – دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي،** د. مسعود صحراوي – دار الطليعة – بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

❖ **التراكيب الإعلامية في اللغة العربية،** د. حنان إسماعيل عمايره، دار وائل للنشر، عمان، ط ١، ٢٠٠٦م .

❖ **التركيب اللغوي للأدب،** لطفي عبد البديع، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت – ٢٠٠٧م.

❖ **التصور اللغوي عند الأصوليين،** د. السيد احمد عبد الغفار، عكاظ للنشر والتوزيع، الرباط، ١٤٠١هـ –١٩٨١ م .

❖ **تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)،** لأبي السعود محمد بن محمد العماري، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١٤هـ –١٩٩٤م .

❖ **التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)،** حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية، تونس، ط٢، ١٩٨١.

❖ **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ط ٢، ١٩٨٦م .

❖ **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥ .

❖ **التلقي والتأويل، مقاربة نسقية**، د. محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ .

❖ **تنزيه القرآن عن المطاعن**، القاضي عبد الجبار بن احمد الهمذاني المعتزلي، المطبعة الأميرية، دت .

❖ **تهذيب اللغة**، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، دار الفكر، بيروت، دت .

❖ **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**، د. احمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م .

❖ **تيارات في السيمياء**، د. عادل فاخوري، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م .

❖ **الثابت والمتحول**، بحث في الإبداع والإتباع عند العرب، أدونيس، دار الساقي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م .

❖ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٩٥٤م.

❖ **الحِجَاج في البلاغة المعاصرة**، بحث في بلاغة النقد المعاصر، د. محمد سالم محمد الأمين الطلبة، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨ م .

❖ **الحِجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية**، عبد الله صوله، الفارابي، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٧م.

❖ **حجـة القـراءات،** لأبـي زرعـة بـن زنجلـة (ألفـه قبـل سـنة ٤٠٣ هـ)، تحقيـق: سـعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٢م .

❖ **الحجـة فـي القراءات السبع،** لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٩٩٠ م .

❖ **حفريات المعرفة،** مشيل فوكو، ترجمة: سالم يفوت، مركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، ط٢، ١٩٨٧ .

❖ **الخصائص،** أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ٤، ١٩٩٠ م .

❖ **خصـائص التركيب، دراسـة تحليليـة لمسـائل علـم المعـاني،** د. محمـود أبـو موسـى، دار التضامن، مصر، ط ٢، ١٩٨٠ م .

❖ **الخطاب الأصولي،** عبد الرحمن علي مشنتل، مكتبة الآداب، مصر، ط ١، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦ م .

❖ **الخطـاب القرآنـي – دراسـة فـي العلاقـة بـين الـنص والسـياق،** د. خلـود العمـوش – عالم الكتب الحديث، الأردن، ط ١، ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥ م .

❖ **الدراسات اللغوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري،** د. عيسى شحاته عيسى علي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠١م .

❖ **دراسـات فـي اللسـانيات التطبيقيـة،** د. حلمـي خليـل، دار المعرفـة الجامعيـة، مصـر، ٢٠٠٣ م .

❖ **دراسات لأسلوب القرآن الكريم،** محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.

❖ **دراسـات لغويـة تطبيقيـة فـي العلاقـة بـين البنيـة والدلالـة،** د. سـعيد حسـن بحيـري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٩م .

❖ **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، د. مازن الوعر، دار المتنبي للطباعة والنشر، دمشق، ط ١، ٢٠٠١ م .

❖ **دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء**، د. بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٩٩م .

❖ **دلالة السياق**، د. ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٤ هـ .

❖ **دلالة السياق في القصص القرآني**، د. محمد عبد الله علي العبيدي، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة صنعاء–اليمن، ط ١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م .

❖ **دلائل الاعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، مطبعة المنار، مصر، ١٣٣١هـ.

❖ **دينامية النص تنظير وانجاز**، د. محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، المغرب ط ١، ١٩٨٧ .

❖ **الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (٥٩٢ هـ)**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩ م .

❖ **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، سوريا، ط٣، ١٩٩٥م.

❖ **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٤٠٠ هـ .

❖ **السيميائية وفلسفة اللغة**، إمبرتو إيكو، ترجمة د. احمد الصمعي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥ م .

❖ **شرح الأصول الخمسة**، القاضي عبد الجبار الهمداني الأسد آبادي المعتزلي، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٨م .

❖ **شرح الرضي على الكافية**، رضي الدين الأستراباذي (٦٨٦هـ)، نشره يوسف عمر، منشورات، جامعة قار يونس، ١٩٧٨م .

❖ **شرح المفصل**، موفق الدين يعيش بن علي، (ت٦٤٣ هـ)، المطبعة المنيرية، د.ت.

❖ **الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية**، عبد السلام المسدي، د. محمد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا،تونس، ١٩٨٥.

❖ **شظايا لسانية**، د. مجيد الماشطة، مطبعة السلام، البصرة، ط١، ٢٠٠٧ .

❖ **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، احمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م .

❖ **الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي**، محمد الولي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٠م.

❖ **الصورة والصيرورة**، نهاد الموسى، دار الشروق للنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٣.

❖ **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية ، الاسكندرية، د.ت.

❖ **الظاهرة الدلالية – عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، د. صلاح الدين زرال، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

❖ **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، الظواهر التركيبية، د. علي أبو المكارم، القاهرة، ط ١، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٨.

❖ **العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، يوهان فك، ترجمه وقدم له وعلق عليه ووضع فهارسه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م .

❖ **العربية والحداثة**، محمد رشاد حمزاوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م .

❖ **العربية والغموض، دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى،** د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط١، ١٩٨٨م .

❖ **العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر العربي الحديث**، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ددت .

❖ **العرفان الشيعي**، د. علي حميه، دار الهادي، بيروت، ط١، ٢٠٠٥ .

❖ **عندما يكون الكلام هو الفعل**، جين أوستن، ترجمة مجموعة من الباحثين، المغرب، د.ت.

❖ **العلاماتية وعلم النص،** إعداد وترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٤ م.

❖ **علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص**، د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.

❖ **علم الدلالة السيمانيتيكية والبراغماتية في اللغة العربية**، شاهر الحسن، دار الفكر، عمان، ٢٠٠١م .

❖ **علم الكلام والنظرية البلاغية عند العرب**، د. محمد النويري، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، ط ١، ٢٠٠١م .

❖ **علم اللسانيات الحديثة،** د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م .

❖ **علم اللغة الاجتماعي**، هدسون، ترجمة د. محمود عياد، عالم الكتب، القاهرة، ط ٢،١٩٩٠م .

❖ **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق – دراسة تطبيقية على السور المكية**، د. صبحي إبراهيم الفقي دار قباء، القاهرة ط ١، ١٩٤١ هـ –٢٠٠٠م.

❖ **علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي،** برند شبلنر، ترجمه وعلق عليه: د. محمود جاد الرب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨٧م.

❖ **عناصر تحقيق الدلالة العربية، دراسة لسانية،** د. صائل رشدي شريد، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠٠٤م .

❖ **فصول في اللغة والنقد،** د. نعمة رحيم العزاوي، المكتبة العصرية، بغداد، ط١، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

❖ **فعالية القراءة وإشكالية تحديد المعنى في النص القرآني،** محمد بن أحمد جهلان، صفحات للدراسات والنشر، سوريا، ط ١، ٢٠٠٨م .

❖ **الفكر الإسلامي المعاصر،** محمد أركون، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣م .

❖ **الفكر البلاغي عند النحويين العرب،** د. عزام عمر شجراوي، دار البشير، الأردن، ط ١، ٢٠٠٢م.

❖ **فلسفة التأويل، دراسة في تأويل القرآن عند محيي الدين بن عربي،** د. نصر حامد أبو زيد، دار التنوير، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م .

❖ **فلسفة التواصل،** عمر مهيبل، منشورات الاختلاف، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥م.

❖ **الفلسفة واللغة – نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة،** د. الزواوي بغوره، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م .

❖ **في النحو العربي نقد وتوجيه،** مهدي المخزومي، صيدا، ١٩٦٤م .

❖ **في بناء النص ودلالته (محاور الإحالة الكلامية)،** مريم فرنسيس، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ط ١، ١٩٩٨م.

❖ **القاموس المحيط**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧ هـ)، دار الجيل – بيروت، د.ت.

❖ **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، أوزوالد ديكرو، جان ماري سيشايفر، ترجمة د. منذر عياشي – المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ٢ ٢٠٠٧م.

❖ **القرآن وعلم القراءة**، جاك بيرك، ترجمة: منذر عياشي، دار التنوير، بيروت، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط ١، ١٩٩٦م .

❖ **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات**، حافظ اسماعيلي علوي، وامحمد الملاخ، منشورات الاختلاف، بيروت، ط١، ٢٠٠٩.

❖ **قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين**، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعارف، مصر، ١٩٨٥ .

❖ **الكتاب**، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ)، وبهامشه تقريرات أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، بولاق، ١٣١٧م .

❖ **الكتاب، كتاب سيبويه**، أبي عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٣، ١٩٨٨ م .

❖ **كشاف اصطلاحات الفنون**، محمد علي الفاروقي التهانوي (ت ق ١٢ هـ) المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي ١٩٧٧م .

❖ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التآويل**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨)، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط ١ – ١٤٢٣ هـ– ٢٠٠٢م .

❖ **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) تحقيق د. محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.

❖ **كـلام الله، الجانـب الشـفاهي مـن الظـاهرة القرآنيـة**، د. محمد كـريم الكـواز، دار الساقي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م .

❖ **الكلمة، دراسة لغوية معجمية**، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢ م .

❖ **الكليـات، معجـم فـي المصـطلحات والفـروق اللغويـة**، أبـو البقاء أيوب بـن موسـى الكفـوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيـق: د. عـدنان درويـش ومحمـد المصـري، مؤسسـة الرسالة، بيروت ط ٢، ١٩٩٨م .

❖ **لسان العرب**، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م .

❖ **اللسان والميزان، أو التكوثر العقلـي**، د. طـه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م .

❖ **لسـانيات الـنص – مـدخل إلـى انسـجام الخطـاب**، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، ط ٢، ٢٠٠٦ م .

❖ **اللسـانيات الوظيفيـة، مـدخل نظـري**، د. احمد المتوكل، منشورات عكـاظ، الربـاط، ١٩٨٩م .

❖ **اللسـانيات والدلالـة**، د. منـذر عياشـي، مركـز الإنمـاء الحضـاري، سـوريا، ط٢، ٢٠٠٧م .

❖ **اللغـة العربيـة معناهـا ومبناهـا**، د. تمـام حسـان، عـالم الكتـب ط ٤، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م .

❖ **اللغة بين البلاغة والاسلوبية**، د. مصطفى ناصف، كتاب النادي الأدبي الثقافي، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .

❖ **اللغة والتأويل – مقاربات في الهرمينوطيقا الغربية والتأويل العربي الإسلامي،** عمارة ناصر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ط ١، ٢٠٠٧م .

❖ **اللغة والدلالة آراء ونظريات،** عدنان بن ذريل، منشورات اتحاد الأدباء والكتاب العرب، دمشق، ط١، ١٩٨١.

❖ **اللغة والمعنى والسياق،** جون لاينز، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة د. يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١ ١٩٨٧ م .

❖ **متشابه القرآن،** القاضي عبد الجبار بن احمد الهمذاني المعتزلي، تحقيق د. عدنان محمد زرزور، دار التراث، القاهرة، دت .

❖ **مجاز القرآن،** لأبي عبيدة محمد بن المثنى التميمي (ت ٢١٠ هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨م.

❖ **مجاز القرآن،** محمد حسين الصغير، دار الأضواء، بيروت، ٢٠٠٤.

❖ **مجمع الأمثال،** أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت د. ت .

❖ **مجمل اللغة،** لأحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، نشر مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٤ هـ .

❖ **مجهول البيان،** محمد مفتاح، دار توبقال، المغرب ط ١، ١٩٩٠.

❖ **المدارس اللغوية التطور والصراع،** جيفري سامبسون، ترجمة: د. أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ .

❖ **مدخل إلى الدلالة الحديثة،** عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، ٢ ط، ٢٠٠٠م.

❖ **مدخل إلى علم الدلالة،** فرانك بالمر، ترجمة: د. خالد محمود جمعة، دار العروبة، الكويت، ط١، ١٩٩٧م .

❖ **مدخل إلى علم النص،** مشكلات بناء النص، زتسيلاف واورزيناك، ترجمة وعلّق عليه: أ. د سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ –٢٠٠٣م .

❖ **المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث**، تودوروف وآخرون، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق ط ٢ ٢٠٠٠م .

❖ **مشكل إعراب القرآن،** لمكي بن ابي طالب (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٨م .

❖ **معاني القرآن،** لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، و د. عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت ط٣، ١٩٨٣م.

❖ **معاني القرآن،** لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤٢٥ هـ –٢٠٠٤م .

❖ **معاني القرآن،**لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١ هـ، ١٩٩٠م.

❖ **معاني القرآن وإعرابه،** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١٠ هـ) شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه: علي جمال الدين، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٤م .

❖ **معترك الأقران في إعجاز القرآن،** جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة – ١٩٦٩م.

❖ **المعنى وظلال المعنى – أنظمة الدلالة في العربية،** د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت ط ٢، ٢٠٠٧ م.

❖ **مغنـي اللبيب عن كتب الاعاريـب**، ابن هشام جمال الدين الانصاري (٧٦١هـ) ، تحقيق د. مازن المبارك . ومحمد علي حمد الله ، مؤسسة الصادق ، إيران، ط١، د.ت.

❖ **مفهوم الـنص، دراسـة فـي علوم القرآن**، د. نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، بيروت – ط ٤، ١٩٩٨م.

❖ **المقاربـة التداوليـة**، فرانسواز أرمينكو – ترجمة د. سعيد علوش – مركز الإنماء القومي – الرباط، ط ١، ١٩٨٦ .

❖ **مقالات في الشعر الجاهلي**، يوسف اليوسف، دار الحقائق، د.ت .

❖ **مقـالات فـي اللغـة والأدب**، د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

❖ **المقتصد فـي شـرح الإيضـاح**، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م .

❖ **المقتضـب**، لأبـي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥ هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت د. ت .

❖ **مقدمة في اللغويات المعاصرة**، د. شحدة فارع وآخرون، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ٢، ٢٠٠٣ م .

❖ **مقدمـة فـي نظريـات الخطـاب**، تأليف دايان مكدونيل، ترجمة وتقديم: د. عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط ١، ٢٠٠١ م .

❖ **ملاك التأويل القاطع بذوي الالحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيـل**، تأليف الإمام أبـي جعفر أحمد بن ابراهيم ابن الزبير الثقفي الغرناطي المتوفى ٧٠٨ هـ، وضع حواشيه عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

❖ **من النص إلى الفعل، أبحاث التأويل**، بول ريكور، ترجمة محمد برادة وحسان بورقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط ١، ٢٠٠١ م .
❖ **من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة**، عبد الكريم شرفي – الدار العربية للعلوم ناشرون ط ١ ١٤٢٨ – ٢٠٠٧ م .
❖ **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، د. عطا محمد موسى – دار الإسراء – عمان – الأردن ط ١، ٢٠٠٢ م .
❖ **مناهج علم اللغة، من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، بريجيته بارتشت، ترجمه وعلق عليه ومهدّ له: أ.د سعيد حسن بحيري مؤسسة المختار، مصر ط١، ٢٠٠٤ م.
❖ **مناهل العرفان في علوم القرآن**، محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت ط ١، ١٩٩٦م .
❖ **منطق اللغة– نظرية عامة في التحليل اللغوي**، ياسين خليل، بغداد، ١٩٦٢م.
❖ **الموسوعة الفلسفية العربية**، معن زيادة، معهد الإنماء العربي، ط١، ١٩٨٨.
❖ **الميزان في تفسير القرآن**، السيد محمد حسين الطباطبائي (ت١٤٠١هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ط ١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.
❖ **نتائج الفكر في النحو**، لابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١ هـ) تحقيق د. محمد ابراهيم البنا ، منشورات جامعة قاريونس ليبيا، ١٩٧٨ م .
❖ **نحو نظرية أسلوبية لسانية**، فيلي ساندیرس، ترجمة: د. خالد محمود جمعة، دار الفكر، سوريا، ط ١، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣م .
❖ **النحو والدلالة**، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥.
❖ **نسيج النص**، بحث في مايكون به الملفوظ نصاً، الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م .

❖ **النص، السلطة – الحقيقة**، د. نصر حامد ابو زيد المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٦م .

❖ **النص القرآني من الجملة إلى العالم**، وليد منير، المعهد العالمي، المفكر الإسلامي، القاهرة ، ط ١ ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م .

❖ **النص والخطاب والإجراء**، روبرت دي بو جراند، ترجمة د. تمام حسّان، عالم الكتب – القاهرة – ط ١ ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨ م .

❖ **النص والسياق – استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي**، فان دايك، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، بيروت ط ١، ٢٠٠٠م .

❖ **نظرية أفعال الكلام العامة**، ج. أوستن، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ١٩٩١م .

❖ **نظرية السياق القرآني**، دراسة تأصيلية دلالية نقدية، د. المثنى عبد الفتاح محمود – دار وائل للنشر – عمان، ط١، ٢٠٠٨م.

❖ **نظرية الفعل الكلامي – بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي**، هشام أ. عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

❖ **نظرية اللغة في النقد العربي**، عبد الحكيم راضي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط ١، ٢٠٠٣ م .

❖ **نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال**، د. حسين خمري، منشورات الاختلاف، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

❖ **الهرمينوطيقا والفلسفة – نحو مشروع عقل تأويلي**، عبد الغني باره، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨م.

❖ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر ،د.ت.

❖ **وصف اللغة العربية دلالياً**، محمد محمد يونس علي، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٣.

الدوريات و الأطاريح:

❖ **الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج العربية في التعليم في " اللغة العربية"**، عبد الرحمن الحاج صالح، إصدار المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر عدد ٣ .

❖ **الاقتضاء في التداول اللساني**، عادل فاخوري، عالم الفكر، الكويت مج ٢٠ / ع/٣ – ١٩٨٩م .

❖ **آليات النص الديني**، يحيى محمد، مجلة المنهاج، بيروت، العدد /٣٠، صيف ٢٠٠٣.

❖ **البحث اللساني والسيميائي**، طه عبد الرحمن، ندوة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، جامعة محمد الخامس، ١٤٠١هـ.

❖ **البراغماتية وعلم التركيب**، عثمان بن طالب، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨٥.

❖ **البعد التداولي عند سيبويه**، مقبول إدريس، عالم الفكر، وزارة الثقافة والفنون والآداب، الكويت، م٣٣، ع١، يوليو، ديسمبر ٢٠٠٤.

❖ **التركيب والتأويل نظرة في استغلال النحو في التفسير**، د. محمد ولد أحمد ياب، المجلة العربية للثقافة، العدد/٣٧، أيلول/ ١٩٩٩.

❖ **التداولية واللسانيات، عادل الثامري،** **www. Doroob.com**

❖ **تعديل القوة الإنجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب**، محمد العبد، مجلة فصول، ع٦٥، خريف ٢٠٠٤، شتاء ٢٠٠٥.

❖ **الدراسات الإحصائية للأسلوب بحث في المفهوم والإجراء**، د. سعد مصلوح، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، م٢٠، ع٣، السنة ١٩٨٩.

❖ **ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم**، بوشعيب برامو، مجلة عالم الفكر، الكويت، م٣٤، ع٣، يناير ٢٠٠٦.

❖ **اللغة والعقلان**، أحمد العلوي، مجلة الموقف، ع٨، ديسمبر ١٩٨٨.

❖ **التركيب في كتاب سيبويه نظام الجملة وأصول التقدير**، محمد المؤمني، أطروحة دكتوراه مرقونة، فاس المغرب.

ملحق رقم (١)

- **الاحتباك:**
  - أحد أقسام الحذف وقد سماه الزركشي " الحذف المقابلي" وعرّفه بقوله" هو أن يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه. وذكره السيوطي وقال عنه " وهو من ألطف الأنواع وابدعها وقلَّ من تنبه له أو نبه عليه من أهل البلاغة" وسماه السيوطي بالأحتباك، وقال عنه الاندلسي: من أنواع البديع: الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، وفي الثاني ما أثبت نظيره في الأول.

- **الاكتفاء:**
  - ضرب من الإيجاز وهو نوعان: نوع يكون بكلمة فأكثر، ونوع يكون ببعض الكلمة. فالأول "هو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيُكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة، ولا يكون المكتفى عنه إلا آخر لدلالة الأول عليه، وذلك الارتباط قد يكون بالعطف وهو الغالب، كقوله تعالى ((**فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ**)) (الأنعام ٥٣)، أي : فافعل.
  - أما النوع الثاني من الأكتفاء وهو الذي يكون ببعض الكلمة، فهو " حذف بعض حروف القافية من آخرها لدلالة الباقي عليه" كقول الشاعر:
    - قواطناً مكةَ من ورقِ الحَما

    أي : الحَمام

- **الاستنباط :**
  - من المفاهيم المستعملة في تحليل الخطاب، يتعلق الأمر أساساً بجملة مستنبطة من جملة أخرى بوساطة قاعدة واعية أولاً ، ويقصد بها عادة الجمل الضمنية، التي يمكن للمشارك استنباطها من ملفوظ ما باعتماده هذا الملفوظ وعلى معلومات مستقاه من سياق التلفظ، من هذه الحالة يطابق الاستنباط الضمنيات الدلالية أو التداولية، بيد أن بعض الدارسين يخصصون مفهوم الاستنباط للضمنيات التداولية أي لتلك التي تتوقف على سياق تلفظ بعينه.

- **الاستدلال :**
  - هو عملية ذهنية تتمثل في الانتقال من قضية تسمى مقدمة إلى قضية أخرى تسمى نتيجة يتم عادة التمييز بين الاستدلال الاستنتاجي وهو الذي تكون نتيجة ضرورية ، والاستدلال الاستقرائي الذي نتيجة محتملة . ويعتمد الاستدلال في الوصف اللساني للتثبت من سلامة الأقوال وذلك بالربط بينمها وبين ما تستلزمه من نتائج .

- **البـاث :**
  - من مصطلحات نظرية الإخبار ، تبناها رواه نظرية الإبلاغ في تعريف الظاهرة اللغوية ثم استبدل بها بعضهم كلمة (مرسل) والباث طرف أوّل في جهات التخاطب يقابله طرف ثان أطلق عليه المتقبل ، ثم أزدوج بمصطلح آخر هو المرسل إليه ، يقوم الباث في جهاز الإبلاغ اللساني بعملية التركيب بينما يقوم المرسل إليه بعملية التفكيك .

البراغماتية:

أحدى اشهر المدارس الفلسفية المعاصرة المنشأت في الولايات المتحدة في أواخر ١٨٠٠م، تتميز البراغماتية بالإصرار على النتائج والمنفعة والعلمية(من عملي) كمكونات أساسية للحقيقة وتعارض الرأي القائل بأن المبادئ الانسانية والفكر وحدهما يمثلان الحقيقة بدقة.

- **البُعد :**
  - من مصطلحات العلوم الرياضية ولا سيما الهندسية منها ، استعمله أهل الفلسفة العامة ويستعمله اليوم علم اللغة الحديث والنقد مجازاً ، والبعد يعني مبدأ قياس مايتنزل وجوده في الفضاء أي في حيز الوجود المكاني ، ثم تحول اللفظ مجازاً الى ناحية الكائن المادي أي المعتمد (مقابلة له بالوجود المطلق) وهو مقيد بعنصري الزمان والمكان بوصفهما بعدين للوجود المادي .

- **التفاعل :**
  - من الألفاظ الأساسية في تحليل الخطاب، وإن أردنا الدقة، يجب علينا التمييز بين التفاعل، والتفاعل اللغوي، لأن كل اتصال / تبليغ بين شخصين ليس بالضرورة اتصالاً لغوياً، ولكن في الغالب الأعمّ يقصد بالتفاعل في تحليل الخطاب، التفاعل اللغوي بين مشاركين أو متفاعلين، ولكي يحصل التفاعل حقاً وليس مجرد حضور لأناس يتكلمون، لابد من توافر عدد من الشروط يجب على المشاركين قبول حد أدنى من المعايير المشتركة والانخراط في التبادل والاضطلاع بالمشاركة بإنتاج دلائل تسمح باستمراره .

- **الحِجاج :**
  - فعالية تداولية جدلية ، يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الحال من معارف مشتركة ومطالب إخبارية وتوجهات ظرفية ، ويهدف إلى الاشتراك في إنشاء معرفة علمية موجهاً بقدر الحاجة او هو جدلي من حيث أن هدفه إقناعي قائم على التزام صور استدلال اوسع واغنى من البينات البرهانية الضيقة .

- **الحجة:**
  - تشدد " التداولية " على ان سلوك الأفراد إزاء الخطاب مرهون بحجة صاحبه أي المتلفظ به، وعلى الشروعية المرتبطة بالمنزلة المعترف بها له، ينظر محلل الخطاب في الشروط التي تجعل الخطاب ذا حجة، أي الإبانة عن السياق الذي يجعل الخطاب مشروعاً ومقالاً أنزله المشاركين في التخاطب، وطبيعة الإطار المكاني والزماني يلعبان دوراً اساسياً .

- **دلائل إشارية (إشاريات) :**
  - هي دلائل لايمكن تأويلها بمعزل عن الاعتبارات الذاتية والمكانية والزمانية المستفادة من مقام التلفظ مثل الضمائر وأسماء الإشارة وغيرها من الوحدات، فالمعنى المستفاد منها يختلف باختلاف المقام . وبعبارة أخرى ليس لها مدلول إحالي قار.

- **السجل النصي / علاقة النص بالواقع :**

- لكي يستطيع النص توصيل معناه أو موقفه من محيطه الخارجي، فإنه يلجأ إلى مجموعة من المعايير والمواصفات التي تكون سابقة عليه ومعروفة لدى جمهور المتلقين، بحيث يتمكن القارئ من استيعاب مالم يصرح به النص وينوي الوصول إليه. وهذه المواصفات والاتفاقات ضرورية لإقامة وضعية تواصلية معينة هي ما يسميه آيزر (السجل النصي) فهي المنطقة المألوفة التي يلتقي فيها النص والقارئ من أجل الشروع في التواصل. أي الجزء التكويني الذي يميل بالضغط الى مايقع خارج النص.

- **العدول :**
  - هو العدول عن أصل هو البناء التركيبي في مظهره الإخباري البسيط المجرد من ملابسات المقال والمقام، وما يتولد عنها من زيادة تدخل على أصل البناء أو من نقصان يصيبه وهو ما يسمى بالعدول الكمي.
  - أما العدول النوعي فيكون هنا الضرب من العدول جدولياً. أي بالعدول عن جدول في التعبير الى جدول آخر ، مثل العدول عن التعبير بالخبر إلى التعبير بالإنشاء وعكسه. ومثل العدول عن التعبير بالجملة الفعلية الى التعبير بالجملة الأسمية .

- **علم العلامات :**
  - السيمائية – السيميوطيقا. هو علم افترض وجوده "سوسير" محدداً إياه بالعلم الذي يعكف على دراسة أنظمة العلامات، ممّا يفهم به البشر بعضهم على بعض، والذي أدّاه إلى هذا الشعور بوصفه اللغة نظاماً من العلامات قبل كل شيء، ومن الأنظمة العلامية التي يمكن لهذا العلم دراستها علامات قانون الطرقات مثلاً.

- **الفلسفة التحليلية:**

تعد الدراسـة الفلسفية الأكثر شيوعاً بين فلاسفة البلدان الناطقة بالانكليزيـة، تتميز باعتمادها بشكل رئيس على أفكار مؤسسيها من جامعة كمبردج: جي. واي. مور، وبرتراند رسل، وكلاهما كان متأثراً بأفكار ومؤلفات الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه. المنطق وفلسفة اللغة يعدان من أساسيات الفلسفة التحليلية منذ بداياتها، وتضمنت أعمال فلاسفة هذه المدرسة مؤلفات في الأخلاقيات، والفلسفة السياسية، وفلسفة الدين، وفلسفة اللغة، وفلسفة العمل.

- **القراءة:**

تعني القراءة في الأدبيات المعاصرة تشغيل مجموعة من عمليات التحليل، وتطبيقها على نص مُعطى، وتُعدُّ هذه القراءة نفسها إنتاجاً مقابلاً للوصف أو الشرح الكلاسيكي للنص، إنها قراءة لاشتغال النص، أي العمليات التي تؤسِّس نصاً من النصوص، أوهي قراءة لإنتاجيته، وتتسم بكونها قراءة غير متناهية، ويصف (آيزر) القراءة بأنها عملية جدلية يجري من خلالها الاتصال عبر القارئ و النص، فالعلاقة لاتجري باتجاه أحادي من النص إلى القارئ ، بل تجري في اتجاهين متبادلين، من النص إلى القارئ ومن القارئ إلى النص، والقراءة التي يعنيها هذا التعريف هي القراءة الفاعلة المنتجة.

ملحق رقم (٢)

- **إميل بنفينست (١٩٠٢- ١٩٧٦):**
    - لساني فرنسي اهتم بالمفاهيم التي جاء بها سوسير، إذ تعرض إلى أغلبها في ما كتبه مفسراً وناقداً. من القضايا التي استقطبت اهتمامه العلامة ومفهومها كما تصوره سوسير، ويرى بنفينست أن الحكم الذي تبناه سوسير في مسألة اعتباطية العلامة حكم خاطئ، ويخلص من ذلك إلى أن الرابط الجوهري بين الدال والمدلول ليس اعتباطياً، بل العلاقة هاهنا علاقة تلازمية، أي أن أحداهما سبب في وجود الآخر.

- **أوزوالد ديكرو:**
    - مدير مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية منذ العام ١٩٦٨، دارت دراساته حول تاريخ اللسانيات، والروابط بين اللغة والمنطق، وقد تخصص منذ سنوات في الدراسات الدلالية والتداولية .

- **بول غرايس (١٩١٣- ١٩٨٨):**
    - فيلسوف أمريكي من أهم فلاسفة اللغة ممن كان لهم أثر كبير في توجيه الدرس الفلسفي للمعنى وكيفية تشكله في اللغة انطلاقاً من فهم آليات المحادثة. صاغ نظرية في الدلالة القصدية. من محاضراته الشهيرة "محاضرات وليام جيمس" التي القاها في العام ١٩٦٨، ونشرت لاحقاً سنة ١٩٧٥.

- **تشارلز موريس :**

- فيلسوف أمريكي، عمل أستاذاً في جامعة شيكاغو كانت أعماله الفلسفية الرئيسة في مجال فلسفة اللغة، حاول أن يطور أفكار تشارلز بيرس في العلامات تطويراً منظماً، وقد تمّ الأخذ على نطاق واسع بتقسيمه للسيميائيات. من مؤلفاته (أسس نظرية العلامات ١٩٣٨) و (العلامات واللغة والسلوك ١٩٤٦).

- **جون أوستن** (١٩١١- ١٩٦٠م):

لساني ومنطقي بريطاني أستاذ الفلسفة في أكسفورد (١٩٥٢- ١٩٦٠) يعّد المنظم الحقيقي لنظرية أفعال الكلام، لم تصدر له كتب وإنما جمعت مقالاته بعد وفاته، عالج اللغة بشكل خاص في كتابه رسائل فلسفية (١٩٦١م) ونشرت محاضراته بعد وفاته بعنوان (المعنى والادراك ١٩٦٢) وكتاب (كيف ننجز الأفعال بالكلمات ١٩٦٢) الذي وضع فيه نظريته للأفعال الكلامية.

- **زليج هاريس** (١٩٠٩- ١٩٩٢):
  - لساني روسي، هاجر الى الولايات المتحدة الأمريكية، يعدّ المؤسس التقليدي للمنهج التوزيعي في اللغة، ويعد كتابه الكبير مناهج في علم اللغة البنيوي (١٩٥١ – ١٩٦٠) بمثابة الكتاب المقدس لهذه المدرسة، ترتبط حياته وعمله ارتباطاً وثيقاً بجامعة بنسلفانيا التي عمل فيها منذ بداية مساره العلمي حتى تقاعده سنة ١٩٧٩.

- **سيرل** (ولد سنة ١٨٣٢):
  - فيلسوف أمريكي تلميذ أوستن وناشر أفكاره. عدّ أن وحدة التواصل هي الفعل اللغوي طور نظرية الأفعال الكلامية، وصاغها بشكل يكاد يكون أنموذجها منسوباً إليه.

- **غوتلوب فريجه** (١٨٤٨- ١٩٢٥):

- عـالم فـي الرياضـيات وفيلسـوف ومنطقـي ألمـاني، جـدد النظـر إلـى المنطق وتجاوز تحاليل أرسطو للقضية إلى محمول وموضوع، مقترحاً تحليلاً يقوم على القضوية والحجة، كما قدمت أعمالاً فتحت الباب على مصراعيه أمام نشأة علم الدلالة.

- **فيتغنشتاين** (١٨٨٩- ١٩٥١):
  - فيلسوف نمساوي تحصل على الجنسية البريطانية، أستاذ الفلسفة في جامعة كمبريدج بحث في أسس الرياضيات، وبداية من سنة ١٩٣٠ اتجه الى دراسة اللغات الطبيعية، وضع نظرية "الألعاب اللغوية" بدأ بالقاء المحاضرات في الفلسفة في كمبريدج في العام ١٩٣٠، ثم رقّي إلى مرتبة أستاذ كرسي العام ١٩٣٩، وقد جذبت محاضراته ثلة من الطلبة والزملاء، وقام الكثير منهم بنشر افكاره، والعمل الرئيس الوحيد الذي قام بنشره في انتهاء حياته هو كتابة "رسالة في المنطق في الفلسفة".

- **ميشيل فوكو:**

(١٩٢٦-١٩٨٤) فيلسوف فرنسي ، يعد من أهم فلاسفة النصف الأخير من القرن العشرين، أستاذ في الكوليج دي فرانس، توصف أعمال فوكو من قبل المعلقين و النقاد بانتمائها إلى (ما بعد الحداثة) أو (ما بعد البنيوية)، وفي ستينيات القرن الماضي كان اسمه غالباً ما يرتبط بالحركة البنيوية. من أهم مؤلفاته:

١-الكلمات و الأشياء ١٩٦٦ .

٢-حفريات المعرفة ١٩٦٩.

٣-نظام الخطاب ١٩٧١.

٤-تاريخ الجنسانية في ثلاثة أجزاء ١٩٨٤.